والعدل [illegible] ولنا

خطبة الكتاب

قوله اسم الناظم) من النظم وهو في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات وجعلها مترتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل ويطلق على الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على مجمع الحروف نقله الغنيمي عن الغزي ه ص على شرح

قوله او التضمين استعمل) وهذا التضمين يصح بجعله نحويا وبيانيا والاحسن في تعريف الاول انه الحاق لفظ باخر في التعدي واللزوم لتناسب المعنيين او اتحادهما فيصير الكلمتين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح الا ان تنووا فليحذر الذين يخالفون عن امره الا يخرجون [illegible] لطف [illegible] العصام على السمرقندية

[illegible] في الاثبات [illegible] وانما الثاني اي التضمين البياني [illegible] حال [illegible] وهو [illegible] من حذف الفاعل [illegible] والفرق بينهما [illegible] ومشاركة [illegible] على الاكثر [illegible] والتضمين المعروف في احدى العبارات بالاعراب لفظ [illegible] مع فاعل الفعل المذكور [illegible] بعد [illegible] عليه من حيث [illegible] كناية او [illegible] التراكيب او غير ذلك [illegible] [illegible] في بحث التعدي [illegible] [illegible] لاهل البيت [illegible] اصطلاحا [illegible]

قوله فانتم) حال من فاعل تنتضح او نتضح انما جعله حالا من هذا دون فاعل تقرب او نبسط لقرب نتضح وكذلك لم يجعلها حالا من الابنية لانها وان كانت نكرة لانها تخصصت بالوصف بعد ه نوعي الابنية على الحال [illegible] ايضا صفة للابنية مانع من مجيء الحال منها ولم يجعلها حالا من المحذوف لما فيه من ادعاء الحذف [illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

قوله مصطلح الخ فانه قال ان الصلوة من الناظم ونحوه من المؤمنين الدعاء وكما هو ... الشارح في قوله والصلوة
من النبي الرحمة ... الناظم بلفظ ... لقوله ... [illegible] ... عن ... وان
كان جعل الصلوة من المؤمنين الدعاء الا انه مطلوب ... بلفظ الصلوة ولا يجوز ... الدعاء ... بلفظ
الرحمة ... لما قال ... والمعتمد ... وكذلك لما في لفظ الرحمة
من الاشعار باستحقاق العبد ... بلفظ الصلوة اه وفي الفتاوى ... ابن حجر رحمه الله
هو ... جمهور العلماء كما قال القاضي عياض ... رحمه الله محمد ... ولم ... بالقول
لا يجوز ... الفعل ... يخالف بما ... ممنوع
احاديث ... في ... العلماء ... ورحمه ... الى ... فيه
قوله ... الرسول ... التعريف لرسول الاعظم لا للرسول المراد به ... شريعة محمد ... ليس
كما ... في ... الرسول ... شريعة ... شريعة
... الحكم ... للرسول ... الناس ... لان الحقيقة لا تحتمل المقارنة
في كل شيء او صفة ... صفة ... اعترض بان ... معرفة والجملة لا تكون صفة
الا ... كما سيأتي في النظم ... الجملة الخ واجيب بانه لا مانع من كونه صفة باعتبار الاصل لا ... الاصل ... حينئذ
او المراد بالصفة المعنوية وهو الحال ... يعني استمرار ... كان عليه ان يقول ... رجوع ... لان الاستمرار ... ظاهر
هنا كما في ... ان يجاب عن الشارح بانه نظر الى ... الحقيقة لان ... شرع في الفعل لكنه ...
حاصل ... في الحقيقة لان ... او بان المراد بالاستمرارية في الشارح الاستمرار المطلق فلا
... حال مقارنة والمقارنة في كل شيء ... تعالى ... يعني
قوله التعقيب ... الا ان ... المذكور ... مقارنة ...
... [illegible]

قوله (سبعين وجها الخ) حاصلها ان تمييز مبتدأ خبره بالجر او بلا اسم وحصل فمجموعها وعلى الاول فيحتمل الظرف
الثاني ان يكون خبرا بعد خبر او متعلقا بحصل او بمتعلق الظرف الواقع خبرا او في محل نصب على الحال من الضمير فيه او خبرا ونعتا
للمبتدأ او حالا منه على رأي سيبويه ومعمولا له وعلى الثاني فيحتمل الظرف الاول الوجوه المذكورة فهذه اربعة عشر
وجها ويتوجه ان يحصل خمسة وجوه لكونه خبرا او صفة او حالا من الضمير في الظرف الاول او الثاني او مستأنفا والحاصل من ضرب
الخمسة في الاربعة عشر سبعون وجها وعلى تقديرها عليه تمييز بما بعده على الرأي الكوفي يزيد العدد فتأمل اه حامدي

[illegible]

[illegible]

... الكلمة التي تنطق سعيح الكلام كياء النداء ونحوه وبعض الآخر ما عدا ذلك

قوله اي كلام الأبعد) فيه اشارة الي ان الاقصى وصف والموصوف محذوف وانما قدره بالكلم اخذا من قوله مقاصد فيه اشارة الي انه بمعنى الاحكام اه شيخنا

قوله المنطوق به) انما ذكره لمشاكلة قوله الآتي المستور قال الكبير اخذنا من شرح الملوي علي السمرقندية انه يصح مشاكلة الاول للثاني لانهم عرفوا المشاكلة بالتعبير عن الشيء بعبارة غيره لوقوعه معه وهذا يشمل الاول والثاني الاتري الي الابتاع نظيرها وقد قرئ الحمد لله باتباع الدال للام لعكسه فبالجملة القصد تناسب المتعاطفين وكان يجعل هذا من الشائع في امثلة المشاكلة باعتبار ان الاصل بكلام موثوق من جهة المخاطب المستور من فعل الامر المنطوق به فيكون الثاني هو الذي تشاكل اه بتصرف فاحفظه

قوله عموم المجاز) وهو استعمال اللفظ في معنى مجازي شامل للمعنى الوضعي وغيره اه شرواني علي التحفة ١٢

جناس) تشابه اللفظين من حيث اللفظ وفائدته الميل الي الاصغاء اليه فان مماثلة الالفاظ تحدث ميلا واصغاء اليها ١٢
ش همزية لابن حجر ١٢

[illegible]

[illegible]

قوله اذا ريد به الخ اما صفة لفعل او استئناف بياني كان سائلا سأل ان المقول هنا مستقبل بالنسبة اليهم كيف تعلق الفعل الماضي بالمقبل
بحيث يكون مفعولا اذ لا بد من كون مقوله ماضيا ايضا والفعل حكاية عنه فاجاب الشارح بقوله اذا اريد الخ ولكن هذا الجواب احدى الطريقتين
المشهورتين في مثل هذا المقام وتحريرهما ان في مثل هذا المقام طريقتان احديهما طريقة البيانيين وهي ان في تطرف مجازا لغويا
بان شبه مطلق الفعل في المستقبل بمطلق الفعل الموجود في الماضي الى آخر ما في الحواشي والطريقة الثانية من غير استعارة وهي طريقة النحاة الا ان في
النسبة الايقاعية مجازا عقليا لملابسة ومناسبة التحقق فيجب المقول المستقبل بالمقول الماضي من غير استعارة احد الفعلين للآخر بل يجعل المقول المستقبل
بمثال الماضي الذي مدلوله الحدث الماضي فلا يجب ان هذه الصيغة في الفعل في موضعه وحكي به مقول ماضي واذا علمت ما تلوناه عليك علمت ان
كلام الشارح جار على الطريقة الاولى اعني طريقة البيانيين ولعل وجه الاقتصار عليها لكونها اكثر واشهر من الثانية ويحتمل انه
اشار الى الطريقة الثانية بقوله كقوله تعالى اتى امر الله الخ حيث قالوا ان فيه مجازا اي لغويا او ان اسناده للامر المستقبل مجاز عقلي
ويحتمل ايضا اجراء كلام الشارح على الطريقة الثانية بان يقدر في كلامه او نزل مقول المستقبل بمنزلة مقول الماضي كقوله تعالى الخ لكنه غير
ظاهر هذا وظاهر كلام الاسمودي هنا حيث قال او وقع الماضي موقع المستقبل تنزيلا لمقوله منزلة ما حصل لم يوافق احدى الطريقتين
طريقة البيانيين من التجوز في الفعل بعد تشبيه احدى الحدثين بالآخر وطريقة النحاة من ان المجاز عقلي فان ظاهره ان البيانيين مع
كونهم قائلين بالتجوز في لفظ الفعل يقولون بالتنزيل في معناه الا ان يجاب الخ

قوله سواء كان عاملها حرفا او اضافة ام تبعية) اعترض بان العطف بام بعد همزة التسوية او بعد الهمزة المغنية عن لفظ اي كما سياتي في باب العطف وام بما لعطف بعد همزة التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية اجيب بان العطف هنا بعد همزة التسوية لكنها محذوفة اي سواء كان احرفا او اضافة الخ وبعني ان العطف باو ولا يجوز بعد همزة التسوية وجواب بان محله اذا كانت الهمزة مذكورة وما هنا ليس كذلك كما علمت اه افاده شيخنا ١٢

قوله اسمان بنيا للمبالغة) يعني صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة هي التي يشترط ان تكون من لازم وبها بجزئيه وانما اثر التعبير باسمين لينتزل على الراجح من كون الرحمن صار علما بالغلبة لا صفة ومن عبر بصفتين نظر الى الاصل اه

قوله من رحم) اي من مصدر رحم وانما عبروا بالفعل تقريبا ولضيق العبارة اذ ليس له مصدر واحد حتى يعول عليه فليس مبنيا على مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق من الفعل ثم رايت الشهاب ابن عبد الحق في شرح البسملة سبق الى ما ذكرته مع زيادة هي ان الكلمة ان بحانه لفظ رحم مفتوح الاول ومكسور الثاني وان جعل مضموم الاول ساكن الثاني مصدرا [illegible]
كما بحثه [illegible]

قوله ومن المؤمنين) ولم يتعرض لبقية الحيوانات والجمادات ونقل عن شرح [illegible] [illegible]

قوله واحده كلمة الخ ١٢

قال العلامة [illegible] على متن [illegible] التهذيب [illegible] القضية الموجهة [illegible]
ومعنى [illegible] الشيء [illegible] ان يكون [illegible] اه

وحصول اقسام التغيير بالبناء وثبوته لان التغيير اما في الذات او في الصفة ... والحقيقة او الحكم وعلى كل واحد منهما اما في اللفظ او في التقدير ومثال التغيير في الذات والحقيقة واللفظ جاءني اخوك ورأيت اخاك ومررت باخيك ومثال التغيير في الذات والحكم واللفظ رأيت مسلمين ومررت بمسلمين ومثال في الذات والحقيقة والتقدير هؤلاء مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومثال في الذات والحكم والتقدير رأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ومثاله في الصفة والحقيقة واللفظ جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ومثاله في الصفة والحكم واللفظ رأيت احمد ومررت باحمد ومثاله في الصفة والحقيقة والتقدير جاءني الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ومثاله في الصفة والحكم والتقدير رأيت موسى ومررت بموسى اه والعامل في كل من هذه الثمانية اما ملفوظ او اما محذوف

فحاصل ... من ضرب ... العامل وفي كل ... الصور يكون ... اما ... او حقيقة

قوله ومضى بالرفع على تقدير ... ملفوظ ... بالتنوين ... او ... على تقدير ... الكلام ... في كلام ... الملوي ١٢

(قوله ويتواحي الشبه ...) تبع فيه ... حيث جعل ... وجعلها سائر ... والاشموني وابن عقيل ... وجعلها ...

قوله وكل حرف مستحق للبناء اعترض بان المقصود من هذا البيت الاخبار بحصول البناء للحرف بالفعل وعبارته غير موفية بذلك لانه لا يلزم من استحقاق شيء الشيء وجوده فيه فان الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويمنع منه وجوابه من خمسة اوجه الاول ان الواضع حكيم يعطي الاشياء مستحقها فيلزم من استحقاق الشيء حصوله بالفعل والثاني ان ال في قوله البناء للعهد الحضوري اي مستحق البناء الحاصل فيه والقائم به والثالث ان الغرض هنا بيان استحقاقه للبناء لا حصوله بالفعل لان ذلك يعلم من التشبيه في قوله ومبني لشبه من الحروف لانه اذا بني الاسم لشبهه به لزم ان يكون هو مبنيا وسيقول وكل مضمر له البنا يجب فبالاولى المشبه به فان قلت المشبه لا يعطي جميع احكام المشبه به قلت ذاك صحيح في بعض المواضع دون بعض والرابع ان الغرض بهذا البيت بيان المعرب والمبني اصطلاحا ويفهم منه ما قاله ... انه لا يعتبر اصول البناء بالفعل في معنى المبني اصطلاحا فقول المصنف وكل حرف له بمعنى وكل حرف مبني اصطلاحا الخامس ما قاله بعض مشايخنا من ان مستحقا في قوله بمعنى مستلزم فافادة ذكر الاستحقاق ان البناء له بالاصالة لا للشبه شيء والى هذه الجوابات الخمسة اشار الشارح بقوله فالحروف كلها مبنية ... قال ويعد الاحاجة اليه ما صنعه ابن غازي بقوله وكل حرف مبني واصله البناء اه من الخ وفتح ... وملوي ... ويدفع عن هذا الاعتراض جواب سادس كما يؤخذ من كلام يس في ... هذا المحل وهو ان مستحقا في النظم وصف والوصف حقيقة ...

(قوله والاسم قد خصص) قوله ما في الضابط الى من انه لم يوافقوا ما نقلاهم ولا ما نقله يس اهـ

واعلم انه لا يبعد فائدة التخصيص بحو بها كفائدة الاختصاص الذي هو مصدر اختص وتخصص والتمييز والانفراد بخلاف فائدة القصر فتتعدى بعلى وانما التعبير بالمقصور والمقصور عليه بعد فائدة التخصيص وبحو ذلك فليباد الى ... ولذا قال الفاضل المالكي وادة في التردد بين مقصود ومقصور عليه وبانه تدخل على احدهما جواز باتفاق كل من السعد والسيد والاكثر الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند السيد دخولها على المقصور عليه اهـ قال ابن قاسم وقد رده الشيخ يس بان السيد ... بما قاله السعد في حاشية المطول وغيرها ... لكل ما ... ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم والباء بعد الاختصاص ... دخولها على ... وعكسه ... ذكره الامام السبكي قول مستعمل اي واقع في كلامهم ... غير شاذ ويجاب عن الضابط بانه جرى فيه على ما نقله يس ... تقول ذكره الامام ... وانما اكتفى بالسيد عن السعد ... لانه نسبه ... بخلاف نسبته للسيد ... التوهم ولا يجاب بانه جرى على ما قلتم ... على الذي قد قصروا ... على الذي قد قصروا ... لانه يلزم خلو العائد ... دخول ذلك لا قصروا ... العائد هنا ... اي على الذي ... وهو المقصور ... المص دخولها على المقصور ... على ما مر ...

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فان قيل [illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في بعض النسخ [illegible]

قوله لفصل الواو والياء المقدرتين اي الاخرتين فيه اعتراض مشهور بان ظاهره يقتضي ان الفاصل هنا ليس موجودا في اللفظ بل مقدر وليس كذلك لان الموجود هنا الضمير فهو الفاصل والمقدر لام الكلمة لا الضمير كما هو واضح واجيب بان الشارح جرى على مذهب صاحب الكواكب من ان المحذوف واو الضمير وان الموجود لام الكلمة ولكن في حمل كلامه على هذا المذهب تسليم للرد فان المذهب المذكور شاذ الورود ولا يجوز حمل كلام احد عليه كما اشار اليه العلامة التفتازاني في حاشيته على مختصر تصريف العزي حيث قال اياك ان تظن ان المحذوف واو الضمير وياء كما ظن صاحب الكواكب فانه من بعض الظنون اهـ ويحتمل حمل كلامه على التخفيف بان يقال ان المقدر رتبي هنا معناه المختلفين اي بين صاحب الكواكب والجمهور كما علمت وقال بعض المدرسين ان الاضافة في قوله لفصل الواو والياء من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل اي لفصل الواو والياء الملفوظتان الواو والياء المقدرتين رتبيا واجاب بعضهم ايضا بان المقدر رتبي بمعنى المصدر رتبي وبعضهم بان معنى لفصل الواو والياء ذهابهما من اللفظ وبعض الثقات ايضا بان معنى لفصل الواو والياء المقدرتين اي اللذين شانهما ان يقدرا اهـ فتدبر

[illegible]

[illegible]

النكرة والمعرفة

قوله وهي الاصل) والاصل في اللغة ما يبنى عليه غيره ولا يحتمل هنا بل المراد به هنا اما الاشرف لان علم الشيء بلا قيد اشرف بالنسبة الى علمه بقيد او الغالب وهو لسببين احدهما ان كل معرفة تحتها نكرة ولا عكس وثانيهما ان النكرة غير محصورة بخلاف المعرفة او السابق تعقلا اي بالتأمل بالعقل لان عدم العلم بزيد مثلا سابق بالنسبة الى العلم به وباعتبار اي لا قيد للنكرة كالصلة والعهد ونحوهما كما للمعرفة فالتعقل من جهة المعنى والاعتبار من جهة اللفظ اه

قوله نكرة قابل الخ نكرة مبتدأ والمسوغ تقدم الخبر مع ما فيه من الايراد او كونه في معرض التقسيم او اعتماده على موصوف مقدر اي اسم نكرة او دفع ما يتوهم على جواب سؤال مقدر اي ما احدهما بالعلامة وقابل خبر ولا يقال بعدم المطابقة لانه على تقدير موصوف اما في الاول او الثاني اي اسم نكرة او اسم قابل ولكن التقدير اولى في الثاني لبيان اما الاول فلانه ولت الحاجة والثاني فلان دعوى الحذف من الثاني اولى منه في الاول وقد يقال ان التقدير في نكرة ان ادعي لا للتأنيث واما بجوز كون قابل مبتدأ ونكرة خبرا فيه ما فيه كما لا يخفى اه

قوله عبارة من احد النوعين) والمحكوم عليه بالتعبير انما هو مفهوم احدهما وهو امر كلي متحقق في افراده فما يدفع الاشكال المشهور وبطل ما قيل ان الصواب انه عبارة عن نوعيه معا لا عن احدهما على انه لو تأمل ما ذكر لتوهم انه لا يكون عبارة عن احدهما فقط اذ لا يلزم من الحكم على المجموع الحكم على كل فرد اه كذا يؤخذ من كلام يس على الفاكهي في شرح قول المتن ولتبلون فراجعه ان شئت اه

قوله مشترك) هو اسم مفعول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه على الحذف والايصال لكن في يس قال شيخنا بجواز ان يكون الظرف بعده نائب فاعل وحذف مفعول به لاسم فاعل لان المشترك بكسر الراء في جانب المتعدد والمشترك بفتحها في جانب المنفرد وهو القسم الاول والمتعدد النصب والجر اه

قوله فما وضع لذي غيبة) وانما قدر الشارح الخاص بدون العام مع ان المقام للعام لما نقل بعض حواشي البيضاوي ان اختيار النحاة في تقدير المستقر العام انما هو عند قرينة عدم الخصوص واما عند وجودها فتقدير الخاص اكثر فائدة اه وقولهم تقدير الخاص لقرينة المقام لا يخرج عن الاستقرار لكون معنى استقرار الظرف كون عامله مقدرا مستقرا فيه وهذا موجود عند كونه خاصا ايضا فاعتبار العموم ليس لكون الخصوص ما لا يخرج عن الاستقرار بل لكونه مطردا مضبوطا افاده الفاضل المدوب اه

قوله للرفع والنصب وجر ناصلح اعترض ابو حيان بان اليا وهم يتوهم كذ لك اي مشتركا بين الاعراب الثلاثة فلا
معنى لتخصيص الناظم لنا بها واجاب عنه الاشموني وابن عقيل وا تبعا المرضع نقد بر قيد يعني ان الناظم قصد التي مع اتحاد
المعنى وبطريق الاصالة ولكن قصد الجواب المتبني وقاله لا تخطوا لانها الشيء لما سلم انها لاكياد و هم لكونا بمعنى واحد
في الاحوال الثلاثة كما قاله المحقق الصبان والخضري والانباني نا الجواب الخالص ما قاله الصبان والخضري وزاد الانباني جوابا
ثانية وهو ان المراد صالح لكل من الثلاثة وحدها والرفع في كوني وكونهم ليس وحده بل مع الجر وجوابا ثالثة ان محله اذا نعوذ لك
صغيفة بدليل ان الرفع لا يظهر باحلال الظاهر محل الضمير بخلاف النصب والجر كلام الناظم فيما هو مشترك بين الثلاثة لفظا ومعنى
[illegible]

والى منك للتمثيل المصرح بالتهاني مخالفة لتقوله في باب المعرب والمبني الى شرح وكليا ... هيهات جوازا عائد على زيد و هيهات حبر فيكون مرفوع المحل بزيد
عليها عاملا والكلام تام فالاولى التمثيل بهيهات العقيق كما مثل به المحقق الصبان وهو حينئذ من توكيد الجمل
ويجاب بانه مثل به على القول الذي هو خلاف المشهور من ان اسم الفعل وحده لا محل له ... يدخل
والممنوع ان اسم الفعل وحده لا يتاثر بالعوامل او يتاثر بالعامل او يقال الواقع خبرا الجملة
ازنا غير معمولة لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية فلا ينافي ان المراد من كونه اسماء الافعال ابدا عاملة غير معمولة
انها تكون معمولة لعامل لا يقتضي ذلك كالمبتدأ كما هنا فافهم
انظر يس في باب العلم

باب العلم

قوله وبه أبا الأول اي علم الشخص لان علم الشخص لما يؤلف غالبا وعلم الجنس لغيره ولانه متفق عليه في العلمية بخلاف علم الجنس فانه مختلف فيه في العلمية كما يأتي في قوله ووضعوا الخ ولان علم الشخص مقيس عليه بخلافه فانه سماعي كذا قال شيخنا وقرره غيره ولكن في كونه سماعيا ما كتبناه عند قوله ووضعوا نقلا عن الانبابي معترضا على الصبان في قوله اخذا من قول الناظم ووضعوا بانه سماعي اهـ

قوله لما عدا العلم وهي ستة اقسام على ما ذهب اليه الناظم من ان المعارف سبعة والتابع للمنادى وان لم يذكره في باب المعارف فينبغي في مقابلة هذا ذكر قرائن التشخيص التي في ما عدا العلم فمثل الشارح رحمه الله منها القرائن الاربعة فذكر الثلثة في المقيد بالقرينة اللفظية وواحدا في المقيد بالقرينة المعنوية فقوله كالف والصلة الخ قرينة في الموصول والمضاف المعرف في المضاف وقوله كالحضور قرينة في الضمير وترك الشارح قرينة اسم الاشارة قال بعض مشايخنا ما تعرض الشارح الخ ... فجعل الكاف في نحو كالحضور للتمثيل وقال بعض المدرسين نقلا عن الحفني ... في كالحضور ... تعيينه اي اسم الاشارة انما هي الاشارة ... ثم قال ابن سعيد ... الشارح يعني العلامة ... اي بقوله كالتي ... الحضور ... الاشارة في ذي الحضور ... التمثيل

قوله ... اي الضمير ... اللفظ ... الكلمة ... [illegible]

قوله والعود يقصد بها ... جملة مستأنفة استئنافا بيانيا مبنيا على جواب سؤال مقدر ... الى الكلية ... والتعظيم ... للتعليل ... للتعظيم ... او متعلق بمحذوف ... اي وانما حصل التعظيم ... واللام ليست للتعليل بل للتوقيت ... متعلق بيقصد ... بمعنى ... التعظيم ... [illegible]

[illegible]

(قوله ووضعوا) الضمير راجع الى العرب ومقتضاه ان واضع اللغات البشر وهو خلاف الصحيح لان الصحيح ان الواضع هو الله تعالى ويمكن اجراء النظم عليه بان يقال ان اسناد الوضع اليهم مجاز عقلي وانما اسند اليهم لكونه ظهر على السنتهم ذكر الصبان وغيره ان في كلام المصنف ووضعوا حيث اسند الوضع الى العرب اشارة الى ان علم الجنس سماعي فلا يقاس عليه ما ورد منه وفي كونه مشيرا الى ذلك نظر فانه الامور القياسية انما جاءت من النظر الى ما ورد عن العرب وليس في هذه العبارة استعار بعلة ثم ان اختلافهم في اسماء الكتب والتراجم هل هي اعلام اشخاص او اعلام اجناس يدل على القياسية وهو الظاهر اذ ان اسباب التسمية شخصية او جنسية لاجل فيه او ملتقط من حواشي الالفية

ه قوله على اصل التقاء الساكنين) اي على القاعدة عند وجودهما وهو الكسر والمراد القاعدة الاولوية ووجهه ان الكسر كالضد للسكون لاختصاص هذا بالاسم وذاك بالفعل والتخلص من وجود الشيء بوجود ضده اقوى وقال الشاطبي وجه ان الكسر حيث اتي به للتخلص من الساكنين لا يلتبس بحركة الاعراب اذ لا يكون اعراب الاسم التنوين او ما عاقبه من ال والاضافة او قالت) يضعف هذا بان التمييز بالعامل وقد يوجد التخلص بالكسر حال الاضافة مع تحقق الملتبس لاحظ نحو مررت بصالحي القوم مثنى مضافا مع التقاء الساكنين وقال [illegible] [illegible] ووجهه ان السكون عدم [illegible] والكسر قريب للعدم [illegible] فلا يوجد بدله بعيد مع تيسر القريب وما اجيب

[illegible]

اسم الاشارة

(قوله وهو ما دل على مسمى واشارة اليه) بالجر عطف على مسمى فمقتضيه ان دلالة اسم الاشارة على الاشارة اليه
جزء مدلوله الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له تما يدل عليه اخراج اسم الاشارة
مطلقا من تعريف العلم باسم يعين المسمى مطلقا ولو كانت من تمام الموضوع له لم يصلح لذلك لان
جزء الشيء لا يكون قرينة على تعيين اللفظ للجزء الاخر الا ان يقال ان المراد بالدلالة بالنسبة
الى المعطوف [illegible] العطف [illegible] وضعي [illegible]
التنصيص [illegible] واشارة اليه منصوبا على [illegible]
فلا بدل التعريف [illegible] اسم الاشارة [illegible] على المسمى والدلالة على [illegible]
[illegible]
[illegible]
قوله [illegible] الى التانيث المؤنث بالمذكر [illegible] في التثنية [illegible] والتصغير [illegible]
تاء [illegible] والتاء لم يرجع
[illegible] ليقتضي خصوص التثنية المؤنث [illegible] شبهت بنائها [illegible] لكون الاخر الفا اه
قوله [illegible] الاسناد الا لدفع توهم انها لا تتصرف بقول حرفا والمراد بالتصرف التصرف اللغوي
وهو التغير لا التصرف الاصطلاحي لما سياتي في قول الناظم حرف وشبهه من الصرف بري الخ قوله ليتبين بها احوال المخاطب
ظاهره [illegible] على حال المخاطب والامر بخلاف بل الكاف تدل بمادتها على الخطاب وبهيئتها ولواحقها تدل على
الاحوال [illegible] فمضاف ومعطوف اي ليتبين بهيئتها ولواحقها احوال المخاطب اه قوله كما يتبين يحتمل ان يكون ما مصدرية
وحينئذ ضمير يتبين للاحوال ويحتمل ان يكون موصولة واقعا على الاحوال فضمير يتبين عائد الى ما اه قوله من المحققين بيان
لغير حال منه وفيه ان البيان اعم من المبين الا ان يقدر استثناء اي من المحققين غير الناظم ويحتمل ان يكون بيانا للناظم
وغيره فهو حال منهما ويحتمل ايضا ان يكون للتبعيض مع الوجهين السابقين اه قوله وبتشديد النون) معطوف على الضمير
المجرور في بها وتشدد بمعنى المشددة من اضافة الصفة الى الموصوف اه قوله في المثنى) من الاظهار في مقام الاضمار
واتما اظهر في مقام الاضمار لانه اذا اتى به لتوهم ان الضمير عائد الى غير المثنى فيفيد انه في غير المثنى لغتين وليس كذلك اه

قوله لان زيادة الحروف علة لمحذوف اي وانما فصل اسم الاشارة على هذه المراتب الثلاث لان زيادة الخ قوله على ان لاسم الاشارة الخ ظاهره ان المراتب الثلاث لاسم الاشارة وينافيه تقدير الشارح عند قول الناظم ولدى البعد اي لدى الاشارة الذي البعد لان ظاهره ان المراتب [illegible] الا ان يقدر مضاف بعد اللام فلاسم اي لمدلول اسم الاشارة فحينئذ لا يصح الاخبار بالمجردة عن هذه العائد الى غير لان الوصف بالتجريد لاسم الاشارة لا لمدلوله الا ان يقدر مضاف اي وذو الها المجردة الخ فحذف المضاف فانفصل الضمير وارتفع

قوله وتيس يحطوا على بني تميم بباث فيفيد ان عبسا وربيعة واسد العسد من بني تميم وهو كذلك لكن يفيد من عبارة الضياء [illegible] سقط ما قيل من ان من بيانية بالنسبة الى المعطوف وتبعيض بالنسبة الى المعطوف عليه لان اهل نجد بعض من بني تميم وقيس بعض من اهل نجد اه من مل افاده شيخنا

قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ركن ١٥

[illegible] الموصول [illegible]

[illegible]

قوله [illegible] وهو قسمان [illegible] واعترض عليه بانه يلزم عليه انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لانه [illegible] الموصول [illegible]

والمراد به الموصول الاسمي فقط كما يدل عليه قوله الاتي وهو لم يذكر الناظم هنا [illegible] والا بان كان المراد الاسمي والحرفي معا

لنقص كلامه [illegible] عليه من الترجمة وهو معيب فلا يجوز اجيب بانه هو لا يصح ان يعاد الى الترجمة وان لم تقيد بالاسمي لان مدلولها

الالفاظ التي بعدها الا الاسمي والحرفي معا ولا احدهما فقط الاسمي الا [illegible] وكذا [illegible] فالحاصل انه هو عائد

الى الموصول على الاستخدام بان يراد به الموصول المطلق من حيث هو لا بقيد كونه اسميا ولا حرفيا ام تدبر المقام

قوله ما اول مع صلته فيه قلب والاصل العبارة [illegible] [illegible] انما [illegible] [illegible] يعول [illegible]

[illegible] المسمى بصفة الموصول الحرفي [illegible] ترد عليها انها [illegible] صلته [illegible] معها [illegible] [illegible]

[illegible] بالمعنى المصادر [illegible] الاية [illegible] بما الحرف المصدري [illegible] حمزة الشيخ [illegible]

اصلا بل المراد بالتاويل التغيير وقال [illegible] كلمة [illegible] ما بعدها تابعا فلا قلب ايضا واجاب البعض

بان هذا مجاز مرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب او مجاز عقلي في الاسناد ما للمسبب وهو الصلة الى السبب وهو الضمير ام تامل

قوله وقد تعرب بإعراب مسلمات) ظاهره على أن ذات تعرب إعراب مسلمات وهو كذلك على ما في الهمع وحكي ابن ... عقيل وغيره إجرائه على مذهبيهما بتقدير عاطف ومعطوف أي إعراب مسلمات ومسلمة ...

قوله وقد تزاد لازما الخ وقول الشارح كاللات اسم صنم وكذا اللات جمع التي) إن قلت أي فرق بينه على كون الأول علما والثاني جمعا مع استوائهما لفظا قلت أخذهما الشارح من النظم أي من قوله واللات والذي فإن اللات علم والذين موصولة فالمناسب جعل الأول علما والثاني موصولة كما لا يخفى ويمكن أنه أخذه من التقديم فجعل المتقدم علما والمتأخر موصولة لكون الأول أي العلم أشرف من الثاني أي الموصول اهـ أفاده الشراز

قوله لا تغتر الدابة) أي يا لعالم اعترض بأن الدابة بحسب عرف العرب خاص بالفرس فكيف يقال بالاقتران وأجيب بما قال المنذري من أن المراد بهذه اللفظ في هذه الآية الموضع الأصلي اللغوي لأنه اسم مأخوذ من الدبيب ولم يستعمله اللفظ على جهة التأنيث واطلقت على كل حيوان ذي روح مذكرا كان أو مؤنثا اهـ فلا اعتراض تأمل اهـ قوله وقد يأتي لغيره) وهو إما مجاز بالاستعارة وإليه أشار بقوله أن نزل منزلته أو مجاز مرسل لعلاقة الجزئية وإليه الإشارة بقوله أو اختلط أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله أو اقترن والضمير في قوله وقد يأتي عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن فيه نكرة لا موصولة كما في الصبان هـ

قوله أو اقترن) معطوف على اختلط ولم يعبر هنا باختلط بدل اقترن تفننا لتعبير المغني بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضا أو يحمل العموم في صورة الاختلاط على الكل المجموعي وفي هذه على الكل الأفرادي أي لأن العموم في كل دابة أفرادي أي معنى فيه كل فرد على حدته هذا ما قال شيخنا في قوله أو يحمل العموم الخ أنه يحمل على صنف منفرد من العموم لا عن مجموع أصناف العموم فلا اختلاط في المعبر عنه بها إنما فيه اقتران في عام سابق فابن هشام اعتبر السابق وسماه اختلاطا والشارح لم يعتبره وسماه اقترانا اهـ

قوله الدابة) اسم لما يدب وكل ما مشى على الأرض فهو دابة ويقع على المذكر والمؤنث غلب على ذوات القوائم الأربع من خيل والبغال والحمير وقيل على الفرس خاصة ذكره الإمام في التفسير الكبير والعلامة الشيرازي وعبارة المفتاح مشعرة بأنها للفرس والبغل والمختار الأول

أفاده عبد الحكيم اهـ عطار على الخبيصي

قوله المعرب والمبني

قوله من أن يختلف آخره باختلاف العوامل) والمراد باختلاف آخره بسبب اختلاف العوامل صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء زيد والمراد بالاختلاف الثاني الوجود لعلاقة الملازمة بينهما لأن اختلاف العوامل يستلزم وجوده لاستحالة اختلافه بلا وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم وإنما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود لمشاكلة قوله أن يختلف اهـ دراية شرح الهداية اهـ

قوله (وجملته) كان عليه ان يذكر شروطها لان الاطلاق في محل التقييد تقصير ويجاب بما اشار اليه المحشي من ان هذه الشروط يستتبع لبقية الشروط

فان عادتهم جرت بانهم يكتفون ببعض الشروط على البعض الآخر ولا يتحاشون عن مثل هذا في المختصرات اه قوله (لم يقع في محذور

ايضا) اعترض بان عدم تأنيث الوصف المذكور ليس بمحذور البتة بل هو امر جائز وان كان التأنيث راجحا لان المؤنث

ليس حقيقي التأنيث ولا ضمير المؤنث فما قاله الشارح معترض وقد يجاب بان المراد بالمحذور ما هو محذور عند البلغاء

كما للاخفش على مرجح [illegible] حاشية السمرقندية على البيجوري وعلى هذا فهو محذور البتة على جهة [illegible]

[illegible] المعربين والعبد لك كله تعلم ان ما قاله الشارح لا يرد نقضا لعلة الناظم لان [illegible]

محذور البلغاء [illegible] عند النحاة فلا منع عندهم عدم تأنيث الوصف المسند الى المؤنث المجازي اه

قوله (او شبهها) ان قلت لم قيل انها شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد قلت لما كان الاصل الافراد جعلا كانهما مفردين حقيقة

فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا عاملين بسبب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة اه [illegible] اه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(قوله دامت) زيادة لفظ دامت ليس بضروري لان ما المصدرية الظرفية تصح وصلها بالمضارع المنفي ويمكن ان يقال انما زادها لانه فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام اقرب منه في غيرها من سم وقال محمد الحكيم ليس مراده ان لفظ دامت مقدر فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيما حذف الصلة بل بيان لحاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها بالمصدر اهـ بناني على المختصر في عث المجاز العقلي اهـ

قوله في عائد متصل) واحسن ما قيل في اعراب هذا البيت انه ان الحذف مبتدأ وكثير خبره ومنجلي خبر بعد خبر او صفة لكثير وقول الشارح متعلق بكثير لا يجري الا على الوجه الاول المذكور في المنجلي واما على كونه صفة ففيه صفة الموصوف قبل تمام العمل وهو ممتنع الا ان يحمل على القول بجواز الفصل بين العامل والمعمول ثم قوله او بالحذف لا يصح لانه فيه اخبار عن المصدر قبل تمام عمله وهو ايضا ممتنع واجيب بان المراد بتعلقه به لغوي اي مطلق ارتباط لا اصطلاحي وهو ايصال لجار معه العامل الى المجرور وقول الشارح وكذلك عندهم ظاهره جواز تعلقه بالثلاثة المتقدمة مع انه في تعلقه بمنجلي الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي والجواب بانه محل عدم جواز الفصل اذا تأخر المعمول عن العامل او بانه الشارح جرى على جواز الفصل بينهما اهـ شيخنا على قوله وكمن حذفه قليل جدا) خلافا لما يفهمه عبارة النظم) قال الشيخ يس وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صلة ال هو ما في الاوضح وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطي صريح في كثرة حذفه اهـ وفي الصبان ما يفيد ان حذف منصوب الوصف كثير في ذاته عند الناظم كالجمهور اذ المستحسن صلة ال غير العائد اليها فالوصف غير صلة ال حذف منصوبه كثير اهـ شيرازي

قوله خلافا لما يفهمه عبارة الخ) واجيب من عند المص بجوابين فانه لا يستفاد من قوله المساواة لانه اعتمد على المشهور لان الفعل اشرف من الوصف لكونه اصلا في العمل ولتقدمه على الوصف اهـ

قوله إمّا تامّا كان او ناقصا) تعميم الشارح مع ان المتبادر من الفعل عند الاطلاق التام ولما صرح الناظم بذلك كما صرح بيس وقيّد
الموصف بما سيأتي مع انه صرح في التسهيل ان المنصوب بصلة ال يحذف وعبارته وتحذف منصوب صلة الالف واللام والجارة حملها
على مذهب الجمهور بان تقييد المنصوب بكونه عائدا الى غير ال اه قوله خلافا لما يفهمه) اجيب بان قوله كثر بالنسبة الى المجموع لا
الى الجميع ويؤيده تقديم الفعل مع اشتهاره اصالته في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما اه

قوله انا ضاربه او مضروبه امس) وحاصل ما يقال في هذا التمثيل ان لجواز حذف العائد المنصوب بالوصف شرطان لا احدهما
ما قال الشارح من كونه غير ماض والثاني كونه منصوبا محلا ففي تمثيله بانا ضاربه او مضروبه امس اعتراض بانه ظاهره
يقتضي ان عدم حذف العائد من مضروبه لكونه بمعنى الماضي كاسم الفاعل وليس كذلك بل لعدم الشرط المذكور للحذف
من كون العائد منصوبا محلا لان الضمير فيه نائب فاعل مرفوع محلا اجيب بان التقييد بقوله امس بالنظر للاول
فقط اولان هذه المقولة الصادرة والمتعدي لمفعولين وانيب المفعول المتعدي الى اثنين اذا اضيف الى المفعول الثاني والاول مرفوع نحو رأيت الذي
معطاه يجري فيه هذا الحكم فلا ايراد فتامل اه ثم ان كان ما ذكر كناية عن كل اسم فاعل وكل اسم مفعول المتعدي لمفعول واحد
بان الهاء من نحو مضروبه وان لم يخرج من الشرط كونه العائد منصوبا لا يرد ويمكن جواب آخر كما يعرف من كلام ادباء الحواشي في غير هذا المحل
[illegible] انه [illegible] اخراجه بهذا القيد فيفاد ان الخارج بالقيد الواحد بالقيدين
[illegible] غير معيب كما صرح به غير مرة اه
[illegible]
افاده بعض الفضلاء اه
[illegible]
[illegible]

الحزن باداة التعريف
قوله كما ذهب اليه الجمهور) الضمير الى اللام فقط وجعله شبيها به
وان كان عين المذكور هنا لما ان الالفاظ اعراض تتشخص بتشخص
محالها فتتعدد بهذا الاعتبار ودعوى قوة الشبه به في وجه
الشبه متحققة هنا لما ان الصادر عن الجمهور لا سيما [illegible]
الا انحصار مفقود بهذا الاعتبار اه افاده الغطاء على الخبيصي على
متن التهذيب اه

قوله المعرف باداة التعريف

وله هنا اربع عبارات الاولى الالف واللام والثاني ال والثالث ما عبر به الناظم والرابع المحلي باداة التعريف وعلى كل منها اعتراض
لا تعرض الجوهري يعترض عليه بان ما وضع على حرف واحد يعبر عنه باسم لا بلفظه ويمكن الجواب بان التعبير به جريا على القول بان المعرف الهمزة
وحدها لكون الكلمة موضوعة على حرف واحد او على قول من قال المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة او يجاب بان التعبير به لكونه
اشهر عند المبتدي والاقرب لفهمه واما العبارة الثانية اعني ال ففيه اعتراض بانه يشمل نحو العيت والحيت او يجاب بان المراد بال
الفائدة على بنية الكلمة واما العبارة الثالثة اعني عبارة الناظم ففيه اعتراضان الاول ان الاداة كما تصدق على ال تصدق على المضاف
ايضا ففيه الاطلاق في محل التقييد وهو مضر ويشير الى هذا الاعتراض قول الشارح والمراد باداة التعريف كما لا يخفى ويجاب بانه وان كانت
صادقة على المضاف الا انه صارت في اصطلاح النحو شايعا علما على ال واما الاعتراض الثاني فلان فيه تكرارا لان المعرف مستلزم لاداة تعريف
واجيب بان قولك المعرف مجمل صادق بالمعرف بالصلة وبال وبالمضاف اليه وبالاشارة فيكون قولك باداة التعريف بيانا للمراد من هذا المجمل
وبيان المجمل لا يكون فيه تكرار فتأمل اه احمد الشيرازي اه واعلم انه اختلفوا في الآن على ثلاثة اقوال الاول انه اسم جنس فالالف واللام فيه للتعريف
لحضوري كما في قولك مررت بهذا الرجل الآن لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت فعلى هذا القول لا تكون ال فيه زائدة والثاني انه علم جنس للزمن
الحاضر وهو قول الجمهور والثالث انه اسم اشارة للزمان كهنا للمكان فعلى الاول فتحته فتحة اعراب وهو ملازم للنصب على الظرفية وقد يجر بمن
وعلى القول الثاني ففتحته فتحة بناء واختلفوا في سبب بنائه فقيل لتضمنه معنى ال فصور تضمن زيادة ال كما في امس على الكسر وقال الزجاج لتضمنه معنى الاشارة
فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبهة الحرفي اذ لا يثنى ولا يجمع بخلاف حين ووقت وزمان وعلى القول الثالث ففتحته فتحة بناء فعلة كاسماء الاشارة اذا علمت

قوله للنطق بالساكن) وذلك لان الحرف الذي يبتدأ به لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركة كباء بكر او على
حركة مجاورة كميم عمرو او على ليس قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر النطق ومن انكر
انكر العيان [illegible] وقيل [illegible] وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن لان الابتداء [illegible]
بالحروف [illegible] على [illegible] بل والا امكننا الابتداء بالحرف [illegible]
والمراد بالابتداء الاخذ يتعلق به [illegible] احمد الزفاجي على شرح تحرير المنهاج [illegible]
قوله بان كان ما دخلت عليه [illegible] اما تصويرا للزيادة [illegible]
واجيب [illegible] المعطوف مع عاطف اي او بافتياعلى تنكيرها في حاص او تصويرا لها اي الزيادة واللزومية [illegible]
قوله [illegible] لا يقبل ال [illegible] اعترض بانه يقبل الموطول [illegible] ايضا حيث قيد الى مع كونها مقارنة بالوضع اه
جواز [illegible] المراد [illegible]
والقاسم واصلهما اسم فاعل وال [illegible] على الموصولة [illegible]
[illegible] موصولة [illegible] واجيب بان [illegible] على مذهب الجمهور [illegible]
[illegible] على القول الاول [illegible]

قوله والثاني مبتدأ الخ والحاصل ان في الوصف مع مرفوعه خمسة وعشرين صورة من ضرب خمسة على مثلها وخمسة صور الوصف مفرد [illegible] ومثنى وجمع تكسير وجمع تصحيح وصوائد فيه المذكر والمؤنث مثال اضارب او [illegible]
[illegible] [illegible] الزيدون واقائم او القعود غلمانه وهما جمعا تكسير لقائم وواجع او اجراج [illegible]
[illegible] [illegible] الخمسة تضرب على مثلها المرفوع فضاربان مثاله اقائم زيد او اقائم الزيدان [illegible]
او القائمون الزيدون او قائم جريح فهذه المذكورات تنحصر على اربعة اقسام احدها يتعين كون الوصف
مبتدأ والمرفوع فاعلا نحو اضارب الزيدان او الزيدون والثاني يتعين كون الوصف خبرا والمرفوع
مبتدأ نحو اقائمان الزيدان والثالث امتناع كون الوصف مبتدأ وخبرا نحو اقائمان زيد او اقائمون
الزيدون او زيد والرابع يجوز فيه الوجهان نحو اقائم زيد اه تأمل اه

قوله نادوني معنا كائن مفعول ناديت بالنظر الى النظم ومبتدأ بالنظر الى الشرح ففيه تغيير اعراب المتن باعتبار الشرح وهو جائز
مع ما فيه من خلاف والاولى تخصيص الاعراب بالظاهر اه قوله مع مجرور متعلق باجرو في المتن لا بالمحذوف على كونه حالا
من قوله بحرف جر لان لا يتوهم ان بحرف جر فقط والمجرور فيدل [illegible]

قوله نفس المبتدأ الخ المراد بالنفس ههنا ذات الشيء والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ ان المعنى [illegible] [illegible] خبرا عن مفرد مدلوله جملة
كما قال [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المراد انها نفسه بحسب المفهوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الجملة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بلفظ الجمع [illegible] [illegible] حسبي الله [illegible] [illegible] في حاشيته على مختصر السعد
قوله نحو خبر الجملة ههنا اي في قولك هو زيد قائم [illegible] [illegible] على المبتدأ [illegible] حكم المفرد اي الشان اي الحديث فهو اللغة [illegible]

قوله لا يحتاج الضمير [illegible] [illegible] [illegible] ومشكل فقضيته ان لا [illegible] بالضمير في الخبر المفرد وليس كذلك [illegible] الابراز في الجملة ايضا
نحو زيد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان المصنف [illegible] في الجملة بالعلم بالمقايسة
كما [illegible] في المثال [illegible] والصفة [illegible] الاتحاد الابراز بالمشتق منها بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما فيجب [illegible]
الابراز [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المحذور في الجميع كما في [illegible] اه قوله ليس معناه محصلا بفتح الصاد
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في شرح الجليل قال الفارسي وهذا البيت فيه بعض تعسف و [illegible] الكافية
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الفهم مطلقا ثم استحسن مذهب الكوفيين فقال في المذهب الكوفي شرط ذاك
[illegible] من اللبس ورأيهم حسن [illegible] احمد الشيرازي قوله واختاره الناظم في الكافية) عبارة شرح ابن عقيل واختار المصنف في هذا الكتاب
مذهب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] سواء خيف لبس ام لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم
[illegible]

(الابتداء)

ولهم هنا اربع عبارات المبتدأ والخبر والمبني والمبني عليه والمسند والمسند اليه والموضوع والمحمول اما الاولى فمشهور بين جمهور النحويين اما الثانية فعبارة سيبويه واما الثالثة فعبارة اهل المعاني والرابعة عبارة المناطقة فعبارة الناظم لم يعتبر بها احد والجواب يطلب من حواشي الالفية فراجعها اه ''ما قابل الجملة وفي باب المنادى ولا''

قوله والمراد بها الخ) اشار بذلك الى ان لفظ المفرد من المشترك اشتراكا معنويا لانه يراد به في باب العلم ما قابل المركب وفي باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفي هذا الباب ما قابل المضاف والمشبه به وهذا كله اصطلاح نحوي واما اطلاقه على ما يدل جزئه الخ فاصطلاح منطقي قوله ما للعوامل تسلط على لفظه) ما واقعة على الكلمة والضمير في قوله على لفظه راجع الى ما والاضافة بيانية [illegible] ثم ان هذا التعريف غير جامع لانه لا يشمل نحو [illegible] [illegible] [illegible] المقصورات والمنقوصات [illegible] ليس للعوامل تسلط على لفظها [illegible] [illegible] والمكودي [illegible] كما قال [illegible] بان [illegible] او بان [illegible] ملاحظة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] احمد [illegible]

قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات الخ) [illegible] العموم [illegible] خصوص المبتدأ [illegible] من آمن وعمل الصالحات [illegible] من احسن عملا واحد [illegible] يكون [illegible] [illegible] [illegible] بان [illegible] ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات [illegible] [illegible] واما المراد بقوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملا [illegible] العمل من غير تخصيص بفرد فظاهر العموم والخصوص او يقال ان ال في الصالحات يحتمل ان يكون للعهد فالعموم في من احسن ظاهر كذا افاده الفاضل على حسن وقال الشيرازي ان من احسن عملا يدخل فيه كل مؤمن لان احسان العمل يصدق بمجرد الايمان بدليل قوله تعالى ان الله لا يضيع اجر المؤمنين ولو لم يعملوا الصالحات وكانوا عاصين يدخلون الجنة ولو بعد مدة طويلة اه فخر المقام اه

قوله والاخبار عن غير معين لا يفيد غالبا) والمراد بالمعين المتعين بالعلمية وغيرها من المعارف وبغير المعين النكرة المحضة والمختصة كذا قال البعض وهو غير ظاهر لقول الشارح ولهذا قال فالظاهر ان يقال ان المراد بالمعين المتعين بالعلمية وغيرها من المعارف والنكرة المختصة بالمسوغ او المراد بالغالب النكرة المختصة بالمسوغ اه

واعلم ان حسب اذا دخلت عليه حرف جار وسكنت سينها نحو حسبك الله وان دخل عليها الجار فتحت سينها نحو بحسب المعطي ما لم يكن الجار زائدا والا سكنت نحو بحسبك درهم اه حاشية الدسوقي اه

قوله وبعد لولا غالبا) والحاصل ان في حذف الخبر بعد لولا ثلثة مذاهب الاول انه يحذف ان كان الخبر كونا مطلقا والا فلا ويمكن حمل البيت على هذا المذهب وح فالمراد بالغالب غالب احوال لولا وهو ان يكون الخبر بعدها كونا مطلقا وكونه كونا مقيدا امر غير الغالب والمذهب الثاني انه يحذف في كلام فصيح فقط ويحتمل حمل النظم عليه ايضا بان يقال ان المراد بالغالب حذفه مطلقا اي سواء كان الخبر كونا مطلقا او مقيدا وعكس الغالب ذكر الخبر بعد لولا في كلام غير فصيح والمذهب الثالث انه لا يحذف الخبر بعد لولا في غير الضرورة ويحتمل اجراء النظم على هذا المذهب ايضا بان يكون المراد بالغالب غير الضرورة وخلاف الغالب ان يذكر الخبر في الضرورة وعلى هذين المذهبين كل خبر بعد لولا كون مطلق وان كان مقيدا اضيف او يؤول بالمطلق اه وحمل شارحنا على المذهب الاول لموافقته بما ذكره في كتب الناظم وحمل ابن عقيل على المذهب الثالث لكونه متبادرا من هذا اللفظ اي لفظ غالبا اه ١٢ عفي عنه

(قوله غالبا) ظاهره ان احترز به عن المواضع التي وجدت فيها المسوغات كما يشير اليه قوله ولهذا اقال فالم يفد وهو ايضا متعين ما من الصبان وعبارة الشارح في شرح التسهيل والاصل في المبتدأ كونه معرفة لان الذكر مجهول كتابا والحكم على المجهول لا يفيد اه فالاحتراز بغالبا عن نحو تمن تمرة فانهما معلومان لكن الظاهر انه لا يقال تمن فالعرة تمرة غير المراد وعبارة الشارح هنا او يحتمل انه احترز به عن مواضع المسوغات فيما قوله والحكم على المجهول المطلق فرجح ملفقا لك عند قصد الابهام وفي التصريح ولا يفيد الا بما لا يفيد غالبا فاحترز بغالبا عن نحو قصد الابهام فانه الحكم على المجهول يفيد في كلامهم نكرة مبتدأ ابهاما فانه من مقاصد البلغاء وعده النحويون من المسوغات قال الكيماني يعلى الحنفي فاذكان فلم يظهر لها مسوغ جعل المسوغ قصد الابهام اه احمد البيرازي ١٢

قوله اسم مجرد عن العوامل الخ اعترض على هذا الحد بانه غير جامع لانه لا يشمل نحو بحسبك درهم وما في الدار من احد ويجاب بما فسره الزمخشري وابن الحاجب من ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ الابتداء وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا ولكن اعترض على هذا الجواب بانه تحكم غير مصون عن اللفظ المجمل فالاولى كما قال الرضي اطلاق العامل ويجاب عن الاعتراض السابق بان المراد بالتجريد ما يعم الحقيقي والحكمي ومن هذا الثاني المثالين المذكورين لان الباء ومن فيهما زائدتان فحكمهما ساقط والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله ويدخل في هذا الحد نحو بحسبك درهم الخ فلما حمل وجه اختيار الشارح هذا الجواب دون الاول اه منحنا فتأمل

قوله فالايادي (شاهدة) جمع الايادي جمع الايدي وهو جمع اليد وهي جارحة مخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا
من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان الايادي مختص
بجمع اليد بمعنى النعمة والايدي [illegible] بمعنى الجارحة [illegible]
ثم الشائع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء [illegible] العلائق [illegible]
وفي شرح [illegible] المفتاح ان الايادي [illegible] والتعبير [illegible] الاصل مجاز [illegible]
قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة (الخ) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد [illegible] المحسن جلبي
قوله والمبتدأ [illegible] الكلام [illegible] يحصل به نوع فائدة كالمسند [illegible]
لانه محكوم به لا عليه [illegible] لا يتصف بتنكير ولا تعريف كالفعل لكن لما لم يمكن [illegible] الوصف المبتدأ [illegible] التنكير كما نظر اليه
النحويون [illegible] الاخبار عن غير معين لا يفيد الا [illegible] الفاعل [illegible] الانه [illegible]
قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة [illegible] التقديم [illegible] لتخصيص [illegible] ويحتاج الى علامة وهو
بالحكم بعد [illegible] المحكم [illegible] عليه [illegible] كذا
[illegible] الفاعل [illegible] المبتدأ [illegible] اختصاص الفاعل
قوله ونحو كسبك درهم) قال [illegible] التمثيل [illegible]
بانه درهم [illegible] في الشرح [illegible] بعد تمثيل المتن بحسبك درهم [illegible]
غير مختص [illegible] وكتب عليه [illegible] ما لفظه قوله او درهم غير مختص [illegible] بحسبك [illegible] الدرهم بانه كاف لا نحو الكافي
وسوغه [illegible] فتامل [illegible] لان من [illegible] الاخبار [illegible] العكس لانه [illegible] نكرة محضة ودرهم
[illegible] الاخبار عنها بظرف او مجرور مختص

[illegible]

كان واخواتها

ولما فرغ من ذكر احكام المبتدأ والخبر شرع في ذكر النواسخ وهو اي النواسخ قسمان من حيث الفعلية والحرفية واما من حيث العمل فثلثة اقسام ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان واخواتها والحروف المشبهات بليس وافعال المقاربة وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس وما ينصب المبتدأ والخبر معا وهو ظن واخواتها وقدم المص باب كان على باب ان لثلاثة اوجه الاول ان الثاني محمول على الاول والثاني ان كان واخواتها افعال وان واخواتها احرف والافعال اصل في العوامل والثالث ان المسند اليه في باب كان باق على حالته الاصلية من كونه مرفوعا ولوجي القول ح وعكس بعضهم فقدم باب ان واخواتها على باب كان واخواتها لثلاثة اوجه آخر الاول ان بعض اخواتها لا يزيل حكم الابتداء بالكلية ولهذا اجاز ان يعطف على منصوبها بالرفع كما سيأتي والثاني ان الخبر الذي هو محط الفائدة باق على اصله من الرفع والثالث ان الجملة فيه اسمية فقط بخلاف باب كان

قوله واخواتها) ان اراد بالاخوات النظائر في العمل فقط كما هو المراد بالاخوات فلا حاجة الى قوله فصل في ما ولا الخ كما هو واضح وان اراد بها النظائر في الفعلية فكان عليه ان يقول افعال المقاربة وظن واخواتها في باب كان اجيب بان المراد بها الاخوات التي جرت عادتهم ذكرها مع باب كان فلا اعتراض اه فتامل ١٢

قوله ولما فرغ من المبتدأ والخبر) وفي ذكره هنا دون الابواب الآتية اشارة الى اعتراض وجواب على الناظم حاصل الاعتراض ان الناظم لما قدم المبتدأ والخبر بناء على انه اصل المرفوعات وتم الكلام عليه كان عليه ان يتلو باب الفاعل دون غيره وحاصل الجواب ان النواسخ العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر فكانت من تتمة المبتدأ والخبر فناسب ذكره عقب باب المبتدأ اه فتامل قوله في نواسخ الابتداء الخ فيه ان الابتداء معنوي فكيف يصح نسخه بعامل لفظي اجيب بان فيه تقدير مضاف اي حكم الابتداء وهو رفع المبتدأ واعترض ايضا بان رفع المبتدأ هو حكم المبتدأ لا الابتداء لانه لا حكم له بل هو طالب المبتدأ والخبر واجيب بان نسبة الحكم اليه مجاز او يقال ان المراد بحكم الابتداء حكم لازم بنفسه او بواسطة اه شيخنا ١٢

[illegible]

[illegible]

قوله او اتصل ضمير الاسم بالجر) الصواب في مثل هذا الجواز لعود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا واجاب عنه الشيخ البلنكوتي بانه مبني على القول بعدم جواز عود الضمير على المتأخر مطلقا اه لكن قال تلميذه شيخنا م د ان القول الذي ذكره لم نره في كتب احد ثم قال فالاوفق ان يقال انه في قوله ضمير الاسم حذف مضاف اي ضمير ملابس الاسم وان في التمثيل سقطا اي كان غلام زيد في داره فنص التمثيل لان الضمير راجع الى زيد لانه مضاف اليه للغلام ولا يلزم من كون رتبة المضاف وهو الغلام التقدم كون رتبة المضاف اليه التقدم اه كلامه ثم رأيت ما يوافق ذلك في شرح الالفية للسيوطي وتقرير الانبابي على الصبان واجاب بعضهم بان في قوله وقد يمنع من التوسط بالنظر الى هذا التمثيل بتقدير مضاف اي وقد يمنع من وجوب التوسط اه وبهذا لك تعلم ما في جعل بعض المدرسين تمثيل الشارح سهوا اه

افاده الشيخ في الدرس اه

[illegible]

فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس

اخصر منه التعبير بما واخواتها مع انه يناسب ما قبله كان واخواتها ولا ما ان واخواتها وبشير الى ان ما ام في هذا الباب قال ابو البقاء في التبيين ما هي الاصل في النفي دهي ام بابها والنفي قريبا اوكد وهكذا افعل في التسهيل حيث قال فصل في ما الحجازية وما الحق بها وكذا عدل عنه مع اختصارها اعيانها من غير تطويل بخلاف ما لو فعل ذلك في كان وان مع ان الاشارة الى كونها ام استفادة من تصديرها في العنوان مع انه لو عبر بما ذكر فاما ان لا يأتي بقوله المشبهات بليس فيفوت التنبيه على انها محمولة على ليس او لا فيتبادر انه صفة لاخواتها دون ما الاشتمالها وهي ام جوزه اه

(قوله ولا فرق بين ما في) اخذا من مقتضى ظاهر عبارة الناظم مع تصريحه بذلك في غير هذا الكتاب فلا يرد ان الباب معقود للحجازية ليس الا فلا يحتمل دخول ما التميمية هنا على انا نمنع كون الباب لها فقط بل للمشبهات بليس في ذلك معنى النفي عملت اولا كما يدل عليه العنوان وان لم يتعرض فيما بعد الا للحجازية مع ان قوله ولعدما ليس جر الباء الخ دون ان يقول جرها ينبه على عدم الفرق اه من حاشية الاشموني ١٢

قوله وذهب الفارسي في هذه ابيات قوله في لات وقوله في الشذور بيان لعوالثالث ويمكن حمل البيت على هذه الاقوال الثلاثة اما الاول فيتقدير مضاف كما في الشرح مع جعل الاضافة بيانية واما على الثاني فتجعل الاضافة لامية فهو من اضافة الدال الى المدلول وعلى الثالث بتقدير قيد اي بكثرة اه شيخنا او بجعل التنوين في قوله عمل للتكثير اه

فان قلت ما الدليل في اختصاص بعضهم لات بالحين واختصاص بعضهم بالحين وبما يرادفه قال شيخنا احمد الصغير وهو الوارد في الحين فالبعض اقتصر على الوارد والبعض الثاني قاس على الحين ما يرادفه اه

(قوله ويوجبون تكررها) اي سواء دخلت على المعرفة او النكرة كما يؤخذ من كلام كى حاشية التصريح نقلا عن المغني في قول الشاعر من صد عن نيرانها الخ حيث قال وانما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار اه وفي شرح الشواهد العيني ان لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب اهمالها او تكررها فانها اذا تكررت زعم انها عاملة اه وكتب العدوي عند قوله ويوجبون تكررها ما نصه جملة ما فانها من نفي الجنس الذي لا يمكن اتيانه في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة سواء كان نفي الجنس الغائبين على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل ان او لا على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل ليس اه فظاهر هذا بل صريحه انه لا يجب التكرار الا في المعرفة ١٢

فتأمل ١٢

قوله فصل في ما ولا الخ ١٢

قاعدة اذا كان بين الكلام السابق واللاحق مخالفة بالعوارض يؤتى بالفصل واذا كانت المخالفة بالنوع يؤتى بالباب واذا كانت المخالفة بالجنس يؤتى بالكتاب اه تقرير في الدرس

اه من هامش شرح م بخط بعض الفضلاء ١٢

[illegible] ... لأن [illegible] ... الا [illegible]

قوله [illegible] ... [illegible]

[illegible] ... وما [illegible] الشارح ... كما [illegible] ... [illegible]

[illegible] ... عن الموضع ... [illegible] ... [illegible]

[illegible] ... [illegible]

[illegible] ... [illegible] البعض ... [illegible] ... [illegible] ... ويجاب بأنه

يحمل [illegible] ... [illegible] الاستطراد لانه لاحاجة اليه كما لا يخفى وانما لم يحمل الشارح جاء الكلام للمقاربة قلا

حاجة [illegible] ... [illegible] ولا المجاز والى الاستطراد لكونها اي المقاربة بطريق الاستلزام في افعال الشروع ولا يخفى ان دعوى

الاستلزام اولى منه غيره اذ المستلزم اوضح اهـ

قوله بخبر مضارع [illegible] ... الايهام [illegible] ويجاب بثلاثة اجوبة احدها للاشموني فراجعه ولكن [illegible]

[illegible] ... [illegible] والجواب الثاني ما قال الصبان والسجاعي من ان خبر مضارع نكرة في سياق الاثبات فلا تعم

[illegible] ... [illegible] بان مراده تعم العموم الشمولي بعم العموم البدلي فينتفي الايهام ايضا فالجواب الاسلم ما قاله الحفني [illegible]

الثالث فراجعه اهـ

قوله اي بمعنى افعال الشروع) اشارة الى ان مع هنا بمعنى الباء [illegible] لان [illegible] [illegible] الا بالنطق

[illegible] ... الافعال الا [illegible] ... [illegible] العدم ... [illegible] اهـ

قوله واجيب عن الاول بانا لا نسلم الخ) هذا سند وهو ما يكون المنع مبنيا عليه اي ما يكون مصححا لورود المنع والسند صيغ ثلاث

[illegible] ... [illegible] لا نسلم هذا لم لا يجوز ان يكون كذا والثانية لا نسلم لزوم ذلك وانما يلزم ان لو كان كذا والثالثة

لا نسلم [illegible] يكون هذا والحال انه كذا اهـ [illegible] اهـ

قوله ويظهر اثر الاستعمالين) فيه نظر لان لا يظهر في النائب والتثنية والجمع لان اثر استعمال واحد نحو عمرو قمت ان تخرج مثلا فلم يظهر في هذا الا اثر اسناد عسى الى الظاهر اجيب بان فيه حذف مضاف اي يظهر اثر احد الاستعمالين او بان المراد بالاثر الاثر الوجودي والعدمي او يقال ان بعد قوله والجمع حذف معطوف اي وعدمها اي يظهر اثر الاستعمالين في حالة النائب والتثنية والجمع وعدمها اي عدم هذه المذكورات من النائب وهذه الاجوبة اذا اريد بالنائب والتثنية والجمع نائب الفعل وتثنيته وان اريد بها نائب الاسم المتقدم وتثنيته وجمعه يمكن ان يراد بظهور اثر الاستعمالين الظهور في الجملة مع قطع النظر عن التركيب الخاص نحو هند عسى ان تخرج وعمرو عسى ان تخرج فظهر في الاول للمؤنث [illegible] اثر الاستعمال الظاهر وفي الثاني اثر الاستعمال [illegible]

[illegible] ان وأخواتها [illegible] ان تخرج [illegible]

[illegible]

معارضه
واعلم ان النسبة بمعنى اثر المصدر تطلق على ~~[illegible] كما يعلم من حاشية الصبان على شرح الملوي على سلم الاخضري~~ ثبوت المحمول للموضوع اي ثبوت المسند للمسند اليه او عدم ثبوته [illegible] ثم النسبة بهذا المعنى نسبة تامة ويعبر عنها ايضا بالحكم فقولهم ان لتاكيد النسبة او الحكم اي لتقوية ثبوت الخبر للمبتدا وعدمه وهل ترادف وهل تواد النسبة مضمون الجملة فان المصدر المضاف للفاعل او اسم حرف ان الجملة ولو متصيد المضمون [illegible] زيدا قائم قيام زيد ومضمون ان هذا زيد كونه هذا زيد او هكذا اي الظاهر لا ترادفه لما رايت من تعبيرهم تارة ليس لحق ان وان بالفتح لتاكيد المصدر المنسبك لتاكيد النسبة اهـ وهذا صريح في عدم ترادف النسبة ومضمون الجملة لكن صرح بعضهم بان لام الابتداء تفيد تاكيد مضمون الجملة مثل ان وقالوا معناهما بمعنى واحد وهذا صريح في ترادفهما فافهم وفي المقام دقة وقول الشارح ونفي الشك عطف على لتاكيد النسبة من عطف المسبب على سببه لان التاكيد سبب لنفي تردد المخاطب في النسبة وان شئت قلت من عطف اللازم على الملزوم وقوله لو كانت النسبة نفيا يحتمل ربطه بقوله فان وان لتاكيد النسبة فاللام للغاية للرد على مانع تاكيد النسبة السلبية والمعنى ان وان لتاكيد النسبة لو كانت النسبة مثبتة ولو كانت النسبة منفية وفيه ان المتعارف [illegible] الواو [illegible] او لغيره ولعني في النفي ويحتمل ربطه بقوله والانكار لما المعطوف على الشك [illegible] او ثبوت الانكار والمعنى تكون ان وان لنفي الانكار المسبب عن التوكيد لو كانت النسبة الايجابية او المسلوبة عند المتكلم منفية عند المخاطب فقول الشارح نفيا معمول تنبيه ان الواو في قول الشارح على الاحتمال الاول كالواو في مثل زيد وان كثر ماله بخيل [illegible] الشيخ [illegible]
فيه [illegible] الواو [illegible]
[illegible] الواو وعبارة الشيخ [illegible]
حاشية على شرح الدمنهوري على الجوهر المكنون للاخضري قال الصبان قال الحفيد [illegible] المحقق الرضي ان الواو في مثل هذا الموضع اعتراضية واراد بالاعتراضية ما يتوسط شيء لا تتمة لغيره ولا للمضي وكذا ان لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم البتة اهـ وقوله ما يتوسط انشاء الكلام نحو زيد وان كثر ماله بخيل اهـ قوله او يذكر آخره نحو زيد بخيل وان كثر ماله قوله بالاعتراضية المنسوبة اليها الواو [illegible] المنتهت اي عبارة المخلوف

[illegible] الجمع [illegible] في الجنة [illegible] للعاقبين [illegible] الاولى انعى [illegible]

وتسمى بالنواسخ اطلاقا للاسم اللازم على الاخص [illegible] واخواتها [illegible]

[illegible] قال [illegible]

(قوله وهي احرف) كذا عبر [illegible] واعترض عليه بان الاحرف جمع كثرة وهي واقعة على ثمانية على ما [illegible] الاوضح [illegible]

على ما [illegible] ما عدها سيبويه والناظم في التسهيل او على الستة على ما عدها الجمهور والناظم هنا وعلى كل فالتعبير بالاحرف

بجمع القلة او لما عبر به الموضح اجيب بان [illegible] على قول اختاره السعد وغيره من ان مبدأ جمع الكثرة كجمع القلة ثلثة

او بانه هنا بمعنى الاحرف مجازا او بانه عبر به باعتبار اللغات [illegible] فلا اعتراض [illegible]

[illegible] المشبهة [illegible] انها لفظا كما [illegible] الشارح [illegible] معانيها معاني الافعال [illegible]

وشبهت [illegible]

[illegible]

قوله وهي ذو هو لمان اعترض بانه [illegible] ان او ما [illegible] لا [illegible] الا [illegible]

الا مشابهة [illegible] فانها [illegible]

الى الاول [illegible] فانها تدخل على المبتدا وخبره فتعمل واجيب بالشبه

[illegible] قوله [illegible] تقدير مضاف [illegible]

المبتدا والخبر تدخلان على الجملة الفعلية ايضا [illegible]

جرم انه [illegible] جرم فعل ماض معناه كسب وفاعله [illegible] يعود على [illegible]

في حيزها في موضع المفعول به لان جرم يتعدى [illegible] الكلام [illegible]

التوابع انه معناها الاحتمال [illegible] ويكون جرم بمعنى القطع [illegible]

كما تقدم وجزها ان وما في حيزها [illegible] حذف حرف الجر [illegible]

[illegible] لا جرم [illegible] في القرآن [illegible]

وقيل زائد [illegible] قال في الاتقان [illegible] وعبارة ابي السعود لا جرم فيها ثلثة اوجه الاول [illegible] جرم فعل ماض

بمعنى حق وثبت وان وما في حيزها فاعله اي ثبت [illegible] هو الاخير [illegible] جرم بمعنى كسب

وما بعده مفعوله [illegible] الكلام [illegible]

بمعنى لا بد [illegible] لا جرم بمعنى قولنا لا بد ولا محالة [illegible]

بمنزلة حقا تقول العرب لا جرم [illegible] على معنى حقا [illegible] من هذه اللفظة [illegible]

[illegible] وجوه احدها وهو مذهب الخليل [illegible] سيبويه [illegible]

معنى فعل وهو حق [illegible] فعلى هذا [illegible] ما بعدهما [illegible] وصار معناها

[illegible] واستقرارها [illegible] الوجه الثاني ان لا جرم [illegible] لا رجل [illegible]

رفع بالابتداء وما بعدهما خبر [illegible] النافية وصار معناهما لا غالبة [illegible]

[illegible] بقوله لا [illegible] القسم [illegible] لا اقسم وقوله فلا وربك لا يؤمنون وقد تقدم تحقيقه [illegible] بالجملة الفعلية [illegible]

قوله لتأكيد النسبة) والنسبة اربعة اقسام الاول النسبة الكلامية وهي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات
في القضية الموجبة وعلى وجه النفي في القضية السالبة والثاني النسبة الاضافية كالنسبة في قولك زيد ابن عمرو وهي
بنوة زيد لعمرو والثالث النسبة التقييدية كالنسبة في قولك حيوان ناطق وهي كون الثاني صفة للاول والرابعة
النسبة الخارجية وهي وقوع ثبوت المحمول للموضوع او عدمه ووقوعه اه من حواشي السلم والمراد بها ههنا الاخيرة
شيخنا ١٢

قوله لو كانت النسبة نفيا) قيد للاخير ولكن فيه ان هذا القيد يفيد ان النسبة لو كانت مثبتا
فلا تكون اه لنفي الانكار وليس كذلك لانه سواء في نفي الانكار كون النسبة نفيا ومثبتا فلا معنى لهذا
التقييد واجاب بعض المدرسين بان لو في قوله للمبالغة فلا يرد ما ذكر ولكن قال الفاضل شيخنا
ابو بكر بان لو للمبالغة لم يعلم بدون الواو اخذا من عباراتهم ثم قال فالاوفق ان يقال ان قوله نفيا
معناه اي منكرا بالنسبة الى ذهن السامع لا الى نفس الامر تأمل اه واجاب شيخنا احمد الصغير بان في قوله نفيا اكتفاء اي ومثبتا
واجاب بعض مشائخنا بانه ...
وهذا هو الاحسن ...

[illegible]

قوله طلب ما لا طمع فيه) فيه ان ما لا طمع فيه لا يطلب ويجاب بانه يمكن طلب للمفاخرة ونحوها او بان معنى قوله لا طمع فيه اي
لا طمع لطلب المتكلم في طلبه ...

[illegible]

هذا التدبير النظري في تقدير الخبر

الحمد لله الذي قدر في كتاب اسراره والصلوة والسلام على محمد الصادق في جميع اخباره وعلى اله وصحبه الذين بذلوا نفوسهم
في خفض اشراره اما بعد فهذه رسالة في تقدير الخبر سميناها بالتدبير النظري في تقدير الخبر منقول وبالله التوفيق اعلم
يجوز لك فيما بعد لا الاولى من نحو لا حول ولا قوة مما تكررت فيه لا اربعة اوجه الفتح والنصب والرفع من وجهين اي على الابتداء وعلى
اعمال لا عمل ليس وعلى كل من هذه الاربعة يجوز لك فيما بعد لا الثانية خمسة اوجه الفتح والنصب والرفع من ثلاثة اوجه اي على الابتداء او على
اعمال عمل ليس او على العطف على محل لا مع اسمها فاذا ضربت اربعة ما بعد لا الاولى في خمسة ما بعد لا الثانية يحصل لك قبل العدم عشرون
صورة بالقسمة العقلية واما بالقسمة الواقعية فيسقط منها نصب ما بعد لا الاولى مضروبا في خمسة ما بعد لا الثانية ورفع ما بعد لا الاولى بوجهيه
مع نصب الثانية فمجموع الممتنع سبعة والجائز ثلثة عشر الاول منها كون الاسمين مبنيين على الفتح والثاني كون الاول مبنيا عليه والثاني مرفوعا
بالابتداء والثالث كون الاول مبنيا عليه والثاني مرفوعا على اعمال عمل ليس والرابع كون الاول مبنيا عليه والثاني مرفوعا بالعطف على محل لا مع اسمها
والخامس كون الاول مبنيا عليه والثاني منصوبا والسادس كون الاول مرفوعا بالابتداء والثاني مرفوعا به والسابع كون الاول مرفوعا به والثاني
مرفوعا على اعمال عمل ليس والثامن كون الاول مرفوعا به والثاني مرفوعا بالعطف على محل لا مع اسمها والتاسع كون الاول مرفوعا به والثاني
والعاشر كون الاول مرفوعا باعمال عمل ليس والثاني مرفوعا به والحادي عشر كون الاول مرفوعا به والثاني مبنيا على الفتح
والثاني عشر كون الاول مرفوعا باعمال عمل ليس والثاني مرفوعا بالعطف على محل لا مع اسمها والثالث عشر كون الاول مرفوعا باعمال عمل ليس والثاني مبنيا على الفتح
فاذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت ان كون قول المدابغي شيخ المحقق ... والثاني مرفوعا بالابتداء
اثنا عشر لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية انتهى ضياء وقول الحفني تبعا للتصريح من ان الصور
... وشيخنا بوضوح ثم ان تقدير الخبر على ثلثة اقسام
الاول جواز الوجهين تقدير خبر واحد وتقدير لكل خبرا على حدته وذلك اذا اتفق العامل والعمل معا ولم يتعين العطف
للمفرد والثاني تعين تقدير خبر واحد وذلك اذا تعين العطف للمفرد والثالث تعين التقدير لكل وذلك في ما عدا
ذلك بان اختلف العامل والعمل معا او اختلف العامل فقط او اختلف العمل فقط وهذا لا اخلاف فيه ... بل متفق
عليه اه افاده شيخنا فعلى الصورة الاولى من الثلاثة عشر المتقدمة وهي صورة فتحهما فيجوز ان يقدر خبر واحد لهما

معا من لا حول ولا قوة موجودان قال المصرح والثالث ما مبني في المقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام
جملة واحدة اهـ وكتب عليه سم وكتب الروداني ايضا على ما كتب عليه سم ما يطول ذكرهما وان شئت فراجع الحواشي
ويجوز ان يقدر لكل خبر لا حول موجود ولا قوة موجودة ولا خلاف هنا في تقدير الخبر بين الشيخ وغيره لاتفاق العامل
والعمل معا ولم يتعين العطف للمفرد بل الخلاف في العامل عند الاخفش والمازني والمبرد لا العامل فيه وعند الشيخ ففي الاشموني
انه مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخول لا وفي التصريح ان العامل لا مع اسمها وكتب عليه الصبان ما لا يستغنى عنه فراجعه
وعلى الصورة الثانية من الصور الثلاث عشرة وهي كون الاول مبنيا على الفتح والثاني مرفوع بالابتداء يجب ان يقدر
لكل عند الكل خبر اي لا حول موجود ولا قوة موجودة فيكون العطف من عطف الجمل لاختلاف العاملين عند الكل لانهما عند الاخفش لا والمبتدأ
وعند الشيخ المبتدأ الاول والمبتدأ الثاني المستقل فتكون لا ملغاة عن العمل في الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها
وهو تكريرها ولا يصح ان يكون المقدر خبرا واحدا عنهما لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير الشيخ والمبتدأ الاول
والمبتدأ الثاني عند الشيخ على معمول واحد وهو الخبر وعلى الصورة الثالثة وهي كون الاول ايضا مبنيا على الفتح والثاني مرفوعا على اعمال
لا عمل ليس يتعين عندهما لكل خبر للاولى ولا الثانية خبر لان العاملين مختلفان لفظا وعملا عند الشيخ لانه في الاول مبتدأ وفي
الثاني لا وعملا فقط عند الاخفش والعطف من عطف الجمل ولا يصح ان يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران الاول توارد عاملين
على معمول واحد والثاني لزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا وعلى الصورة الرابعة وهي كون الاول مبنيا على الفتح والثاني مرفوعا بالعطف
على محل لا مع اسمها يتعين عند الشيخ خبر واحد لان العاملين اتفقا عنده لانه على مذهبه مبتدأ وتعين العطف للمفرد واما
على مذهب الاخفش ففيه اعتراض لان العاملين اختلفا لانه في الاول لا وفي الثاني المبتدأ فعليه تعين تقدير الخبرين مع انه لا يجوز
لتعين العطف للمفرد واجيب بانهما متفقان في الحكم لانها لا واسمها وهما الاستغلال في الحكم الواحد فتعين خبر واحد عنده ايضا وعلى
الصورة الخامسة وهي كون الاول مبنيا على الفتح والثاني منصوبا بالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف يتعين عند الاخفش خبر واحد لان العاملين اتفقا عنده لانهما لا وتعين العطف للمفرد واما على مذهب الشيخ
ففيه اعتراض لان العاملين اختلفا عنده لانه في الاول مبتدأ وفي الثاني لا فتعين تقدير الخبرين مع انه لا يجوز لتعين العطف
للمفرد واجيب بان العاملين متحدان لان المنصوب مع كونه ليس مضافا ولا شبيها به في حكم المفتوح او بانه من عطف الجمل بعطف
الاسم على الاسم او بعطف الخبر على الخبر فالعاطف واحد وعلى الصورة السادسة وهي كون الاول مرفوعا بالابتداء والثاني مرفوعا
ايضا فيجوز عند الكل تقدير خبرين او خبر واحد لان العاملين اتفقا عندهما ولم يتعين العطف للمفرد لانهما الابتداء فلا
ملغاة في الموضعين وعلى الصورة السابعة وهي كون الاول مرفوعا به والثاني مرفوعا على اعمال لا عمل ليس يجب تقدير الخبرين عند الكل لان
العاملين اختلفا لفظا وعملا فلم يتعين العطف لانه في الاول الابتداء وفي الثاني لا ولا يصح تقدير خبر واحد لئلا يلزم
كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد وعلى الصورة الثامنة وهي كون الاول مرفوعا بالا
بتداء والثاني مرفوعا بالعطف على محل لا مع اسمها فيقدر عند الكل خبر واحد لان العاملين اتفقا عندهما ولكون تعين العطف
للمفرد لانهما الابتداء لكن ان اعتبرنا جواز العطف يقدر خبر واحد لاتحاد العاملين فيقدر الخبران عند الكل وعلى
الصورة التاسعة وهي كون الاول مرفوعا بالابتداء والثاني مبنيا على الفتح يجوز عند الشيخ تقدير خبرين لان العاملين اتحدا
ولكن لم يتعين العطف للمفرد لانهما عنده الابتداء وتقدير خبر واحد كما ان الشيخ لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ

مستقلاً نعم معطوف على مبتدأ قبله خارج كان لا يوجب ذلك وجب جزائه كما ظهر للمحقق الصبان واما على حذف خبر غيره

فيتعيّن حذف احدهما لان العامل في العمل اختلفا معاً ولا يصح تقدير خبر واحد لئلا يلزم المحذور ان السابقان اعني كون الخبر الواحد مرفوعا

ومنصوبا او تواردا عاملين على معمول واحد وعلى الصورة العاشرة كون الاول مرفوعا باعمال عمل ليس والثاني مرفوعا به

ايضا فيجوز عند الجميع تقدير خبرين وخبر واحد لان العاملين اتفقا لفظا وعملا ولم يتعين العطف للمفرد لان الاهمال عند الجميع وعلى الصورة

الحادية عشرة وهي كون الاول مرفوعا باعمال عمل ليس والثاني مرفوعا بالابتداء فيجب تقدير الخبرين عند الكل لان العامل والعمل اختلفا او لم يتفقا على

العطف للمفرد لانهما في الاولى الاولى الثانية الابتداء فتكون لا الثانية ملغاة ولا يصح تقدير خبر واحد لئلا يلزم المحذور السابقان

وعلى الصورة الثانية عشرة وهي كون الاول مرفوعا باعمال عمل ليس والثاني مرفوعا بالعطف على محل لا مع اسمها فيتعين خبر واحد عند الكل لان

لا يتعين العاملين اتحادا عند جمعهم لكن تغاير العطف للمفرد لانهما الابتداء فلا الثانية زائدة ولكن ان اعتبرنا جواز العطف

حيث خبر لا عن العامل فيتعين الخبرين عند الكل وعلى الصورة الثالثة عشرة وهي كون الاول مرفوعا باعمال عمل ليس والثاني مبنيا على

الفتح فيتعين تقدير خبرين عند الكل لان العامل والعمل اختلفا معاً بحسب الشيخ لان العامل في الاول الاولى وفي الثاني الابتداء وعملها

فقط عند غيره ولا يصح تقدير خبر واحد لئلا يلزم المحذوران السابقان عملا في الاول ملغاة وفي الثاني مركبة انتهى حفظنا الله تعالى

وسائر الاحباب من كل المحذورات وسلمنا الله

واياهم في الدارين عن المهالكات

والحمد لله على حسن الختام

والصلوة والسلام على

خير الكرام

قوله فانتج) وفي الفاء ثلاثة احتمالات كونها داخلة في جواب الواو النائبة عن اما

او في جواب شرط مقدر وكونها زائدة فعلى الاولين قوله ومنه (?) مفعول مقدم لانتج المذكور لا للمحذوف

لوجوب الفصل بين اما وفاء جوابها ولعدم جواز تقدم معمول ما بعد الفاء عليها وعلى الثالث

مفعول لانتج المذكور لعدم المحذور المذكور ايضا قوله صفة نعتا الذي قاله ارباب الحواشي جعله

مفعول انتج او حالا فهذا الاعراب الذي جعله قاله الشارح لم يعرف الاله فكانه زاد وجها

ثالثا على ما لهم لان الذي قالوا ان منه حال وما بعده بدل او عطف بيان الا مفعول انتج

او ان منه مفعول انتج وما بعده بدل او عطف بيان ويمكن اجراء قول الشارح على القاعدة

فقط فقوله صفة نعتا بحسب الاصالة لا في الحال وقوله او حال او بمعنى الواو وحال في

الحال اه

قوله ومفردا نعتا) لو اخرهما عن قوله والعطف ان لم يتكرر لا حكما لكان صنيعه على حسن ترتيب الشبك
ويجاب بان الناظم جعل قوله والعطف محالا على النعت ذي الفصل فلو قدمه لكان فيه احالة على المجهول اهـ لكن اقبل دفعه
بحث لانه لو قدم قوله والعطف واخر النعت واحال على العطف لامكن فالاحسن ان يجاب بانه راعى التناسب بما سبق
لان النعت حيث يجوز فيه الاوجه الثلاثة كالسابق كان اشد تناسبا له بخلاف العطف اهـ احمد الشيرازي رحمه الله

قوله وهو تعليل الى قوله وهو كثير يقتضي ان القلة البقاء على المعنيين وان الغلبة والكثرة الارادة ولكن الادمخ
والذي صرح به المحقق الصبان ان القلة والكثرة والغلبة الاعطاء اي اعطاؤهما حكم لا التي لنفي الجنس ووجه التوفيق
ان الشارح اطلق التبع وارادة المتبوع تفاوت العمل او يقال ان الضمائر في كلام الشارح راجع الى الاعطاء المفهوم من اعطى في المتن

قوله وهو الغالب) والذي في الاشموني هنا الكثرة لا الغلبة ولا مخالفة لجواز ان يراد هنا بالغلبة الكثرة لما مر عن الانبابي اهـ شيرازي

قوله وهو كثير) اشار به الى ان الناظم جار على مذهب المبرد والمازني وهو احد احتمالي النظم والاحتمال الثاني في باب ان
تمشيه على مذهب الخليل وسيبويه كما في الخضري على المكودي اهـ

(الفاعل)

قوله والفاعل) اي هذا باب الاصطلاحي ولم يذكر معناه اللغوي لان المراد بالفاعل الواقع في الترجمة الاصطلاحي فقط لان المتبوع له ولان ال فيه للعهد والمعهود
الاصطلاحي ولذلك اعترض على من ذكره كالمصرح وغيره وان اجيب عنه بانه نوع من الاستخدام اهـ من يس وفيه كلام طويل ينبغي مراجعته فليراجع ثم ان هذا التعريف
غير جامع لخروج الفاعل في نحو لم يضرب زيد وان ضرب وهل ضرب وفاعل المصدر واسم الفاعل وغير ما ذكر ونحو ما ... والتوابع
والبدل والنسق من التوابع واجيب عن الاول بان المراد الاسناد على وجه الاثبات او النفي او التعليق او الانشاء وعن الثاني ... لان المراد الاسناد
ولو غير تام فدخل جميع ما ذكر وعن الثاني بان اسم نحو كان خرج بقيد الاسناد اذ لم تسند كان اليه ... اصلا اما على القول بانها ... لا حدث لها بل هي
روابط وقيود للمسند الذي هو الخبر نحو ظاهر واما على القول بان لها اي لكان حدثا مطلقا وهو الحصول والثبوت ...
لمضمون الجملة الذي هو مصدر خبرها حال كون ذلك المصدر مضافا الى اسمها فمعنى كان زيد قائما حصل قيام زيد ... ايضا الاسناد للاسم بل
الشراح كالاشموني وابن عقيل بقيد التام لخروج اسم كان واخوات المقاربة لا حاجة اليه واما البدل والنسق ... فتقييد بعض
اذا اطلق ينصرف الى اسناد الاصلي فالاسناد في البدل والنسق تبعي لا اصلي قوله اسم) المراد به الحقيقي لا ... الاسناد
او ما في تأويله اعترض بانه لا يمتنع فيه او كما قال صاحب السلم ولا يجوز في الحدود ذكر او ويجاب بان ... قوله او ما في تأويله قوله
كما هنا او بان ذكر اصطلاح المناطقة لم يعتبر ... قوله فعل) اعترض بان المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ... فلا باس به
خاتم بالفاعل لا الحقيقي الذي هو الحدث ... قوله او ما في تأويله كما تقدم في الاسم اجيب بان المراد ... الذي هو اللفظ المخصوص وهو لفظ ضرب مثلا وغير
قوله مقدم) اعترض بان تقدم العامل حكم من احكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل فاعل الخ لا قيد في تعريفه فاخذه ... نسب اليه ... باعتبار مدلوله
لم يذكر هذا القيد العلامة الاشموني وابن عقيل فاستغنيا في اخراج ما خرج بالمقدم بقولهما اسند اليه فعل ... الحكم الذي
الذي هو وقوع الفعل بعده والمؤخوذ في الحكم وجوب الوقوع لا الوقوع والصواب انه لفظي اي بالنسبة الى من ... واجيب بان المأخوذ في الحد هو تقدم الفعل
مسمى بالفاعل على اصلي المحل ذكره لاخراج نحو زيد في نحو قام زيد لانه يصلح عليه ... المذكور للفاعل مع انه لا يسمى ... لفظا اسند اليه فعل مقدم
وزيد مبتدأ مؤخر فليس اصلي المحل كما الحقني واما على العذر بانه فاعل فلا حاجة الى هذا القيد لكن لما كان ضعيفا لم يعتمده الشارح ...
الصيغة واعترض بانه يخرج فاعل نحو نعم وشهد بفتح فسكون او بكسرتين لان الفعل فيهما ليسا اصلي الصيغة لان الصيغة الاصلية بفتح فكسر فكان الاولى ان يقول بدل هذا القيد
مما طريقة فعل كما في ابن عقيل وغيره اجيب بان المراد باصالة الصيغة عدم بنائها للمجهول لا عدم التصرف فيها ثم ان هذا القيد ذكر بناء على الصحيح من ان النائب ...
ليس فاعلا اصطلاحا ومن ان صيغة المبني للمجهول اصل لصيغة المجهول واما على مقابل هذين القولين فلا حاجة اليه
١٢ من حواشي الالفية بزدتها ه

قوله ان قصد ظهر) والمراد بظهور القصد ظهور المصور هذا البعنه هو المراد بقوله وما بالا او بانما انحصر ثم فيناقض [illegible] قوله وما بالا على مذهب بعض البصريين الذي ذكره الشارح مذهبا ثالثا وان قوله وقد يسبق على مذهب الكسائي الذي ذكره الشارح مذهبا ثانيا ويحتمل حمله على مذهب من قال بالتفصيل الذي ذكره الشارح اولا

[illegible]

والمبني للفاعل ويجاب بما سبق غير مرة بان التنوين في قوله فعل للتنويع او بان التنوين فيه للعهد اي الفعل الذي يصدق عليه التعريف الشارح [illegible]

الفاعل الذي تكلم نحويا اي بحثه

قوله والحذف مع فصل) يشعر بان الاثبات ايضا جائز وهو صحيح على ما صحح الناظم في غير هذا الكتاب من جوازه في النثر كما سيذكره الشارح وغير صحيح على مذهب الجمهور القائلين بان الاثبات خاص بالشعر فالتوفيق ان قول المصنف ان يراد به ان الحذف مفضل على الاثبات باعتبار انه ثابت في النثر وانما الاثبات جاء في الشعر فصحيح عند الجمهور وان يراد به ان الحذف اكثر من الاثبات فصحيح على مذهب الناظم ويعين الاحتمال الاول في قول الشارح لقول عند الجمهور ولكن الاحتمال الثاني اولى لانه موافق لما صحح الناظم في غير هذا الكتاب ولانه المتبادر من النظم وقصد الشارح اجراء النظم على موافقة الجمهور ولذا قال مفضل عند الجمهور وفيه اشارة الى انه هنا من تجويز الاثبات في النثر سوى الناظم وهو كذلك وافاد بعضهم ان فضل في المتن بمعنى التزم لقول الشارح عند الجمهور

اري عبا علم واخواتهما

قوله والثان منهما كثاني اثني كسا) وحكمة اقتصار المصنف على الثاني للتنبيه على ان الثاني لا يكون جملة لانه لو شبه مفعولين بمفعولي كسا لتوهم انه من تشبيه المجموع بالمجموع اي انه شبههما معا فيلزم ان امتناع كون الثاني جملة ليس من جملة وجه الشبه لعدم صحة كون امتناع من وجه الشبه لابد في تشبيه المجموع بالمجموع ان يكون وجه الشبه موجودا في كل من الفردين المجموعين اللذين قصد تشبيههما وامتناع كون الاول جملة لا يعتبر في وجه الشبه لعدم توهم خلافه لانه فيما كان فيه اصله الفاعل فلا يمكن كونه جملة والضابط يقع المفعول الاول جملة اصلا في جميع الافعال المتعدية لاكثر من مفعول وكذا المفعول الاول في المشبه به لا يمكن كونه جملة فجملية الاول غير متوهمة حتى يتنبه على امتناعها بجعله وجه الشبه وانما المتوهمة جملية الثاني لوقوعه جملة في بعض الصور فتبين ان وجه الشبه في تشبيه المجموع بالمجموع على امتناع كون الثاني جملة او كونهما جملة وذكر الغير كغيره صحة الاخبار باحدهما عن الاخر وجواز حذفهما وعدم جواز الغائهما واذا كان هو وجه الشبه لم يعلم امتناع كون الثاني جملة فلذا شبه الثاني بالثاني فيفيد ذلك لا يقال يحتمل تشبيه الثاني بالثاني ان الشبه لبعض الاحكام لانا نقول هذا الاحتمال مدفوع بقرينة التفريع بقوله ولا تجيزن [illegible]

قوله وحذف للجهل به) قابله بالغرض اللفظي والمعنوي كالتوضيح فاشعر انه لابد فيها تحت الغرض وهو الظاهر بالبناء على معنى الغرض
الحقيقي ما يترتب على الفعل وقصد حصوله منه وجهل المتكلم بالفاعل ليس كذلك وادخله البعض كالاشموني تبعا لابن مالك في الغرض المعنوي
وقال الصبان عندي ان الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح وهو غير ظاهر الا ان يراد بالغرض مطلق السبب الباعث لا خصوص الفائدة كما اشار اليه
الصبان وتقرير المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في جميع ما ذكر من الاغراض اه
اي لانه لا يظهر في العلم والجهل ونحوهما اه انظر الحواشي اه

ويحتمل اجراء كلام الشارح على مذهب الناظم بجعل قوله او لغرض من عطف العام على الخاص واو بمعنى الواو اه تأمل

قوله مع مجروره) هكذا عبارة بعض شراح المتن قال بعضهم ظاهره هذا على مذهب الناظم وليس كذلك لان مذهبه ان النائب الجار والمجرور
وقوله مع مجروره يقتضي ان النائب المجرور بالاصالة والجار تابع له لانه وضع مع الدخول على المتبوع ويدل على اصالة الجار في النيابة عنده
اقتصاره فيما عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالته لم يحسن التجوز فتدبر فالصواب كما قال يس ومجروره بالواو
ويحتمل ان يجاب بان مع اريد بها هنا مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به السيد الشريف في حواشي المفتاح وان كان
الشائع دخولها على المتبوع او بان يقال اشار الشارح بمع لان المجرور هو مناط الفائدة فكانه المتبوع في نظر البليغ فلذا ادخل مع لا لكون
المجرور المتبوع في النيابة انظر الحواشي اه

قوله بالاشمام متعلق بمحذوف اي وتقول بالاشمام فالعطف من عطف الجمل او انه عطف على محذوف
او بالكسر والضم والاشمام وعلى كل فالباء بمعنى مع ويمكن جعلها على اصلها بتضمين تقول معنى تقرأ اه

قوله لامتناع رفعهما) هكذا فسره الاشموني بقوله لامتناع تصرفهما فاشار بانه من اطلاق اللازم وارادة الملزوم
والذي يعطيه الى هذا التفسير عدم اتحاد العلة للشرط المثبت او ليكون قوله لامتناع العلة الشائعة عندهم وانما عبر الشارح به
اما للتفنن او للاشارة الى علة امتناع جعل الظرف الغير المتصرف نائبا اه فتأمل اه

قوله الباب ان تضرب [illegible] المربع وذلك لكل موضعين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باب الاشتغال

قوله فعلا ولم يذكر الوصف مع انه كالفعل لما سيذكره في قوله ويستوي في ذا الباب الخ او في الكلام حذف عاطف مع معطوف اي او وصفا وانما ذكر الفعل لكونه اصلا او المراد به اللغوي لنظير ما مر في نظيره ولكن بقي ان المطلق الفعل فيشمل الجامد والجواب انه يؤخذ من قوله عنه اي عن نصبه ان العامل موجه للاسم السابق فيخرج الجامد ١٢م

(قوله موافق) بمعنى دون مماثل كما عبر غيره كالموضح في شرح العقد ورد ما اعترض عليه من ان المماثلة الموافقة من جميع الوجوه واجاب الغير عن الموضح بان المعنى الثاني الذي ذكره المعترض هو الاشارة وليس مرادا هنا بل المراد الموافقة من بعض الوجوه كما هو مذهب الماتريدية الذي هو الصحيح اه افاده العدوي ١٢

قوله زيد قام وعمر اكرمته كذا مثل الشارح عقيل ومثل الموضح بزيد قائم وعمر اكرمته لاجله وعمرو وفيه اكرمته ومثل العلامة السيوطي بزيد قائم اكرمته في داره وفيه اكرمته ولكن الاولان مبنيان على مذهب الناظم وجماعة من عدم اشتراط وجود الربط ويحتمل تمثيلهما على مذهب الاخفش والسيرافي من اشتراطه بناء على ما قاله ابن هشام من انه يكفي في الربط العطف بالواو لافادتها الجمعية كما في الفاء السببية لكن رد ما قاله بان جمعيتها في المفردات لا في الجمل ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف انه كونها للجمع في المفردات فقط احد قولين او فعليه لا اعتداد بالايراد المذكور فالظاهر كلامي ٥

قوله ان مسائل هذا الباب الخ) ومعنى المسائل الاحكام المشتمل على هذا الباب وانما اطلاق المسائل على الاحكام للوقوع في هذا الباب من
التنوير الجواب عن اقسام ومعناه على خمسة احكام قوله ما يجب فيه النصب والمراد بما الحكم [illegible] من خمسة اقسام [illegible] بعض ويجب فيه [illegible]
اي للموصول الضمير من فيه ويرد على هذا التركيب ان يكون العائد من فيه الى ما [illegible] للنفس لان الضمير من [illegible] المراد به الحكم فيكون للفعل حكم
للحكم واجيب [illegible] بتقدير مضاف اي قول الشارح ما يجب فيه اي حكم ما [illegible] فالمراد بما الاسم الضمير [illegible] المراد [illegible] الحكم [illegible]
كما قال [illegible] الذي ذكرنا [illegible] معنى المسائل [illegible] على هذا الباب [illegible] المراد [illegible] وانما يخفى على [illegible] من الكاتب

[illegible]

قوله والمفاتيح اقتنيا الخ) ال فيه موصولة والمضاهي صلة واقتنيا مفعوله وفاعله والمفعول محذوف وهو العائد الى الموصول على قول بجواز حذف
العائد الى الموصول المنصوب اي والمضاهيه اقتنيا ففي الصورة الاولى انه يفيد ان اقتنيا ملحق به والذي ضاهاها ملحق وهو خلاف الامر وفي
الصورة الثانية انه لم يصرح بالفعل الذي هو ملحوق به كاقتنيا اجيب باختيار الثاني بان فيه حذف اي واسلنقى وعن الاول بانه على القلب
مع الحذف او اجيب [illegible] بان المراد بالمضاهاة الموازنة في وجود حرفين بعد النون المزيدة سواء كانا اصليين او زائدين للالحاق
وهذا هو الموافق لكلام الشارح

احمد [illegible]
١٢ ١٢

باب التنازع

قوله وقيل يحذف في باب ظن) ظاهره يقتضي انه لا يحذف في باب كان وهو ايضا مقتضى عبارة يس على الفاكهي ونصها قوله حذف لدليل
هذه الابحري في باب كان لان خبرها لا يحذف قياسا الا لدليل كما مر في باب كان انتهت وكلام التوضيح والصبان وكذا
الاشموني نص على انه لا فرق بين ظن وباب كان فلعلهما قولان فعلى هذا قول الشارح في باب ظن ليس بقيد اه

التنازع

قوله قوله نحو اظن ويظناني الخ ولو اعملت الثاني فعلت اظن ويظنني زيد وعمرو اخا اياهما اخوين فاخر الضمير الذي هو مفعول ثان
كذا وقع في نسخة من حاشية الملوي على المكودي وليس بصواب لان الضمير الذي هو اياهما ليس مفعولا ثانيا قطعا بل مفعول اول والمفعول الثاني
هو اخوين لانه مع القاعدة المشهورة التي في باب ظن كون المفعول الاول ظانا وهو هنا اياهما والمفعول الثاني مظنونا وهو
اخوين ولان قول الناظم واظهر ان يكن الخ تنصيص على ان المفعول الثاني لا يبقى ضميرا بل يجب اظهاره فالذي يظهر انه تحريف من
النساخ والصواب كما في نسخة قديمة فكذا اخافر الضمير ويبدل الضمير الذي هو مفعول ثان فلا حاجة لحمل عبارة هذه النسخة تأمل
ووجه النسخة السابقة بان المراد بالضمير ما كان ضميرا قبل الان هو ظاهر وهو اخوين فانه كان ضميرا اولا فاظهر لقوله واظهر ان يكن الخ
وهذا التوجيه وان كان مسلما لكنه لا حاجة اليه مع ثبوت تلك النسخة القديمة المذكورة فالمرضي الاعتماد عليها اهـ منه

في البدل

[illegible]

المفعول معه

قوله او اعتقد) عطف على قوله يجب اي او امتنع العطف يجب النصب او الاضمار واعترض عليه بان او ان جعلت تنويعية يفيد انما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه النصب كما في سرت والنيل وما يجب فيه الاضمار كما علفتها الخ ولم يوجد فيه ما يجب فيه النصب الا او الاضمار فيه جائز لان كلا ما وقع منصوبا مع المعية جاز فيه الاضمار ولا عكس وان جعلت تخييرية يفيد انما امتنع فيه العطف مخير بين النصب والاضمار فعليه لم يبين ما يجب فيه الاضمار فاو وليست تنويعية ولا تخييرية اجيب عن الاول ان المراد بالنصب يشمل النصب على المعية والنصب على الاضمار فالنوع الاول يجوز فيه الامران فلا يفيد ما ذكره وتعبيره بالوجوب ما يقابل امتناع العطف يشمل الجواز عن الثاني انه ترك ما يجب فيه الاضمار لكونه قليلا ولانه خرج دائما عما نحن فيه واجاب بعض المعلمين عن هذا الثاني بان الامر في قوله ما يجب او اعتقد ما يشمل الجواز والوجوب والتخيير بالنسبة الى الجواز لا الى الوجوب ففيه ما لا يخفى من التكلف لكن بناء في جواب السائل عن الاول تقييد الشارح النصب بقوله على المعية وقوله بعد فيما يمتنع عطفه والنصب على المعية فكان التنويع والتخيير ممتنعين وقد يجاب بان الشارح لما اشعر براي جعل او تنويعا وتخييرا كما تقرر ناهما اشار اليهما بان شرح عليهما اي اشار الى الاول بقوله اذا لم يمكن النصب على المعية بقوله وذلك فيما يمتنع عطفه والنصب على المعية والى الثاني بقوله مع امتزاج النصب على المعية وبقوله بعد او فيما يمتنع عطفه لا النصب وعلى هذا قال ط فاو للتخيير ولا امتناع ٩٤

قوله فهو المستجمع الخ واعلم ان في المفعول له مذهبين الاول مذهب ابن الحاجب وهو ان افادة التعليل شرط
لتحقق ماهية المفعول له وغيرها شروط للنصب فيستقيم [illegible] والثاني مذهب [illegible] وهو ان
الشروط كلها شروط لتحقق الماهية فالمجرور باللام ولو مستوفيا للشروط لا يسمى به بل انه مفعول به بواسطة الحرف [illegible] الشارح
وهو المصنف [illegible] على مذهب ابن الحاجب ومشى على مذهب الجمهور والاول كما هو [illegible] على الاول لقاله
ويشترط لنصبه [illegible] على ما مشى الثاني لقال لا هو المصدر المذكور معللا للفعل المنصوب المتحد معه في الوقت والفاعل والزمان
واجيب بانه جار على الاول وهو مذهب ابن الحاجب بان يقال [illegible] الشرط في الماهية اعني كونه مصدرا والماهية في
الشرط اعني العموم معللا على التسامح [illegible] على مذهب الثاني
تعريف بالاخص [illegible] اجازه المحقق [illegible] وهو مذهب الجمهور [illegible] هو المصدر المذكور
في نصبه تعريف بالاخص او في تعليله اي ان ال في الفعل للعهد اي الفعل المتحد معه في الفاعل والزمان فقوله ويشترط
او المراد بقوله ويشترط في نصبه اي به للتفصيل بعد الاجمال فالمعني ويشترط لتحقق ماهية المفعول له مع نصبه الخ
ويحتمل اجراء كلامه علي المذهبين اي يشترط لنصبه مفعولا له اي حال كونه مسمي به في الاصطلاح فمحط الاشتراط الحالة الملحوظة
مذهب البعض علي التسامح معا فقوله وهو المصدر الخ مذاهب الجمهور علي حد ما مر من انه تعريف بالاعم وقوله ويشترط في نصبه
كما تقدم بيانه هكذا افاده الشبراخيتي ه

باب الاستثناء

قوله مالك من شيخك الخ) وفي شرح سيدي احمد ابن عقيل للبرجاوي ضبطه بشين مفتوحة فنون ساكنة للشعر فجيم كما في القاموس
لا بشين مفتوحة فياء مثناة تحتية ساكنة فخاء معجمة كما يوجد في اكثر الشراح فانه تحريف من الناسخ اهـ وكذا كتب العدوي عليه
ونص عبارته والشنج الجمل هكذا اشتهر على الالسنة بالشين والخاء المعجمتين بينهما مثناة تحتية ولم اجده بهذا المعنى في القاموس
ولا في الصحاح ولا في المصباح والذي اظنه انما هو تحريف عن شنج بالشين المعجمة والنون آخره جيم اذ هو الذي بمعنى الجمل كما في القاموس
ونصه في فصل الشين من باب الجيم الشنج محركة الجمل غاية ما يقال ان خففوه في الجيب بتسكين النون للضرورة اهـ ومثله الانبابي على
السجاعي لكن قال العلامة احمد الزرقاني على فيما كتب على حاشية الصبان على الاشموني ما نصه قوله اي جملك قال السيد اي جملك
الشبيه بالشيخ في التوصل للمقصود بكلفة اهـ وبه تعلم بطلان كل ما قيل هنا اهـ فهو صريح في ان الضبط بشين وخاء وانه استعارة
مصرحة اصلية للجمل وفي الانبابي بعد نقله عبارة العدوي التي تلوناها عليك ما نصه فان ثبت ما ذكر كان اطلاق الشيخ على الجمل
مجازا اهـ قوله مجازا اي بالاستعارة وتقريرها تماما لا يخفى على من له ادنى المام بفن البيان اهـ والله الموفق اهـ اهـ

الحال

قوله من منع تقديم الحال) من الحال الممتنع تقديمه او من تركيب منع تقديم الحال او المعنى من مثال منع تقديم الحال او من مفهوم منع تقديم الحال اي لانه فهم من قوله والحال ان ينصب فجائز تقديمه امتناع تقديم الحال فعلى الاول ما في قوله ما اذ افضل واقعة على افعل التفضيل الواقع حالا وعلى الثاني فما واقعة على التركيب ايضا واما على الثالث فما واقعة على المثال ايضا واما على الوجه الرابع فالمراد بما الصور وعلى كل من الاوجه السابق يحتمل ان يكون المراد بالحال في قوله في حال حال اللغوي التي هي الهيئة او الحال الاصطلاحي ففيه تقدير مضاف اي في معنى حال او ان في بمعنى مع وعلى جميع ما ذكر او في قوله او بخبره بمعنى فانه يلزم من تفضيل الشيء على النفس تفضيله على الغير وقوله نحو زيد الخ مثال له [illegible] كذا اشتهى شيخنا اهـ

والبحث في هذا الباب [illegible] عاملها تام [illegible] تركيب [illegible] انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم [illegible] وعاملها فالاول قوله الحال وصف والثاني قوله ويكون منتقلا والثالث قوله [illegible] والرابع قوله وسبق حال ما بحرف والخامس قوله والحال ان ينصب بفعل والسادس قوله والحال قد يجيء والسابع قوله وعامل الحال والثامن قوله وموضع الحال والتاسع قوله والحال قد يحذف ما فيها الخ

شيخنا ١٢

قوله بواو او بمضمر او بهما) ان جعلت الواو للتنويع كما هو احد احتماليه فيفيد ان جملة الحال باعتبار الرابط ثلثة انواع ما تربط بالواو وما تربط بالمضمر وما تربط بهما فيشكل الاستثناء بقوله سوى ما قدم ما فانه مقتضاه ان ما قدم ليست من هذه الثلثة وليس كذلك لما عرفت قبل بقول الناظم وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا وان جعلت للتخيير كما هو الاحتمال الآخر فيقتضي ان جملة الحال سوى ما قدم متخير فيها على الربط بالثلثة مع انه ليس الامر كذلك ايضا لان الواو تمنع ايضا في ستة جملة اخرى كما بينه الموضح وكما يؤخذ من كلام الشارح الآتي فليست الواو تنويعا ولا تخييرا والجواب انا نختار الشق الثاني بان كلام الناظم بالنظر الى اكثر الاقسام فان اكثرها يجوز فيه الاوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الاكثر او ان الناظم هنا على مذهب خطيب صاحب التلخيص من ان غير المضارع المثبت متخير فيها بين هذه الثلثة افاد ذلك الشارح المكودي ومحشي المنوي ويمكن الجواب ايضا باختيار الشق الاول بان كلام الناظم بالنظر الى الامثلة فقط فان الامثلة نراها ثلثة انواع فالاستثناء بالنظر الى الامثلة فقط وحمل الشارح على اختيار الشق الثاني وانما حمل عليه دون الاول لان الشواهد عليه كما يعلم من مراجعة الحواشي اهـ [illegible]

٤٠

فالكلام المناسب فيه في امثال هذه النظائر وهي كلام مجمل فيؤخذ على اجماله فاشبه الاصول الموضوعة التي تؤخذ على سبيل حسن الظن بالمعلم من غير ان تقرر بالبيان ولم تذكر في كتب النظائر اهـ بحروفه اهـ

التمييز

قوله وخرج بنكرة المنتسب بالمفعولين ظاهره يقتضي انه لم يخرج بقوله بمعنى من والمنتسب بالمفعول النكرة نحو زيد حسن وجهاً لم يخرج بهذا القيد الا ان يقال ان قوله نكرة فصل اول واخره للضرورة والمنتسب بالمفعول النكرة خرج بقوله بمعنى من لانه لم يتضمن معنى من فلا يقال ان ما خرج بنكرة خرج بقوله بمعنى من فلم قال نكرة لانه لا يعترض على الاوائل بالثواني اهـ قوله وبعد ذي ونحوها في مرجع الضمير احتمالان الاول ان ترجع الى المقدرات الثلاثة على الاستخدام لانه ذكر المقدرات الثلاثة اولاً واراد بها الجزئيات وارجاع الاشارة اليها مراداً بها الكليات فيكون المراد بنحوها شبه المقدار وما حمل على ذلك في الافتقار الى التمييز والثاني انها ترجع الى الامثلة الثلاثة التي هي جزئيات فيكون المراد بنحوها بقية الامثلة وشبه المقدار وما جرى مجراها وعلى هذا اهل الشارح مني قوله اي تماثل على كيل بحذف عاطف مع المعطوف اي وشبهها في الافتقار الى التمييز اهـ

قوله اسم بمعنى من الخ) ولم يذكر احترازاً قوله اسم امثالاته جنس والجنس لا يخرج به او لانه لما تقرر ان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي كان هو الغرض الاصلي والمقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد اهـ تدبر واحفظ ٢ كما يعلم من حواشي التلخيص ٢

ننه قوله لا يعترض على الاوائل بالثواني) قال العلامة العطار على شرح الشيخ زكريا على متن ايساغوجي عند قول المتن ويرسم الجنس بانه كلي الخ ما نصه ولفظ كلي لا حاجة اليه لان المقول على كثيرين مغن عنه هكذا قال غير واحد وقول المحشي يعني محشي الشرح المذكور العلامة الحجوي فيه نظر من وجهين لسابقيهما اما النظر الاول وهو ٤٠ فيه الاعتراض بالاحق على السابق وهو غير مرضي لان السابق وقع في مركزه فلان هذه المقدمة كثر وقوعها

الاضافة

قوله المضاف باعتبار الاضافة هي اتصال لفظ المضاف اليه والضمام الاول الى الثاني واما نسبة معنى المضاف الى معنى المضاف اليه فهي معنى الاضافة لا نفسها بل ان لك تعويلهم في تعريفها هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ابداً وقولهم الاضافة لما تأتي الى اللام حيث تعبروها بين اسمين في الاول وجعلوها دالة على المعنى في الثاني اهـ شيخنا رحمه الله تعالى ثم وجدت له في تقريراته على حاشية الشيخ البيجوري ما يوافق ما هنا حيث كتب تحت قول المحشي فتستعار صورة الاضافة من المشبه به للمشبه قوله صورة الاضافة اي صورة هي الاضافة لان الاضافة هي الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه وليست هي النسبة التي بين مدلول المضاف ومدلول المضاف اليه لان هذه النسبة معنى من المعاني والاضافة ليست معنى بل جعلوها دالة على المعنى يدلك على هذا قولهم الاضافة على معنى اللام الاضافة على معنى من الاضافة على معنى في وقولهم ايضاً الاضافة تأتي لما تأتي له اللام فجعلوها دالة على المعنى فتعين انها الاتصال الواقع بين المتضايفين ويدل على ما قلناه ايضاً تسمية الاسم الاول مضافاً والاسم الثاني مضافاً اليه فهذا دليل على ان الاضافة هي الاتصال الواقع بين الاسمين فتعين ان المراد من النسبة في قولهم الاضافة نسبة تقييدية بين اسمين الاتصال الواقع بين الاسمين ويدل على ان المراد منها ما ذكر جعلها بين اسمين دون جعلها بين معنييهما

افعل التفضيل

قوله في المضاف اليه) اعترض بان معنى من لا تقصد الا في معنى من الموصوف لا في المضاف والمضاف اليه واجيب بان قول الشارح في المضاف متعلق بتوسيت وقول الشارح اليه متعلق بالمضاف والضمير في اليه راجع الي المعرفة الذي يضاف اليه افعل التفضيل مع تقدير المضاف اي في موصوف المضاف الي المضاف اليه اي الي المعرفة اي فعل المضاف اليه اي الي المعرفة او بمعنى المناسبة اي بالنسبة الي المضاف اليه او بمعنى مع او بمعنى علي او يقال انه في علي اصله فلا حذف بل فيه ضرب مجاز لان قصد التفضيل في المضاف اي في موصوف المضاف لا في المضاف اليه ولا في

قوله في المضاف اليه) اي في المضاف علي قول بان الاول مضاف اليه والثاني مضاف او علي قول ان كلا منهما يقال مضافا ومضافا اليه او يقال ان قوله اليه زائد من النساخ والكتاب ويؤيده ما في بعض الكتب المعتبرة من الاقتصار علي قوله في المضاف فقط فلا اشكال اصلا وهذه الاجوبة ليندفع ما قيل ان معنى من اي المعنى الحاصل عند وجود من في افعل التفضيل لا في المضاف اليه كما صرح به الخضري والقباني

قوله وذلك اذا كان في اشارة ذلك الي قوله اذا نويت معنى من ففيه استخدام لان المراد به في هذه الحالة الاستعلاء والتجاوز فليراجع او ان اشارة الي الحكم فهو بيان لما يراد بقوله هذا اذا نويت معنى من من اطلاق الملزوم وارادة اللازم

قوله ولا تقاس علي ذلك خلافا للمبرد) اعلم انه لا خلاف في جواز تجرد افعل المضاف الي المعرفة عن التفضيل مع وجود المطابقة كما صرح به الخضري انما محل الخلاف بين المبرد وغيره فهو المجرد من ال والاضافة ومن وما في الشرح يوهم ان محل الخلاف المضاف الي المعرفة وليس كذلك كما علمت فلعل في كلام الشارح سقطا ولعل الاصل هكذا او كثر مجيء المجرد عن ال والاضافة ومن عاريا عن التفضيل نحو قوله تعالى وهو اهون عليه ولا يقاس علي ذلك خلافا الخ ثم رأيت في شرح القطر للفاكهي ما يوافق عبارة الشارح فتفكك الاشكال وجعل اسم الاشارة في قول الشرح ولا يقاس علي ذلك راجع للمضاف الي المعرفة علي انه نائب فاعل نقاس محذوف اي ولا يقاس علي المضاف للمعرفة غيره من المجرد كما يقول به بعض الناس في توجيه ما في الشرح لما هو الواقع كما فيه ما فيه

[illegible]

كتاب الشارحين الامام الحبر البحر المتبحر مولانا ومولى الجماعة

الشيخ زين الدين المخزومي المعبري وابن الشيخ الفاضل العلامة

عبد العزيز على الفية الامام الاعظم العارف بالله

تعالى ابي عبد الله بن مالك الطائي في

النحو رحمهم الله ونفعنا بهم

وسمي المبين الذي [illegible]

وسيأتي في آخر الكتاب ترجمة الشارحين

ان شاء الله تعالى

فليتأمل

قوله لقرب الاقصى فيه مجاز عقلي لان التجوز في امر معقول [illegible] بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوي [illegible] المجاز العقلي [illegible]

[illegible]

قوله انه تبياني) ان هنا للتوكيد على توهم وجود شخص منكر او انها لتزيين اللفظ لا للتوكيد اه او للانحصار لا يقال ان ذلك ليس منكرا ولا مشككا فلا يحسن الاتيان بها لانا نقول انها قد يؤتى بها لكون الخبر امرا عظيما تماما يهتم به كما في قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا اه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد هو ابن مالك
أحمد ربي الله خير مالك

مصليا على الرسول المصطفى
وآله المستكملين الشرفا

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلا * مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا

واللهُ يقضي بهباتٍ وافرة * لي وله في درجات الآخرة

الكلام وما يتألف منه

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم * واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

واحده كلمة والقول عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم

بالجر والتنوين والندا وال ... ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لم كيشم

وماضي الأفعال بالتا مز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل

المعرب والمبني

والاسمُ منه مُعرَبٌ ومَبني ... لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْني

كالشَّبَهِ الوَضْعيِّ في اسمَيْ جِئتَنا ... والمعنويِّ في متى وفي هُنا

وكنيابةٍ عن الفعلِ بلا ... تأثُّرٍ وكافتقارٍ أُصِّلا

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

وكل

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ... كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

بسيم يا حمى كا وهدى بنسوف تخفتصب بنسا تذ القعد بانخنا

المنزل المشرف البشارة ه

فاتحو ففتج نا بنضم اصبنى كسكن نتس الله عبد ريسا

مبتدأ بالقهقهة تضاف اليه الذكر اذا كان بالقلب اي القلب

وقيل الذي صفة الشباب وتكرار عبد قوي المستان ه

امز وغنم ذكر وجر تسليم ثمل يبا بغنى يوخنا نخو بغنر

العلامات النوع ه

وادرهم

قوله (الواو للاستئناف) قال يس وهو قليل جداً والمعهود مجيء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي الحفيد على المختصر اه بحروفه

للاستئناف لا تدخل الا على فعل مرفوع حقه الجزم او النصب
... كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن وكما في لتبين لكم
ونقر في الارحام اه افاده الانبابي على حاشية البيجوري
على متن السنوسية

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ... وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ... وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

قوله وقولهم في المثل كن في شرح الشذور وعبارة الموضح لقول بعضهم انظر التصريح والعدتو في باب المفعول به قوله يابا وقندي عدي قيل ان كان هذا تمثيلا فمسلم وان استشهادا ففيه نظر لاحتمال ان يكون الاصل يا ابي وحذفت الياء للضرورة واقول لا نظر لهذا الاحتمال البعيد ومثله لا ينافي الاستشهاد

وحاصل ما ذكره من قوله والنقص في هذا الخ الي قوله وقصرها من نقصهن اشهر ان الاسماء الستة علي ثلاثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعني صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فيها النقص والاتمام والقصر وزاد الناظم في التسهيل في باب التشديد فيكون فيها اربع لغات وفي اخ التشديد واخو كقرو وحم كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك الم هذه اللغات هنا لان غرضه بيان اللغات اللاتي يختلفون فيها الاعراب وهذه ليست كذلك

وفي أب وتالييه يندر ... وقصرها من نقصهن أشهر

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ... لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

بالألف ارفع المثنى وكلا ... إذا بمضمر مضافا وصلا

كلتا

كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

وتخلف اليا في جميعها الألف جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

قوله اسم اي لكل موجودات واحوال على القول بها واما المعدوم فليست من العالم سواء كانت ممكنة كولد لزيد قبل وجوده او مستحيلة كالشريك او اتحادي الباجوري نقلا عن اللقاني

[illegible]

شَرِبْنَا بِأَعْشَارٍ وَبِالْجُوعِ أَهْلُونَا

[illegible]

أُولُو وَعَامُوا عَلَيْنَا وَأَمْرُ وَشَتَّى السُّنَنَا

[illegible]

وَيَوْمَ مُخْتَبَرٌ قَدْ بَرَدُ ذَا الْبَابِ هُوَ يَوْمَ عَنْهُ تَطْرُدُ

[illegible]

ونونَ مجموعٍ وما به التحقْ — فافتحْ وقلَّ مَن بكسرِه نطقْ

ونونُ ما ثُنِّي والملحقِ به — بعكسِ ذاك استعملوه فانتبِهْ

وما بتا وألفٍ قد جُمِعا — يُكسَرُ في الجرِّ وفي النصبِ معا

لنا أخوات لن يبتن قبله كادعا في غيرة أيضا بل

برح بالفتى تخيّر تلاف يا لمرّ أو بيتك يعذب أرف

بخزنى يقبع الالتوا نعكانه مرفو عن يتسلوا

وحذفها للجزم والنصب سمة ... كلم تكوني لترومي مظلمة

وسم معتلا من الأسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما

فالأول الإعراب فيه قدرا ... جميعه وهو الذي قد قصرا

والثانِ منقوصٌ ونصبُه ظهرْ ورفعُه يُنوى كذا أيضاً يُجَرّْ

وأيُّ فعلٍ آخرٌ منه ألفْ أو واوٌ او ياءٌ فمعتلاً عُرِفْ

فالألفَ انوِ فيه غيرَ الجزمْ وأبدِ نصبَ ما كيدعو يرمي

والرفع

قوله تنمي بفتح التاء المثناة فوق من نمية الحديث اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير عطاره

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حكما لازما

النكرة والمعرفة

نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي

قوله بالضمير فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبا او من الاضمار وهو الاخفاء لكثرة استتاره ولانه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس

فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا

كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه ما ملك

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

قوله بأمر الواحد) علم التقييد بالمخاطب لأن الأمر إذا أطلق ينصرف إلى الأمر بالفعل وهو لا يكون إلا مخاطبا

ومن ضمير الرفع ما يستتر ... كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بأمر الواحد أو بمضارع مبدوء بالهمزة أو النون أو بتاء خطاب الواحد أمثلة ذلك كلها على الترتيب في قوله

وزاد في التسهيل ما يستتر وجوبا في الفعل الماضي نحو زيد هيهات ... أو جوازا وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة نحو زيد يقوم وهند تقوم أو بالصفات المحضة نحو زيد قائم أو مضروب أو حسن أو باسم الفعل الماضي نحو هيهات ...

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو ... وأنت والفروع لا تشتبه

وذو انتصاب في انفصال جعلا ... إياي والتفريع ليس مشكلا

وفي اختيارٍ لا يجيءُ المنفصلْ ... إذا تأتّى أن يجيءَ المتّصلْ

وَصِلْ أوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وما ... أشبهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمى

كذاك خِلْتَنِيهِ واتّصالا ... أختارُ غيري اختارَ الانفصالا

وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا ... وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا وَنَحْوُ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وقبل

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّ مَدْلُولَ اسْمِ الْفِعْلِ هُنَا لَيْسَ فِعْلاً مَوْضُوعاً لِلْأَمْرِ بَلْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَقْرُونٌ بِلَامِ الْأَمْرِ وَهَذَا أَشَارَ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ لَا يَنُوبُ بِهِمَا عَنْهُ لِكَوْنِهِمَا مُخْتَلِفَ الْجِنْسِ وَتَمَكُّنِ الْاسْمِ [illegible] وَهَذَا أَنَّهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى لَا اللَّفْظِ كَمَا لَا يَخْفَى ه

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

قوله الثاني) مطراني بعنوان المعرفة ذكر ثانيا انما البعد المسافة عن باب التمييز او للمشاكلة بتعبيره بالاول في باب التمييز او للرد على بعض النحاة ... والكوفيين

قوله مبتدأ) رجحه مع ان الاولى كونه خبرا كما ذكره ابن الحواشي اما لكونه المتبادر من جوهر اللفظ كما ذكره بعض حواشي الاشموني او لما في جعله خبرا من مخالفة

الاصل لان الاصل في الخبر التأخير كما سيأتي او للرد على من عكس الخبرية اي كونه خبرا اهـ

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي ... قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الْعَلَمُ

الثاني في انواع المعارف

وهو نوعان علم شخص وعلم جنس وبدأ بالاول

قيل مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه

اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا ... عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ ... وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

واسماً اتى وكنيةً ولقبا   واخّرَنْ ذا إن سواه صحبا

وإن يكونا مفردين فأضف   حتماً وإلا أتبع الذي ردف

ومنه منقولٌ كفضلٍ وأسد   وذو ارتجالٍ كسعادَ وأُدَد

قوله بعينه حال من موصوف مقدر لقوله واحدا اي فردا واحدا بعينه اي متلبسا بعينه
والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة ويحتمل ان الباء زائدة وكتب بعضهم قوله بعينه اي شخصه

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا

وشاع في الاعلام ذو الاضافة كعبد شمس وابي قحافة

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ... كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

الثالث من انواع المعارف **اسم الاشارة** وهو ما دل على مسمى واشارة اليه والاشارة اما لمفرد او مثنى او جمع وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث ولذا قال

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

بالبناء على الضم اسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث ه صلة

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا

الموصول

الرابع من انواع المعارف الموصول وهو قسمان حرفي واسمي

فالحرفي ما اوّل مع صلته بالمصدر وهو ان وأنّ وما وكي ولو ولم يذكره الناظم هنا لانه ليس من المعارف التي هي احد قسمي الاسم فانّ توصل بالفعل المتصرف ماضيا كان او مضارعا او امرا نحو وان ليس للانسان الا ما سعى وانه متى ان يكون فهي مخففة من المثقلة وانّ توصل باسمها وخبرها وان خففت فكذلك لكن اسمها يحذف كما سيأتي وما توصل بالماضي والمضارع وبجملة اسمية بقلة نحو بما نسوا يوم الحساب وكي توصل بالمضارع فقط نحو لكيلا يكون ولو توصل بالماضي والمضارع واكثر وقوعها بعد ودّ نحو ودّوا لو يودّ احدهم لو يعمّر الف سنة والاسمي هو المراد هنا بقوله

موصول الاسماء الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

باللات

قوله اي يطلق من غير تغيير لقوله تساوي لئلا يلزم التخالف بحيث لما معروفا ولازم لم يعلم من كتب اللغة هذا المعنى لمادة المساواة وما قال بعضهم انه من تفسير الشيء باسم مشبهه كما اشار اليه الملوي في حاشيته على المكودي عند قوله ... بقوله اي في الاطلاق ... فالاظهر انه بيان لحاصل معنى التفعل ... او تأمل

باللاتِ واللاءِ التي قد جُمِعا ۝ واللاءِ كالذين نزرا وقعا

ومن وما وأل تساوي ما ذكر ۝ وهكذا ذو عند طيئ شهر

وكالتي أيضا لديهم ذات ۝ وموضع اللاتي أتى ذوات

... جاء ذو القرب ... ان قاعدة حذف المصدر كذا لا يحتاج الى تقدير ... هذا التقدير

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

وصفة صريحة صلة ال *** وكونها بمعرب الافعال قل

أي كما وأعربت ما لم تضف *** وصدر وصلها ضمير انحذف

وبعضهم أعرب مطلقا وفي *** ذا الحذف أيا غير أي يقتفي

قوله العائد) صفة للمقدر فظاهره كالكافية ان ضمير يختزل عائد الى المقدر قال المحقق والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا اي سواء كان صدرا او لا كما صنع ابن عقيل اه ويمكن جعل قوله العائد بدلا من المقدر بدل كل من البعض فيوافق ما في ابن عقيل من ان الضمير راجع الى العائد مطلقا

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

كذا

كذاك حذف ما بوصف خفضا ... كأنت قاض بعد أمر من قضى

كذا الذي جُرّ بما الموصول جَر ... كمُرّ بالذي مررتَ فهو بَرّ

الخامس من انواع المعارف والمراد باداة التعريف الالف واللام واعلم ان الالف واللام على اربعة اقسام للتعريف وللزيادة وللمح الصفة وللغلبة وقد اشار الى الاول بقوله

المعرّف باداة التعريف

أل حرف تعريف أو اللام فقط ... فنمط عرّفت قل فيه النمط

والغريب ما عثر نظيره اهـ ش والذي في حاشية العلامة البناني على شرح السعد على التلخيص أن الغريب ما يبعد عن الفهم اهـ

ولا يخفى إمكان الجمع بين هذين المعنيين على من له أدنى تأمل اهـ

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ ... وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ

وَلِاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ... كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

قوله في كونهما الخ واذا كانت منقولة مما يصلح لدخول ال والحال انه مجرد منها ولمح الاصل فيها ه حامعني

كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

وقد يصير علما بالغلبة ... مضاف او مصحوب ال كالعقبة

وحذف ال ذي ان تناد او تضف ... اوجب وفي غيرهما قد تنحذف

الابتدا

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

قوله كون الوصف فاعلا) انما قدمه هنا الوجه الجائز حينئذ فلا يعترض عليه بان التعبير بالجواز يقتضي الاستواء مع انه ليس كذلك

وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّْ

واشترط فيه مع ابتدائه ثلاثة امور افاده من الشرح

ومفهومه ان لم يجرد عن العوامل اللفظية فهو غير مبتدأ

وان يجرد عنها لكنه ليس مسندا ولا مسندا اليه فهو غير مبتدأ ايضا

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ... كَاللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ

ومفرداً يأتي ويأتي جملة ... حاوية معنى الذي سيقت له

زيد أو عمرو ومثال الثاني ما ... قال أبوه منطلق ... مخبرة ... المبتدأ ... ذلك ... [illegible]

وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها كنطقي الله حسبي وكفى

مثاله ... هو ... [illegible]

والمفرد الجامد فارغ وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكن

[illegible]

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

والخبر اجعل ظرفا أو حرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

قوله ونحوه إن تكن خلينا ظاهر هذا الصنيع أن الفاء في قوله فما خل داخلة في جواب شرط مقدر فعلم أنسب بقوله فما خل من عطف بعض الأمثلة على بعض بحذف عاطف أي وفما خل لنا

قوله بأمور قال بعض مشايخنا أخذا من شرح ابن عقيل ومن عبارة المختصر أن قول الشارح بتقدير مضاف أي بأحد أمور ولا حاجة إليه ذكر لأن الفائدة تحصل بأمور بالنسبة إلى أمثلة مختلفة اهـ من تأمله

ولا يرد عليه أنه يلزم عليه جمع بين الواو والفاء لأنه داخل على عندز اهـ

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل

قيل المراد به الإمام النووي لأنه تلميذ المصنف اهـ خضري

والأصل

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أو كمستفتح لديه إثم أو من الصم أكمه غير منجبر

ونحن عندهم وطء وممتر في نقم المخبر

لنا إذا عاد غيظ معجلهم هما به عنتر منا بمنخبر

كَذَا إذَا يَسْتَوجِبُ التَّصْدِيرَا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَا لَنَا إلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

قوله وهذا الحال لا يصح جعلها خبرا أي بجعلها خبرا ولا مجازا بحسب قصد المتكلم كما في المثال الأول وهو ضربي العبد الخ ولا بحسب قصد المتكلم فقط كما في المثال الثاني وهو أتم تبييني الخ اهـ

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمْ ... تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

قوله اسم كان الاضافة فيه لادنى ملابسة من حيث عملها فيه وكذا قولهم خبر كان ويزيد هذا ايضا اطلاق الخبر نظرا لما كان

كان واخواتها

نواسخ الابتداء وسميت بذلك لانها تنسخ حكم المبتدأ والخبر شرع في رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ فقال

ترفع كان المبتدا اسما والخبر ... تنصبه ككان سيدا عمر

ككان ظل بات أضحى أصبحا ... أمسى وصار ليس زال برحا

فتئ وانفك وهذي الأربعة ... لشبه نفي أو لنفي متبعة

ومثل كان دام مسبوقاً بما كأعط ما دمت مصيباً درهما

وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعملا

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حظر

كذاك سبق خبر ما النافيه   فجئ بها متلوة لا تاليه

ومنع سبق خبر ليس اصطفي   وذو تمام ما برفع يكتفي

وما سواه ناقص والنقص في   فتئ ليس زال دائما قفي

قوله موهم ما) وما موصولة او مصدرية او موصوفة وصلتها او صفتها استبان او ان وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل لاستبان والظرف بيان ما وصلتها او صفتها الضمير في انه [illegible] في قوله او مصدرية والتقدير هذا ان وقع موهم استبانة الامتناع وهو على حذف مضاف اي ذي الامتناع وفيه حذف مضاف آخر اي موهم استبانة جواز ذي الامتناع ويشكل [illegible] عليه [illegible] ضمير [illegible] الممنوع ملوي [illegible]

[illegible]

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

[illegible]

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

[illegible]

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

خاصة حال ماكان وبلفظ الماضي انما متعلقه او حال اخرى كان هذا الا قيد وجاري على السنة المشائخ ١٢ انتهى ١٢

[illegible]

وبعدُ نوعٍ وبنفي الخبرْ ... وبعدَ أو ونشرِ ذا اشتهرْ

وبعدَ العرفِ بعضُ ما أتى ... كمثلِ إمّا الذي أو أقربْ

ومفردٌ لكلِّ مبتدأْ ... وفي نحوِ هو عنهُ ما التزمْ

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما

ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ... وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهي كاد وكرب وأوشك وما يدل على ترجي المتكلم للخبر وهي عسى وحرى واخلولق وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة منها أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ فهذه الأفعال تعمل عمل كان إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا وإليه أشار بقوله

وفي تسميتها بذلك تغليب للمقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى ... نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

والرزم وخوف زمٍّ تحرّجا … وبعد لأن شأن تنقّال ترم

الغالب
اخراة الخربات
كقوله ولعبه لا تناسب
هاتقال ايها عاقلنا وعبدنا جاه
تحي لنا ولنبت النساء
ان تنظره

ومن دا في الأمر كربا … ونزمع الشرق ذي حجا

لانه دال على الحال واذا للاستقبال

كأنشأ ونحن وطوق … كأن جعلت لدن ونحن علق

يعني ابي
انكار
فالالتفات
بفعل نبيد

واستعملوا مضارعاً لأوشكا ... وكاد لا غير وزادوا مُوشِكا

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد ... غنًى بأن يفعل عن ثانٍ فُقِد

وجرّدنْ عسى أو ارفع مضمرا ... بها إذا اسمٌ قبلها قد ذُكِرا

والفتحُ والكسرُ أجِزْ في السينِ مِنْ نحوِ عسيتُ وانتقا الفتحِ زُكِنْ

إنَّ وأخواتُها

لِإنَّ أنَّ ليتَ لكنَّ لعلّْ كأنَّ عكسُ ما لكانَ مِن عملْ

كإنَّ زيداً عالمٌ بأنّي كفءٌ ولكنَّ ابنَهُ ذو ضِغْنِ

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ ... مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةْ

أو حُكِيَتْ بالقولِ أو حَلَّتْ محلّ   حالٍ كزُرتُهُ وإنّي ذو أمَلْ

حيث إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إنّ الله يفصل بينهم

لما كانت مقترنة بالواو

جاء زيد وإنه ناطق

وكسروا من بعد فعلٍ عُلِّقا   باللام كاعلمْ إنّه لَذو تُقى

بعد إذا فُجاءةٍ أو قَسَمِ   لا لامَ بعدَهُ بوجهين نُمي

قوله كراهة الخ حاصله أن أصل التوكيد أن يكون متأخرا عن الكلام لأن تأكيد الشيء بعد تقرره وثبوته في نفسه ولكنهم اغتفروا في بعض الأحيان تقديم التوكيد إشارة إلى أن ما يأتي له تقوية محقق ثابت لا بد ولما كان ليس التقدم محل التوكيد كرهوا اجتماع مؤكدين في غير محلهما اهـ دسوقي على المغني

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا   لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ   وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ   إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

يعني بعد استكمال الخبر ... المعطوف بالنصب ... وذلك إذا كان ... على محل اسم إن ...

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

يعني جواز رفع المعطوف على المنصوب بعد استكمال الخبر ... فلا يعطف عليها إلا بالنصب ولا يجوز الرفع ...

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

أي عملها استصحابا للأصل ... وإنما جاز ...

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلَا

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

قوله (او تنفيس) في المغني ومعنى قول المعربين فيها انه سوف حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال اه بزيادة

وَاِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالْاَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ اَوْ نَفْيٍ اَوْ ... تَنْفِيسٍ اَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

وَخُفِّفَتْ كَاَنَّ اَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا اَيْضًا رُوِي

لا التي لنفي الجنس

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا

قوله أو معطوف على لا مع اسمها عند سيبويه على الشارح لأن المعطوف في الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذي يعمل في الخبر كما في قبل دخول لا لأنها لما كانت كجزء نسبوا ذلك الجموع شائعا ولا يرد ان لا نسخت حكم الابتداء أي فكيف يعمل في الخبر لأن لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقديرا ولذا يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها ويكون لا على هذا الوجه زائدة بالمتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما فهو جملة واحدة اهـ

مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ ... لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

وَالْعَطْفَ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

وَأَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ظنّ واخواتها

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا　　أعني رأى خال علمت وجدا

بمعنى الغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال والقسم الثاني افعال التصيير وسيأتي

ظنّ حسبت وزعمت مع عدّ　　حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعلّم والتي كصيّرا　　أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

قوله وما في موضع رفع) نص على ان الذي في موضع النائب الموصول فقط واما ما في التصريح في اعراب قول الشاعر افا كل ان لم تغضض من ان ما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني فما ليس قوله قضيته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول وليس كذلك كما قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه الى اخر ما فيه فراجعه

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

هو ابطال العمل لفظا لا محلا

هو ابطال العمل لفظا ومحلا

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْابْتِدَا ... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا

في موهم الغاء ما تقدما والتزم التعليق قبل نفي ما

وان ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم

لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة

ولم يرع البرهان بالمرة العلما ... طامعين فيه من ران في

معنى اصح فلا اعتراض فتدبر

بالقرينة الخارجية هو واجب وهو انه حصر احدهما فقط
بالدليل يمنع ... بالدليل جائز على غير الصحيح

ولا يجز هنا دليل ... يطرد سوى مفعول او مفعول

وكن متى تجعل تقول او في ... مستفهما والامر بالتفصيل

معنى وعملا وقال بعضهم في العمل فقط
وحمل الشارح على الاول ...
قال وهذا يتضمن معنى ...
بالقطع

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل

وأجري القول كظن مطلقا ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا

أعلم وأرى

إلى ثلاثة رأى وعلما ... عدوا إذا صارا أرى وأعلما

ومُلْغًى عَمَلُهُ مُطْلَقًا   لِلثانِ والثالثِ أيضًا حُقِّقَا

والعبدُ بالواجبِ لا   هو قائلٌ بنوعِ ضلالا

والقائم منهما كتابي اكتسبا   نحو به في كل حكم ذو انتسبا

[illegible]

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا ... حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

الفَاعِل

الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى ... زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

قوله ظاهرين الخ قيد الشارح لهما بالظاهر فيفيد انه اذا اسند الفعل الى اثنين مضمرين او جمع لا يجرد من علامة التثنية والجمع بل يعطى للفعل لهما وذلك لا يصح لانه لا علامة ح لان الواو والالف نفس الفاعل لا علامة اجيب بان هذين القيدين ليس للاخراج بل لبيان انه لا يحتمل اعطاءه الا اذا كان الاثنان ظاهرين والجمع ظاهرا او يجاب بانه لا مانع من كون الالف والواو علامة اذا اسند الفعل الى اثنين او جمع لانه يكون علامة على كون الفاعل المعنوي اثنين او جمعا فهما فاعل وعلامة بهذا الاعتبار ام فتدبره

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

بالواو والالف الالف والواو حرفان دالان على التثنية والجمع كالتاء في قامت هند للمؤنث فالالف جعلت الفعل مسندا الى الالف والواو للتوين فجعلت الفاعل مبتدأ الزيدان المتقدم فلا يكون هذا التركيب قليلا

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ... كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

التقدير قرأ زيد وهذا الحذف جائز ... والتقدير ... الفاعل ... يفعل ... التشبيه ... والتقدير اذا التقى ... انشقت

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا ... كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

والحذف مع فصل بإلا فضلا ... كما زكا إلا فتاة ابن العلا

[illegible] التاء
الفعل مستغنى [illegible]
العلة [illegible] التاء [illegible]
احد الاثنا ابن العلا ان لا يجوز اثبات
التاء الا في الشعر نص عليه الاخفش
طوى النحز والاجراز ما في غروضها
فما بقيت الا الضلوع الجراشع
للمصنف في التسهيل [illegible]
وجعل اذا كانت الا [illegible]
لا ترى الا مساكنهم
وهو قراءة ابي جعفر

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ... ضمير ذي المجاز في شعر وقع

كما حكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة

كقوله فلا مزنة ودقت ودقها
ولا ارض ابقل ابقالها فاسقط التاء
[illegible]

والتاء مع جمع سوى السالم من ... مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

[illegible] فيجوز اثباتها وحذفها تقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام البنات وقامت البنات فاثبات التاء لتأولها بالجماعة وحذفها لتأولها بالجمع [illegible]

على التاويل بالجماعة [illegible]

وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وأخّر المفعول إن لبسٌ حُذِر ... أو أُضمر الفاعل غير منحصر

وما بإلّا أو بإنّما انحصر ... أخّر وقد يسبق إن قصدٌ ظهر

وشاع نحو خاف ربَّه عمر ... وشذّ نحو زان نورُه الشجر

النائب عن الفاعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

وفي التنائي أنا المطلوب كالّتي في عبر الأمير

وتالله الذي يغري الوصل كأن في كأسي تحيلي

وسرّ وشاتي منهم قال لي أعذل عيناه من كالبحور فاحتمل

قوله ان الكسر في الواوي الخ خبر الذي قوله والاشمام مبتدأ وقوله وهو المختار خبر والجملة خبر الاول وقوله فيهما متعلق بالمختار والافادة تقديم

وهي ثلاثة احيب عنه بان قوله على شرط التقليل او يقال ان الشارح جرى على قول ان الحركة مثلثة والثلاث مشهورة

وإن بشكلٍ خيف لبسٌ يُجتنب ۞ وما لباع قد يُرى لنحو حَبّ

وما لفا باع لما العين تلي ۞ في اختار وانقاد وشبهٍ ينجلي

وقابلٌ من ظرفٍ أو من مصدرِ ۞ أو حرفِ جرٍّ بنيابةٍ حري

قوله ولا ينوب الخ وفيه ثلثة اقوال الاول لا ينوب غير المفعول به ان وجد في اللفظ بل يتعين نيابته هذا مذهب جمهور البصريين اي بعضهم ومن تابعهم والثاني جواز نيابة غيره مع وجوده مطلقا وهو مذهب الكوفيين والثالث هو مذهب الاخفش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما وان لم يتقدم تعين اقامة المفعول به ويحتمل اجراء النظم على الاول بان المراد بقوله وقد يرد ضرورة او شذوذا او على

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

قوله وما سوى النائب الخ وفي هذا يؤخذ من قوله ينوب مفعول به عن فاعل لازم مع حمله ما ثبت للفاعل انه لا يتعدد فكذا النائب ويجاب بانه انما يؤخذ مما مضى التزاما ومن هنا مطابقة وبشان ما بينهما الاتيان اي بذلك اشارة الى الرد على من يقول الناصب لهذه الاشياء صيغة فعل الفاعل لا صيغة فعل المفعول الا انه قول المصنف فلم يتكلم على الناصب ه حاشية الملوي على شرح المكودي ه

وما سوى النائب مما علقا ... بالرافع النصب له محققا

اشتغال العامل عن المعمول

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل ... عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرا ... حتما موافق لما قد أظهرا

وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان خاصة ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حينئذ وقع الاشتغال بعدهما لا بحسب الوقوع فاما تمثيل الشارح بحيثما زيد لقيته الخ ومتى زيدا تأتيه الخ لمجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على اسم المنصوب المتقدم قبل فعل في النثر

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما

اللام للعهد ... النصب بما يجب فيه الرفع وما يجوز فيه ... الامرين والمختار النصب وما يجوز فيه ... والمختار الرفع وما يجوز فيه ... القسم الاول ... ان زيدا لقيته فاكرمه وحيثما زيدا تلقاه فاكرمه ... لنحو هلا زيدا اكرمته ... الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا ... للتحضيض

وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه أبدا

القسم الثاني ما يجب فيه الرفع ... الاسم ... وكاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ... ليت ... فلا يجوز النصب هنا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد

أي الرفع ... أي التالي ... أي الاسم ... أي ذلك التالي ... أي الفعل ... أي بعد التالي

واختير

واختير نصبٌ قبل فعلٍ ذي طلب وبعد ما إيلاؤه الفعلَ غلب

وبعد عاطفٍ بلا فصلٍ على معمولِ فعلٍ مستقرٍّ أوّلا

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مخبرا به عن اسمٍ فاعطفن مخيّرا

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

تعدي الفعل ولزومه

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

قوله ان المضاهي ... وزنا افعلل ... وفي عبارة الشارح نظر حيث ادخل نحو اقعنسس في المضاهي مع انه ملحق كاحرنجم والصواب كما
في الاستثنوي وعبارته وكذا المضاهي اي المشابه فهو وزن افعنلل نحو احرنجم ومما الحق به وهو وزنان افعنلل بزيادة
احدى اللامين نحو اقعنسس وافعنلى نحو احرنبى ... على بعد انه ادخل في المضاهي ما الحق به وهو اقعنسس
ويقاس على ذلك ما في قوله وكذا اما الحق ... واما عبارة النظم فلا نظر ولا اشكال فيه اصلا لان المراد

وَهُوَ غَيْرُ الْمُعَدّىٰ وَحَتْمٌ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدّىٰ لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ — وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ — مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ — مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيداً عمراً فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تأخيره إلا عند أمن اللبس وكونه الأول محصوراً نحو ما أعطيت زيداً إلا درهماً وكونه الأول ضميراً متصلاً بالفعل نحو أعطيتكه درهماً

فيجب تقديم الثاني إذا حصر الثاني كما أعطيت إلا ... وكان الأول ظاهراً ... نحو ... ه

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

لغرض أي لفظاً أو معنى كأن يكون الحذف ... نحو ... ه

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

التنازع في العمل

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ... قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصره ... واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وأعمل المهمل في ضمير ما ... تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا

ولا تجئ مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر

قوله يظنّاني أي احدى نون الرفع ونون الوقاية لانه يجوز اذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية الفك نحو اتعدانني والادغام وقرئ اتحاجوني واختلف في المحذوف حينئذ فذهب سيبويه الى انها نون الرفع ورجحه ابن مالك لانها تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في قراءة من سكن لانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر بخلاف المحذوف نون الوقاية لا حتاج الى الامرين وذهب اكثر المتاخرين الى ان المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وابو علي وابن جني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها انما جيء بها لتقي العامل من الكسر وقد امكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها اولى ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ١٢ عبد ربه بزيادة

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

المفعول المطلق

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

بمثله أو فعل أو وصف نصب وكونه أصلا لهذين انتخب

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد

وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل

وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا

وما لتفصيلٍ كأمّا مثّلا عاملةً كحيث فيه غنيا

كالأمر والنهي ونحوه مُدّ نائبِ فعلٍ لاسمٍ أُسند

وما به مؤكّدًا لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحو له علي ألف عرفا ... والثان كابني أنت حقا صرفا

كذاك ذو التشبيه بعد جمله ... كلي بكا بكاء ذات عضله

المفعول له

ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متّحد ... وقتًا وفاعلًا وإن شرطٌ فُقِد

فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلزهدٍ ذا قنع

وقلّ أن يصحبها المجرّد ... والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

لا الجبان

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

الظرف وقت أو مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث أزمنا

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان وإلا فانوه مقدرا

وكل وقتٍ قابلٌ ذاك وما يقبله المكان إلا مبهما

نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتمع

وما

وما يُرى ظرفاً وغيرَ ظرفِ ... فذاك ذو تصرّفٍ في العُرفِ

الظرف نوعان متصرف وغير متصرف

أي في اصطلاح النحويين، نحو يوم الجمعة يوم مبارك، وارتفع مكانك

وغيرُ ذي التصرّفِ الذي لَزِم ... ظرفيّةً أو شِبهَها من الكَلِم

نحو ما فعلته قط، ولا أفعله عوض، ونحو عند، جلست عنده

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ ... وذاك في ظرفِ الزمانِ يكثرُ

[illegible] زيد أي [illegible] طلوع الشمس، وخفوق النجم، [illegible] وهذا مقيس في كل مصدر

المفعول معه

ينصب تالي الواو مفعولاً معه ... في نحو سيري والطريقَ مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

وبعد ما استفهامٍ او كيف نصب ... بفعل كونٍ مضمرٍ بعض العرب

والعطف

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاستثناء

مَا اسْتَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتباعُ ما اتَّصَلَ وانْصِبْ ما انقَطَعْ ... وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وَقَعْ

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفيِ قد ... يأتي ولكنْ نصبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

وإنْ يُفَرَّغْ سابقٌ إلَّا لِما ... بعدُ يَكُنْ كما لوِ الَّا عُدِما

قوله معطوف على رسيم) اعترض عليه بأنه لو كان كذلك كان الفتى بدلا لأن الرسيم بدل والمعطوف على البدل بدل أيضا ولهذا قال الشجاعي وغيره إنه معطوف على إلا
على رسيم والكلام بدل اهـ وأجاب العلامة الحجاوي بأن قصده أن الأول ... بدلا فحظه أنه لما كان البدل هو المقصود بالحكم حتى كأنه بذكره هو المتبوع الأصلي كان
العطف عليه بمنزلة العطف على المتبوع وفيه بعد اهـ وقال العلامة الشجاعي قول الشارح ومثله معطوف على رسيمه مسامحة اهـ والظاهر أن الذي حملهم على العطف على الرسيم
دون العمل أنه لو كان معطوفا على العمل كان من عطف الخاص على العام فيحتاج إلى اعتبار نكتة بخلاف العطف على الرسيم فإنه من عطف المغاير فلا حاجة إلى اعتبار المذكور قال الشيخ الحجاوي
ويحتمل عطفه على الأول ويراد من العمل عمل غير مخصوص وهو الرسيم فيكون من عطف المغاير لا من عطف الخاص على العام المحتاج إلى نكتة فكأنه قيل ما لك من عمل إلا السير المخصوص المسمى بالرسيم
وإلا سير آخر يسمى بالرمل فتدبر اهـ

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا   تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعُلَا

بدل البعض من كل لأن المراد بالعمل مطلق السير والضمير فيه عائد على ... الشيخ وضمير المبدل منه محذوف تقديره منه

... إلا الرسيم ... الشيخ من كله يعني إلا هذا السير المخصوص الذي هو جزء من مطلق السير ... عائد المبدل منه ويمكن أن يجعل ... وتكون إضافته هو الضمير المذكور ... من إضافة الرسيم إلى ضمير العمل ... الضمائر للكل وبعده ... على أنه لا مانع من أن يراد بالعمل السير المخصوص وهو الرسيم والرمل ... فيكون بدل كل من كل ... اهـ ... اهـ

وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ   تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي   وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

أي يكثر الإلغاء فيه

أي في الكلام التام

أي تقدم المستثنيات على المستثنى منه

سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

دون تفريغ

أي المستثنيات

أي في غير الموجب

كَلَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أي المستثنيات

أي في المعنى

المستثنى

واستثني

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلَّا نُسِبَا

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا ... عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلَا ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لَا

وكم بين ثوبين الفتى ترد   يعن وما انصب وإن جاد يرد

وحسب جرا فهما اخرقا   كما اهما انصبا فعال

وكن لاحد اشا وتصحبا   وقيل ما بالغ في تنتفاه حفظها

الحال

قوله حال وصف ... هذا التعريف للحال المؤسسة فخرج الثاني من جملة فصوله قوله مفهم في حال وهو لا يشمل المؤكدة

الحال

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبُ ... مُفهِمُ في حالِ كفرداً أذهبُ

وكونه منتقلاً مشتقّا ... يغلبُ لكن ليس مستحقّا

ويكثرُ الجمودُ في سعرٍ وفي ... مُبدي تأوّلٍ بلا تكلّفِ

كبعض من بلد يا بيد ولكن نبي اسامي كأن

والحال اعرف نقطا عنقا فلن تنكير معنى لون كالجمة

ومضت مناكر قد وقع بالنبي لبعثة من مطلع

قوله غالبا منصوب بنزع الخافض متعلق بلم ينكر ومقتضى قول الشارح انه منصوب على الحال من ذو الحال وهو غير ظاهر لان المحكوم عليه بالغلبة لا يكون ذاتا بل معنى الا ان يقال انه على تقدير مضاف اي حال كون عدم تنكيره ... مفاد

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر او يخصص او يبن

من بعد نفي او مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

وسبق حال ما بحرف جر قد * ابوا ولا امنعه فقد ورد

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ

فجائزٌ تقديمُه كمُسرِعا ... ذا راحلٌ ومُخلِصاً زيدٌ دعا

فمسرعا حال ناصبه راحل
وهو صفة مشبهة بالمتصرف
ومخلصا حال ناصبه دعا

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا ... حروفَه مؤخَّراً لن يعملا

كتلك ليتَ وكأنَّ ونَدَرْ ... نحوُ سعيدٌ مستقرّاً في هَجَرْ

اسم بلد

ونحو زيدٌ مفرداً أنفعُ من ... عمروٍ معاناً مستجازٌ لن يَهِن

والحالُ قد يجيءُ ذا تعدُّدِ ... لمفردٍ فاعلمْ وغيرِ مفردِ

وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدا ... في نحوِ لا تَعْثَ في الأرضِ مفسدا

وإن

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

قبلها اي الحال

عن الجملة المؤكد لها فلا يقال العطف زيد ابوك ولا زيد عطوفا ابوك

اي معنى لا يجوز اظهاره كزيد ابوك عطوفا وكذلك انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وعامله في عطوفا احق او احقه ... وفي معروفا احقني او اعرفني ولهذا الحال ه

مضمونه ثبوت الابوة لزيد ويلزم العطف شيخنا كذا بخط الفاضل بعض الفضلاء وهو منه على تعين المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد ابوك ... ابوة زيد حاشيه

انظر حاشيه

وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

خبرية هذا شرط من شروطها الثلاثة والثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل الاستقبال والثالث ان تكون مرتبطة اما بالواو والضمير او بالواو فقط او بالضمير فقط اه منه

فعلية او اسمية هذا التعميم مفهوم من اطلاق النظم ه

... على قراءة الشرع وانا على قراءته بالجزم على انه بدل اشتمال من ... فليس مما نحن فيه ... لكونه جوابا للنهي ... جوابه ... وهذا قبل الاعلال الثاني وهو ... [illegible]

... ولا تعطا ما كونك تعطيه ... بالتعظيم كثيرا ه مختصر البيانيه

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

[illegible]

مع لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضي او الوارد من
نشأ ومن النظم ضرورة ١٢

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ اَوْ بِمُضْمَرٍ اَوْ بِهِمَا

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

التمييز

اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزا بما قد فسره

كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا

وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها كمد حنطة غذا

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا

وَالفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ ... وَالفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

حروف الجر

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ ... مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ

قوله الا ما ظالما ابدا ما [illegible] مستثنى من بعلا وهو صفة لموصوف محذوف
اي الا بعلا [illegible]

[illegible] بنفي في ... [illegible] الكاف [illegible]

بعض بني [illegible] في الامثلة ... [illegible] منكر

وصح جر في نفي [illegible] بجر ... تالي [illegible] البا [illegible] ومفرد

واما صلات من تزاد مع ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي او شبهها والثاني ان يكون مجرورها نكرة والثالث ان يكون اما فاعلا او مفعولا او مبتدأ فالاول ... ماخوذ من ... ظاهر النظم بخلاف ... والثالث ... من النفي والنهي ... فتنبه

للانتها حتى ولام والى ... ومن وباء يفهمان بدلا

واللام للملك وشبهه وفي ... تعدية أيضا وتعليل قفي

وزيد والظرفية استبن ببا ... وفي وقد يبينان السببا

واعلم ان الباء له اثنا عشر معنى وذكر الناظم منها سبعة معان في هذا البيت وفي البيت الذي قبله اثنان فالمجموع تسعة وبقيت ثلثة وهي الاستعلاء وهي التي بمعنى على في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار اي على قنطار والتوكيد وهي الزائدة مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدأ نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم هذا مع زيادة اه

بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق

على للاستعلا ومعنى في وعن بعن تجاوزا عنى من قد فطن

وقد تجي موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا

قوله وبها التعليل ذكر الشيخ الاثير العلة والسبب واحد وقال الحافظ السيوطي انه لم يذكره وقال تاج الدين السبكي في الاشباه والنظائر ان الفرق بينهما ثابت لغة وشرعا وعموما قال الفيروز [illegible]
السبب كل شيء يتوصل به الى غيره ومن ثم سموا الحبل سببا وذكر ان العلة المرض وكلمات [illegible] ومعناها امر يكون عنه امر آخر وذكر النحاة ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسبب
وقال اكثرهم الباء للسبب ولم يقولوا للتعليل عند ذكر ابن مالك السبب والتعليل وهذا تصريح بانهما غيران وقال اهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عنده لا به والعلة ما يحصل
والمعلول يتأخر عن علته بلا واسطة ولا يشترط ان يتوقف الحكم على وجودها والسبب انما يفضي الى الحكم بواسطة او بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد
الشرائط وتنتفي الموانع واما العلة فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت اوجبت معلولها وحكاه امام الحرمين والآمدي وغيرهما وجريه بد لا [illegible]
كثيرة وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب بنفسها ومعنى ايجاب العلة عند مانع الايجاب للعلة تلازم العلة والمعلول واستحالة
واستحالة ثبوت احدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد استشعر الى الفرق بين العلة والسبب الغزالي فقال الفعل الذي ليس مدخل في الذهوب ولا يؤثر

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ
يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وَاسْتَعْمِلِ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى
مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

[illegible]

وبنجر [illegible] من   [illegible] في الخصوص [illegible]

[illegible]

وفرق وبعد [illegible] بينما   فأمر [illegible] عاما

[illegible]

ومن بعد [illegible] الله فالف   ويليه ما [illegible] الحرف

[illegible]

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ ... وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى ... حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

الإضافة

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

والثاني

والمتناهي من ونوقف فإذا صح ذلك ومن الذي

ما سوى ذلك بتخصيصه أو عطف التعريف بالدعاء كلا

ويشابه المضاف بفعل وصفات تبين فعجبت كالمجرد

كَرُبِّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ ‌ ‌ ‌ ‌ مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّةْ ‌ ‌ ‌ ‌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةْ

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ ‌ ‌ ‌ ‌ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالجَعْدِ الشَّعَرْ

قوله بنوا نه رحمة الله فيه) هذا امثال الاشاعرة ... في المثال الاهتمام فلانيابان ان
في هذه الآية وجوها منها ان الرحمة بمعنى الاحسان وهو مذكر ومنها ان الرحمة
مصدر لا يجمع ولا يؤنث ومنها ان فعيلا وفعولا يستوي فيه المذكر والمؤنث
ومنها انه من حذف المضاف واقامة ... في المضاف اليه ...
اي ان مكانها رحمة الله ... قريب ومنها انه يكون من كلب حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه اي رحمة الله شيء قريب او لطف او بر او احسان ومنها ان الرحمة زائد

قوله مضافا مذكرا) فان قلت كيف يوجه تذكيره الاول مع مفهوم قوله اولا لانه لا يلزم من نفي
امر خاص عن شيء وجود امر خاص آخر فيه ذكر الشيء بل عدم ذكر الامر الخاص فقط كما ان قولك زيد
ليس بقائم لا يلزم من نفي القيام فيه عن زيد كونه قاعدا بل يصدق بكونه نائما او مضطجعا قلت
لا وصف لا يستعمل في العربية غير التذكير والتأنيث فاذا [illegible] ان يكون مذكرا او مؤنثا لا يخرج عن احدهما
فاذا نفي عنه احد هذين الوصفين يلزم منه ثبوت الآخر لعدم انفكاكه عن احدهما وقولك لا يلزم
من نفي امر خاص [illegible] متقيد بما اذا كان ذكر الشيء حالا لان يتصف
بأوصاف متعددة وليس ما نحن فيه كذلك ما هنا كما هنا
الشيرازي ١٢

وَأَنَا لَكُمْ ضَيْفٌ الثَّانِي كُرْبَةُ الضَّامِرِ اسْنُ الْمَعَالِي

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا لِسَبِيلٍ اتَّبَعْ

وَصِلْ بِمَا السَّبَبَ فَاقْرِنْ لَكِنْ تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ بَعْدُ مَعَهَا

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ... مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ ... إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

وَابْنِ اَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

أي ما أضيف إلى الجملة جوازاً استواءً أي جملة فعلية صدرت بماضٍ أو بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم ويوم زيد ... ه

والبناء أرجح على ماضٍ ... كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألمّا أصحُ والشيب وازع ه

... كما نبّه عليه بقوله واختر بنا ... ومرجوح عند ابن عصفور ه

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ اَوْ مُبْتَدَا ... أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم برفع اليوم ... ونصبه على البناء ... بالفتح عند البصريين ... ه

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

أي الاسم المفهم اثنين أي بالنص نحو كلاهما أو بالاشتراك نحو كلانا

وكلتا الجنتين

ويشترط كونه معرفة فلا يقال كلا رجلين

وكلمة واحدة فلا يقال كلا زيد وعمرو

الا في ضرورة الشعر كقوله كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ ... أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

أي المفرد المعرفة نحو أي زيد

أَوْ تَنْوِ الاجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

وإن تكن شرطا أو استفهاما ... فمطلقا كمّل بها الكلاما

وألزموا إضافةً لدن فجر ... ونصب غدوة بها عنهم ندر

ومع مع فيها قليل ونقل ... فتح وكسر لسكون يتصل

قوله وتعدو بالغين المعجمة كما ضبطه العيني والسيوطي والشيخ ...
حافظ

واضمم بناءً غيراً ان عدمت ما له اضيف ناوياً ما عدما

قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضاً وعل

واعربوا نصباً اذا ما نكرا قبلاً وما من بعده قد ذكرا

وبني المصاب بأبي خلف غير الأعراب في ما خبنا

يعني المنافق وهو التي كانت ... يعني المنافق ... العراب ... المجعول

ونحن جر الباب إذ يقوما قد كان بالحين ما تقدما

يعني المنافق ... وهو المنافق ... كان عليه ... المنافق

لكن بنصر ربي ما خفي ثم انثنى كما عليه عطف

قال السيوطي وقد يبقى المضاف بلا تنوين ان عطف هو على مضاف لمثله او عطف عليه مضاف لمثله ويمكن شمول كلام المصنف لهاتين الصورتين لان قوله بشرط عطف اي له او عليه ويكون المراد بالاول في قوله اضفت الاولا المضاف لانه اول بالنسبة للمضاف اليه المحذوف وان ذكر اخر التركيب خلافا للشارح في قصره كلام المصنف على الصورة الثانية تأمل ... وانبابي

ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرارا وجدا ... بأجنبي او بنعت او ندا

المضاف الى ياء المتكلم

وانما افرده عن الباب بالترجمة لان فيه اشكالا ليست في الباب الذي قبله فمنها ان اخر المضاف الى الياء يجب ان يكون مكسورا والى ذلك اشار بقوله

آخر ما أضيف لليا اكسر اذا ... لم يك معتلا كرام وقذا

أو يك كابنين وزيدين فذي ... جميعها اليا بعد فتحها احتذي

وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي المَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ ... مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا اوْ مَعَ أَلْ

قوله بفعله المصدر الحق اضاف فعل لضمير المصدر لدفع ما يوهم ... ان المصدر ...

قوله إن كان فعل الخ وجملة شروط المصدر ثمانية وهي نوعان وجودية وعدمية فالاول واحد والثاني سبعة واقتصر الناظم على الاول في الاخير ...

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إعمال اسم الفاعل

وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فخرج بالحدث نحو الفضل وحسن فإنهما إنما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله نحو مضروب وقام

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيه بمعزل

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازما نحو أقائم زيد وينصب المفعول به إن كان فعله متعديا بواحد نحو أضارب زيد عمرا والمفعولين إن كان فعله متعديا بالاثنين نحو أمعط زيد عمرا درهما لكن لا يعمل ذلك العمل إلا بشرطين كونه بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على ما يأتي ذكره

أي اسم الفاعل

أي عن معنى الماضي

بأن يكون إما بمعنى الحال أو الاستقبال

وولي استفهاما أو حرف ندا ... أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

أي تبعه

نحو أضارب زيد عمرا

نحو يا طالعا جبلا

نحو ما ضارب زيد عمرا

نحو مررت برجل ضارب عمرا

نحو زيد ضارب عمرا

وقد يكون نعت محذوف عرف ... فيستحق العمل الذي وصف

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

أمثلة المبالغة

فَعَّالٌ اَوْ مِفْعَالٌ اَوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

وما سوى المفرد مثله جعل   في الحكم والشروط حيثما عمل

قوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات

وقوله تعالى هل هن كاشفات ضره

وقوله تعالى خشعا أبصارهم

وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض   وهو لنصب ما سواه مقتضي

واجرر او انصب تابع الذي انخفض   كمبتغ جاه ومالا من نهض

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلِ ... يُعطى اسمَ مفعولٍ بلا تفاضلِ

فهو كفعلٍ صِيغَ للمفعولِ في ... معناه كالمُعطى كَفافاً يَكتفي

وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مرتفعْ ... معنًى كمحمودُ المقاصدِ الوَرِعْ

فعل

قوله ابنية) اخره في التسهيل لاخر الكتاب اذ قد ذكره عقب باب همزة الوصل وذكره في الكافية عقب شرح ... وقال بعضهم ان المناسب تقديم هذا الباب على باب اعمال المصدر لانه معرفة حال الذات نقدم على معرفة الحكم ان شيئ عنها الا ان الاعمال اهم نقدم لذلك ثم المراد من الابنية الهيئات للاحرف ... قوله وعلمه) كذا في الاوضح قال المصرح ولو مثل بفهم فهما لكان اولى لما يأتي ... انه مع ان علما بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها ... شيئ عليها الحاجة كما هو ظاهر فالمراد من فعل ... زواهر

ابنية المصادر

اعلم ان للفعل الثلاثي ثلاثة اوزان فعل بالفتح وفعل بالكسر ويكون متعديا ولازما كضربه وعلمه وفعل بالضم ولا يكون الا قاصرا ... اشار المصنف الى قياس مصدر المتعدي من الاولين فقال

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ
كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا
لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا ... أَوْ فَعَلَانًا فَادْرِ أَوْ فُعَالَا

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمِلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلَا

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَى

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

الاقتدار القدرة نهاية

اقشعر جلده اي اخذته قشعريرة اي رعدة ... الاصطفاء نقيض الكدرة

بهمز وصل كاصطفى وضم ما يربع في أمثال قد تلملما

فعلال أو فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

لفاعل الفعال والمفاعلة وغير ما مر السماع عادله

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُ فَعِلِ

وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدي وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

وَفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

أي بقرينة الفاعل

دل على الامتلاء وحرارة الباطن

الثاني

وأفعلٌ فيه قليلٌ وفَعَلْ   وبسوى الفاعل قد يغنى فَعَلْ

وزنةُ المضارعِ اسمُ فاعلِ   من غيرِ ذي الثلاثِ كالمُواصِلِ

مع كسرِ متلوِّ الأخيرِ مطلقا   وضمِّ ميمٍ زائدٍ قد سبقا

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلِ ... نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

الصفة المشبهة باسم الفاعل

في أنها تؤنث وتثنى وتجمع نقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ...
بخلاف اسم التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلهذا لا يجوز فيه ان يشبه باسم الفاعل

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَا

وسبق

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلَا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

التعجب

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

قوله وحذف ما منه تعجبت اي ما من قد ... فهو على حذف مضاف انتهى

[illegible]

وحذف ما منه تعجبت استبح ... إن كان عند الحذف معناه يضح

[illegible]

وفي كلا الفعلين قدماً لزما ... منع تصرف بحكم حتما

[illegible]

وصغهما من ذي ثلاث صرفا ... قابل فضل تم غير ذي انتفا

[illegible]

قوله من شغله متعلق بمحذوف اي المذكورات مأخوذات من شغله قوله بان كان ملازما للبناء اعترض بانه سبق للشارح

وغيرُ ذي صفةٍ يضاهي اشتغلا ... مميّزٌ لك بسبيلٍ أُعملا

وشذَّ أو اشتُقَّ بينهما ... يُخلفُ ما لغةُ الشعرِ عدما

ومضى إذا يعنى العامَ بنصبٍ ... بعنَ في فعلٍ يجري بالنسبِ

[illegible]

والتزم وانحتم بغير ما ذكر   وتقتضي الدعا على مثير شر

وفعلها النائب يقتضيهما   معموله وفقه الزما

ونصبه بظرف أو جر   والخلف مستعمل في ذي النسق

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فعلان غير متصرفين ... نعم وبئس رافعان اسمين

مقارني أل أو مضافين لما ... قارنها كنعم عقبى الكرما

ويرفعان مضمرا يفسره ... مميز كنعم قوما معشره

فجمع

وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر

كما رسا زيد وقال الأخفش نحو نعم البخيل رجلاً زيد
الفاعل جائز نحو نعم الرجل رجلاً زيد
لفظاً ومعنى وإن اختلفا
والشيخ في مطلقاً وقيل
ومنعه سيبويه
مطلقاً بتمييز
لقوله نعم الفتاة فتاة هند
ابن السراج والفارسي
ذلك المبرد
وإن لم يفد التمييز معنى زائداً على الفاعل فلا يجوز

وما مميز وقيل فاعل ... في نحو نعم ما يقول الفاضل

فيه عشرة أقوال النظام وأربعة
ما نكرة موصوفة
أي على الأول
وما بعده صفة
ناقصة أي موصولة
الثاني معرفة
الاسم وعلى
أو وليها الفعل
فنعما هي وبئسما اشتروا به أنفسهم

ويذكر المخصوص بعد مبتدا ... أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

فيه أربعة أقوال النظام
حال المخصوص
وقوع المبتدأ
زيد نعم الرجل
مبتدأ نحو
فتعين كونه
متقدم على المخصوص
أي الممدوح
عما دل على الابتداء
بالمذكور
إذا لم يتقدم ذكره في النظم

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بهِ كَفَى ... كالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَى

واجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ واجْعَلْ فَعُلا ... مِنْ ذِي ثَلاثةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلا

ومِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفاعِلُ ذَا ... وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذَا

واول

وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لَا   تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّْ   بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ   أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل

وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا

وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا

وتلو

وتلو أل طبق وما لمعرفة ... أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة

أي أفعل التفضيل حين يجيء مع أل يطابق موصوفه في الافراد والتذكير وغيرهما نحو زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات أو الفضل وقوله

وأما إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان الافراد كالمجرد والمطابقة كالمقرون بأل وأن لا يطابق وهو الغالب

هذا إذا نويت معنى من وإن ... لم تنو فهو طبق ما به قرن

فلا ... ثبت فيه من المطابقة

لما هو لكتوليم النا قصين

والأشج أعدل بني مروان أي عادلاهم

ليس فيهم عادل غيرهما فلا يقصد التفضيل

ولا ينقاس على ذلك خلافا للمبرد ه

وإن تكن بتلو من مستفهما ... فلهما كن أبدا مقدما

فالأول الصدارة لأن للاستفهام صدر الكلام إذا كان مضافا إلى الاستفهام يجب تقديمهما على أفعل التفضيل يعني أنه يجب ...

كمثل ممن أنت خير ولدى　　إخبار التقديم نزراً وردا

ورفعه الظاهر نزر ومتى　　عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

كلن ترى في الناس من رفيق　　أولى به الفضل من الصديق

النعت

النعت

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل

فالنعت تابع متم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق

وليعط في التعريف والتنكير ما ... لما تلا كامرر بقوم كرما

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

ونعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب

ونعتوا بجملة منكرا فأعطيت ما أعطيته خبرا

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

نعتا ... بالجملة الطلبية كالأمر والنهي والدعاء والاستفهام

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

أي العرب

عطف على قوله ونعتوا

فالفاء عاطفة

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ

النعت

الفاء داخلة على فرقه لانه جواب اذا

ونعت معمولي وحيدي معنى ... وعمل أتبع بغير استثنا

أي نعت معمولي وحيدي المعنى وذلك
في جميع أبواب الإعراب
من الظرفيات وهذا البيت والعمل
والعاملان ومررت بزيد وزيد ضربت
التاء يعني ... زيدا
على أمرين فإذا اختلف معنى
العاملين وعملهما ... زيد وزيد ورأيت
الفاعلين أو اختلف معناهما
... زيد ومضى عمرو الكاتبان
أو عملهما أو اتفقا ... موضع
نعتا ... وجب القطع
في ذلك كله

وإن نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقرا لذكرهن أتبعت

هي أنه إذا تكرر نعت
النعوت لمنعوت واحد
وكان لا يعرف إلا بهما جميعا
وجب إتباعها كلها
منزلة الشيء الواحد
كقولك مررت بزيد التاجر
الفقيه الكاتب إذا كان هذا
الموصوف ...
... حتى ...
وإلا جاز ... في الآخر
... كان ...

واقطع أو اتبع إن يكن معينا ... بدونها أو بعضها اقطع معلنا

للنعوت

كلها

وارفع او انصب ان قطعت مضمرا ... مبتدأ او ناصبا لن يظهرا

اي جاز ذكره تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة وكذا اذا كان النعت لمجرد مدح او ذم او ترحم فانه يجوز فيه ذلك وايضا القطع وهو كذلك بحيث لم يظهر اعني اي هو او اعني نحو مررت بزيد الكريم عند قطع النعت عن المنعوت وتقول الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والنصب على انه مفعول فعل محذوف

وما من المنعوت والنعت عقل ... يجوز حذفه وفي النعت يقل

اي يجوز حذف المنعوت والنعت اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات وقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا اي سفينة صالحة لكن حذف النعت قليل والمنعوت كثير

التوكيد

بالنفس او بالعين الاسم اكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا

واجمعهما بأفعل إن تبعا ... ما ليس واحدا تكن متبعا

وكلا اذكر في الشمول وكلا ... كلتا جميعا بالضمير موصلا

واستعملوا أيضا ككل فاعله ... من عم في التوكيد مثل النافله

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا ... عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

من معلومة المقدار كالسنة والشهر والجمعة واليوم والدينار والدرهم

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

أي بما سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد

بالضمير المنفصل

وما من التوكيد لفظيٌّ يجي مكرراً كقولك ادرجي ادرجي

ولا تُعِد لفظ ضميرٍ متصل إلا مع اللفظ الذي به وُصل

كذا الحروف غيرُ ما تحصّلا به جوابٌ كنعم وكبلى

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

العطف

الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةْ

فأولينه

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

العطف إنما بمعنى المعطوف أو على حذف مضاف أي ذو عطف أو أنه صار في الاصطلاح علما على المعطوف فقوله النسق بمعنى المنسوق ولا اتفاق أن الكلام في التابع وهو المعطوف [illegible]
وإذا أول عطف بمعطوف والنسق بمنسوق كانت الإضافة للبيان ولذا إذا قدر ذو عطف لأن صاحب العطف هو المنسوق وأما لو جعل المضاف والمضاف إليه علما [illegible]

ونحوُ بشرٍ تابعِ البكريِّ وليسَ أنْ يُبدَلَ بالمرضيِّ

[illegible]

عطف النسق

[illegible]

تالٍ بحرفٍ متبعٍ عطفُ النسقْ كاخصصْ بودٍّ وثناءٍ من صدقْ

[illegible]

فالعطفُ مطلقاً بواوٍ ثمَّ فا حتى أمَ او كفيكَ صدقٌ ووفا

[illegible]

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطف هذا وابني

... فظاهره ان الاهلاك استعمل في الارادة على طريق المجاز المرسل التبعي من اطلاق المسبب
فجاءها اردنا اهلاكها كذا في الاشموني ... وهو الارادة ثم اشتق منه اهلكنا بمعنى اردنا نحو من قبيل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اردت قراءته وقوله يا ايها الذين امنوا اذا ...

والفاء للترتيب باتصال   وثم للترتيب بانفصال

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة   على الذي استقر انه الصلة

بعضا بحتى اعطف على كل ولا   يكون الا غاية الذي تلا

وأمْ بها اعطفْ إثرَ همزِ التسويهْ ... أو همزةٍ عن لفظِ أيٍّ مُغنيهْ

وربّما أُسقطتِ الهمزةُ إنْ ... كانَ خفا المعنى بحذفها أُمِنْ

وبانقطاعٍ وبمعنى بلْ وفتْ ... إنْ تكُ ممّا قُيِّدتْ بهِ خلتْ

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ ... وَٱشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْوَاوَ إِذَا ... لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

وَمِثْلُ أَوْ فِي ٱلْقَصْدِ إِمَّا ٱلثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا ٱلنَّائِيَهْ

والحاصل أن عطوف النسق ثلاثة أنواع انظر الخضري في أول باب البدل

مجموع الشروط للعطف بلا خمسة أحدها إفراد معطوفيها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات أو نداء والثالث أن لا تقترن بعاطف والرابع اتفاقا والخامس أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر [illegible]

وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا وَلَا ... نِدَاءً اوْ أَمْرًا اوِ اثْبَاتًا تَلَا

[illegible]

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهِمَا ... كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

[illegible]

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِي

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصلٍ ما وبلا فصلٍ يرد ... في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس

وليس عندي لازما إذ قد أتى ... في النثر والنظم الفصيح مثبتا

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو إذ لا لبس وهي انفردت

مثل هذه الأمثلة على حذف العامل

بعطف عامل مزال قد بقي ... معموله دفعا لوهم اتقي

تقدم الأول والثالث كونه الوهم فيه لفظية وأما الثاني لأن الوهم فيه معنوية واللفظية أشرف من المعنوية

وحذف متبوع بدا هنا استبح ... وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ... وعكسا استعمل تجده سهلا

البدل

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلا

قوله إلا كان البعض الخ أي على الصحيح والا فمذهب الكسائي وهشام

الا على ما دون النصف الطرسين تفصيل

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل ... عليه يُلفى أو كمعطوفٍ ببل

وذا للاضراب اعزُ إن قصداً صحب ... ودون قصدٍ غلطٌ به سُلب

كزره خالداً وقبّله اليدا ... واعرفه حقّه وخذ نبلاً مُدى

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ... تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

اي ضمير المتكلم والمخاطب

منصوب على الاستثناء و

أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالَا ... كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي ... هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي

اي معنى حرف الاستفهام

ويبدل

قوله النداء هو مصدر بمعنى اسم المفعول ثم هو على حذف المضاف اي احكام المنادى فيتطابق المعنون والمعنون عليه ثم النداء في اللغة يعبر عنه بعض بالصوت وبعض بالصياح وبعض بالدعاء وكلها بمعنى واحد اه

ويبدل الفعل من الفعل كمن ... يصل الينا يستعن بنا يعن

النداء

وللمنادى الناء او كالناء يا ... واي وآ كذا ايا ثم هيا

والهمز للداني ووا لمن ندب ... او يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

وغيرُ مندوبٍ ومضمرٍ وما جا مستغاثاً قد يُعرّى فاعلما

اي فاعلم ذلك

وذاك في اسم الجنس والمشار له قلّ ومن يمنعه فانصر عاذله

اي فانصر عاذله

وابنِ المعرّفَ المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عُهدا

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

والضمُّ إن لم يَلِ الابنَ عَلَما ... ويَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِما

واضمُمْ أو انصِبْ ما اضطرارًا نُوِّنا ... مما له استحقاقُ ضمٍّ بُيِّنا

وباضطرارٍ خُصَّ جمعُ يا وأَلْ ... إلا مع اللهِ ومحكيِّ الجُمَلْ

والأكثر

والأكثر اللهم بالتعويض ... وشذ يا اللهم في قريض

فصل

تابع ذي الضم المضاف دون أل ... ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل

وما سواه ارفع أو انصب واجعلا ... كمستقل نسقا وبدلا

وإن يكن مصحوبَ أل ما نُسقا ففيه وجهان ورفعٌ يُنتقى

وأيُّها مصحوبَ أل بعدُ صفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه

وأيُّهذا أيُّها الذي ورد ووصفُ أيٍّ بسوى هذا يُرد

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَةْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَةْ

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

المنادي المضاف الي ياء المتكلم

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

وَفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ فِي يَا ابْنَ اُمِّ يَا ابْنَ عَمِّ لَا مَفَرّْ

وَفِي النِّدَا اَبَتِ اُمَّتِ عَرَضْ وَاكْسِرْ اَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

اسماء لازمت النداء

وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

واعلم ان كلا كان سيعا حرف واحد معظمها الفتح لثقل الضم والكسر على الحرف الواحد فلما كانت لام الابتداء ولام الجر متحدتان لفظا طلب الفرق بينهما فوجب الفرق بينهما في الضمير بما بالمدخول عليه لان الاولى انما تدخل على ضمير الرفع والثانية على ضمير الجر وهما متغايران واما الثالث احتلفتا على الظاهر ولا فرق بينهما الا المدخول عليه فتفرق بينهما باختلاف الحركة فغيرت لام الجر الى الكسر لموافقة عملها وتعين بالكسر مفتوحة على الاصل دسوقي نيسير اه

قوله ويرد عليه الخ ويقال هذه حكمة لا يلزم اطرادها او تقول الاتباع عارض اه

قوله لتنزيله الخ جواب لما يقال وهو ان اللام العاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو فلم فتحت مع المستغاث فاجاب بقوله لتنزيله الخ وتكسر مع كل ظاهر وانما قراءة ابراهيم بن ابي عبلة الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع اه من المغني ودسوقي مع زيادة يسيرة اه

فيسبي غيث ونشر بالخبايا ولو همه كله اقر الثنائي

وشج في سبل الله فعل التقي وحجر في الشعر فد

الاستغاثة

إذا استغثتم منادينا بلام فتحا كيا للمرتضي

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

النُّدْبَة

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

وينصب الموصوف بالذي اشتهر ... إن لم يرد تالي واو فزحر

ومنتهي وقف به بالألف ... متلوها كمثلها ما حذف

كذاك تنوين الذي به ملا ... فرصة أو غيرها نت الملا

وَاشْكُنْ هُنَا أَوْ لَحْمَنَا أَبْنِ الْفَتَى يَوْمَ بِرْسَا

وَأَلْقِمْ زَهَاءً سَكَتُوا أَنْ بِدْ وَنُسَلِمَةٌ أُوقِفْ هَا الْآتِ رَدْ

وَقَالَ وَاعْبُدَنِي وَاعْبُدَا مُرْتَلِفَيْنَ الْبَادِ الْكُوَاتِبْ

اي الالف او بدلها

الف التثنية

كلمة

حال من

والمراد بقوله على وجه مخصوص ان يكون الحذف اعتباطا ليخرج الحذف في يا رب صاح وقاض لان الحذف فيه لعلة تصريفية فقوله تخفيفا بيان الباعث على الحذف

قوله واصطلاحا الخ هذا التعريف عام لما الجميع انواع الثلاثة والتعريف الخاص له كما قال ابن عقيل حذف اواخر الكلم في النداء

الترخيم

ترخيما احذف آخر المنادى ... كيا سعا فيمن دعا سعادا

وجوّزنه مطلقا في كل ما ... أنّث بالها والذي قد رخما

بحذفها وفّره بعد واحظلا ... ترخيم ما من هذه الها قد خلا

قوله ان زيد لينا ساكنا انظر حاشية اه

إلا الرباعي فما فوق العلم دون إضافة وإسناد متم

ومع الآخر احذف الذي تلا إن زيد لينا ساكنا مكملا

أربعة فصاعدا والخلف في واو وياء بهما فتح قفي

وَالْحَرْفُ إِنْ فَرْدٌ وَإِنْ رُكِّبْ فَقُلْ   تَنْبِيهُ جُمْلَةٍ ذَا عَرْوٍ نُقِلْ

فَإِنْ يُنَوَّنْ بَعْضُ مِمَّا فَمَا   فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلَنْ بِالْأَلِفْ

وَبَعْضُهُ مُرَتَّبٌ تُوجَدُ مُكْتَفَا   لَوْ كَانَ بِالْأُخْرَى وَضْعًا وَنَمَا

فقل على الأول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا

باب ان الواو ياء اي والضمة كسرة لنظيره الواو بعد الضمة لا يجوز بقاؤها لعدم النظير اذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة

بابدال الواو ياء على لغة من لا ينتظر ... فتقول ... بعد الضمة والواو ... نظير كسرة

والتزم الاول في كمسلمه وجوز الوجهين في كمسلمه

والتاخر ... الاول اي

فتقول يا مسلم بالضم ... يا مسلمة ... المذكوره ... الاسم الذي فيه تاء التانيث للفرق

علم رجل ... فتقول يا مسلم ... والضم

ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو احمدا

ويشترط الترخيم الضرورة ثلاثة شروط احدها ان يكون صالحا للنداء ذكره في الضرورة الثاني ان يصلح الاسم للنداء وهذا ... من قال ... النظم والثالث ان يكون اما زائدا على الثلاثة او بتاء ... وذكرهما ... من قول الناظم نحو احمدا

الاختصاص

الاختصاص كنداء دون يا ... كأيها الفتى بإثر ارجونيا

وقد يرى ذا دون أي تلو أل ... كمثل نحن العرب أسخى من بذل

التحذير والإغراء

إياك والشر ونحوه نصب ... محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لإيا انسب وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

إلا مع العطف أو التكرار ... كالضيغم الضيغم يا ذا الساري

وشذ إياي وإياه أشذ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا

اسماء الافعال والاصوات

ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه

وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر

قوله خلافا للكسائي ظاهره ان خلافه [illegible] بشرط [illegible] علي اكثر من حرف احترازا من [illegible]

ويفعلان اسما من عنى عليكما ... وهكذا اذا بما معلوما

[illegible]

كذا ان وربه ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين

[illegible]

وما تنوب عنه ثم كملا ... لها وأخر ما للذي فيه العمل

[illegible]

قوله وقد التزم ذكرهم ومنه يعلم مع ما بعده ان اسم الفعل باعتبار الاعراب والبناء ثلثة اقسام قسم يجب فيه الاول وقسم يجب فيه الثاني وقسم يجوز فيه الوجهان كما مثلت الشارح

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

في بيان اسماء الاصوات فقال

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ ... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

نونا التوكيد

للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبن واقصدنهما

يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب او شرطا اما تاليا

او مثبتا في قسم مستقبلا وقل بعد ما ولم وبعد لا

وغير

وغيرِ إمّا من طوالبِ الجزا   وآخرَ المؤكَّدِ افتحْ كابرُزا

وشكلَه قبلَ مضمرٍ لينٍ بما   جانسَ من تحرُّكٍ قد عُلِما

والمضمرَ احذفنَّه إلّا الألفْ   وإن يكن في آخرِ الفعلِ ألفْ

يعني ادوات الشرط

الفعل

بالنون

اي آخر المؤكد

ذلك الضمير

فاجعله منه رافعاً غير اليا ... والواو ياءً كاسعيَنَّ سعيا

واحذفه من رافع هاتين وفي ... واوٍ ويا شكلٌ مجانسٌ قُفي

نحو اخشيِنْ يا هندُ بالكسر ويا ... قومُ اخشوُنْ واضمم وقِسْ مُسَوّيا

ولم تقع خفيفة بعد الألف *** لكن شديدة وكسرها ألف

وألفا زد قبلها مؤكدا *** فعلا إلى نون الإناث أسندا

واحذف خفيفة لساكن ردف *** وبعد غير فتحة إذا تقف

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

ما لا ينصرف

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

قال

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

وَوَصْفٌ اَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْاِسْمِيَّةْ

فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

وَمَنْعُ

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

وَلِاجْتِمَاعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

وَاعْتَلَّ إِلَّا مِنْهُ كَالْجَوْرِيِّ رَفْعًا وَجَرًّا الزم لِسَانَهُ

وَلِمُرِيدِ الْجَمْعِ شِبْهٌ قَفْيٌ كَمُوَصِّي الْمَنْعِ

وَأَنِّثْ يَا أَوْ هَا الْحَقُوا فَالْأَنْصَرُ مَنْعُهُ فَقُو

والعلم

قوله والظروف نحو صباحا ومساء اي انيف صباحا ومساء
ثم ازيلت الواو ثم ركبت قوله والاحوال نحو
سكنت الدار بيتا بيتا متلاحقا البيت
البيت بالاخر او شغرا بغرا اي متفرقين ه
صبان ملخصا

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا

بعلبك ... وحضرموت ... التركيب ... النصري ... فانه [illegible] الثلاثة ه
... كما تقدم نظيره ... الجزء الثاني ... والظروف ... والاحوال ... بخلاف الاسنادي فانه محكي ... والثاني ... [illegible]

وذكر بعض ان في اصبهان كسر الهمزة وفتحها بالباء والفاء فهذه اربع لغات ه وقال عياض فتح الفاء ... ويقولون اصفهان ... حاملوني ه

كذاك حاوي زائدي فعلانا كغطفان وكاصبهانا

[illegible]

كذا مؤنث بهاء مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقى

[illegible]

فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ   أَوْ زَيْدٍ اسْمِ امْرَأَةٍ لَا اسْمِ ذَكَرْ

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ   وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ   زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

كذاك ذو وزن يخص الفعل او غالب كأحمد ويعلى

وما يصير علما من ذي ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف

والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد او كثعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر … إذا به التعيين قصداً يعتبر

وابن على الكسر فعال علما … مؤنثاً وهو نظير جشما

عند تميم واصرفن ما نكرا … من كل ما التعريف فيه أثرا

وما يكون منه منقوصاً ففي إعرابه نهجَ جوارٍ يقتفي

ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفْ ذو المنعِ والمصروفُ قد لا ينصرفْ

إعراب الفعل

ارفعْ مضارعاً إذا يُجرَّدُ من ناصبٍ وجازمٍ كتسعدُ

وبلن انصب وكي كذا بأن لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد

وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا

ونصبوا

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليمين وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا

وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عدم

فاعلم ان لأن ثلاثة احوال احدها لزوم الاظهار واليه اشار بقوله وبين لا ولام جر [illegible] لزوم الاضمار

لا فأن اعمل مظهراً أو مضمرا
وبعد نفي كان حتماً أضمرا

كذاك بعد أو إذا يصلح في
موضعها حتى أو الا أن خفي

وبعد حتى هكذا إضمار أن
حتم كجد حتى تسر ذا حزن

وتوحي ختاما او مقولا بزعف الصب المستقبلا

يكون بها بحو او نفي كل مخصص في عمم بنسبتها يصيب

ولو كان نفي مفهوم كالابد الا تنظر الى بحي

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

والفعل بعد الفا في الرجا نصب
كنصب ما إلى التمني ينتسب

وإن على اسم خالص فعل عطف
تنصبه أن ثابتا أو منحذف

وشذ حذف أن ونصب في سوى
ما مر فاقبل منه ما عدل روى

قوله ومن ثَمّ اي من اجل انفراد لم بما ذكر اللازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان متفرع على ...

عوامل الجزم

بِلا ولامٍ طالبًا ضَعْ جَزْمَا ... في الفِعْلِ هكذا بِلَمْ ولَمَّا

واجْزِمْ بِإنْ ومَنْ وما ومَهْما ... أيٍّ مَتى أيّانَ أيْنَ إذْ ما

وحَيْثُما أنَّى وحَرْفٌ إذْ ما ... كإنْ وباقي الأدَواتِ أسْما

تعليق

فعلين يقتضين شرطٌ قُدِّما يتلو الجزاءُ وجواباً وُسِما

وماضيينِ أو مضارعينِ تُلفيهما أو متخالفينِ

٧٠

وبعد ماضٍ رفعُكَ الجزا حسنْ ورفعُهُ بعد مضارعٍ وَهَنْ

وفي ترتب فاحتما بجو الو ... ايتا تفعل ... شرطا الا في غيرها ان تجعل

وتحذف الفاء آذا المبتدا ... كلا تجبن اذا التام مكافاة

ولفعل تعن ان يقترن ... بالفا او الواو او ثلثة مع

ويجزم

وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ اِثْرَ فَا ... اَوْ وَاوٍ اِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي اِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا اَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم

فصل لو

لو حرف شرط في مضي ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

وهي

وهي في الاختصاص بالفعل كإن ... لكن لو أن بها قد تقترن

وإن مضارع تلاها صرفا ... إلى المضي نحو لو يفي كفى

أما ولولا ولوما

أما كمهما يك من شيء وفا ... لتلو تلوها وجوبا ألفا

وحذف ذى الفا قل فى نثر اذا ... لم يك قول معها قد نبذا

اي حذف هذه الفاء للضرورة كثير كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ه وبها قطعه

اي طرح نحو ما بعد اما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله فان كان معها قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه كقوله فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم

قوله لولا ولوما شرع في ذكر ... فقال

لولا ولوما يلزمان الابتدا ... اذا امتناعا بوجود عقدا

اي يجب ان يليهما المبتدأ بعدهما او الخبر ه

اذا عقدا اي ربطا امتناع جوابهما بوجود تاليهما نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقال ... للتحضيض ه

وبهما التحضيض مز وهلا ... الا الا واولينها الفعلا

اي ... بهما التحضيض ه

وذن

قوله قبل ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط ان ذكر على جهة الاولى والاحسن وانه يقع الا تقول زيد الذي ضربته ... على الجواز المتبرد افاده المرادي

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الإخبار بالذي والألف واللام

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّ

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادْرِ المَأْخَذَا

[illegible]

بِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ المُثْبَتِ

يعني الموافقة

[illegible]

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

أي الاسم الذي

[illegible]

كذا المعنى بالمبنى في بعض شرطه فراعها احفظ

وخبر باب عسى بعضهما يكون فيه الفعل قد تقدما

أن صح مفعول مصدر الا لم يصح فاعله فبطل

وَإِنْ يَكُنْ مَا رُفِعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

العدد

ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَةْ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةْ

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف

وأحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر

وقل لدى التأنيث إحدى عشره والشين فيها عن تميم كسره

ومع غير أحد وإحدى ... ما معهما فعلت فافعل قصدا

اي الخلط في العشر
حال تركيبه مع اثنين
والتنبيه ما فوقهما الى التسعة
ما فعلت فيهما حال تركيبه مع
احد واحدى في اسقاطها التاء
في المركب واثباتها في المؤنث
تقول ثلاثة عشر رجلا وثلث
عشرة امرأة وكذا الى تسعة
عشر رجلا وتسع عشرة امرأة

أشار بقوله ... في المذكر ... المؤنث ... الجزء الاول

ولثلاثة وتسعة وما ... بينهما إن ركبا ما قدما

اي ولثلاثة ... لما كان مع العشر
اي الذي ... الى الثلاثة
مبتدأ ... بالفعل ... وما في ما
اي فعلت ... منعلق ... معطوف
وفعلت ... موصول مفعول فافعل
كذا ... في البيت الاول
سقاطها في المؤنث
الثاء في ...

وأول عشرة اثنتي وعشرا ... اثني إذا أنثى تشا أو ذكرا

لفظاً
لفظاً

واليا

وليالِي التي فتحٍ أمرِ فتحٍ لقيتْ ‏ أفتح تجمي سوهما ألف

منه

هذه الثناعشر

ومن لغةٍ لتسعينا ‏ بوجهٍ كأربعينا

تنوّنه

مع التشبيه

عدد منصوب

أي مركب ثالث ليلة

عشرين دينارا

وتسعة وتسعين

اثنا عشر

تسع

وتسعون

ومن وامرئ كان مثل هما ‏ وبين شرف وسوفهما

الجلالتين

تسعة عشر

وإن أضيف عدد مركب يبق البنا وعجز قد يعرب

وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعل من فعلا

واختمه في التأنيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا

وإن

وإن ترد بعض الذي منه بُني تُضِف إليه مثلَ بعضٍ بيِّنِ

اي كنت ثانيهما او ثالثهم ... تضيف ... زيادة في التشبيه ... قال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة ... ثاني اثنين ... قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ... اي بعض جماعة مخصوصة ... يجب اضافته ... الحكم ... الثالث ان تستعمل مع ما دونه ...

وإن ترد جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ فحكمَ جاعلٍ له احكما

الرابع ان تستعمله مع العشرة ... ابانه الكسائي ... يقال ثالث ... ثلثة بالنصب ... عماد على واحد ... اي فاحكم له ... فتعين اضافته ...

وإن ترد مثلَ ثاني اثنين مركَّباً فجئ بتركيبين

أو فاعلاً بحالتيه أضف ... إلى مركب بما تنوي يفي

تقول حادي احد عشر ... ثالث
عشر بحذف العشر من الاول استغناء
على الثاني فيخرجه
الاول لزوال التركيب
وهو المراد بقوله

وشاع الاستغنا بحادي عشرا ... ونحوه وقبل عشرين اذكرا

حادي عشر احد عشر
اي يجاء في الجزء من المركب
الاول والعشر ... الثاني
فيعربان لزوال التركيب
فيجري الاول على مقتضى
... الثاني بالاضافة
ويحكي بعضهم بناء الثاني
... ربما دونه ... ولا
بقياس على هذه الوجه لقلته
وزعم بعضهم انه يجوز بناءهما
وهو مردود لانه لا دليل عليه
على ان هذا بين الاسمين
... في تركيبهما ...
فيما اذا اعرب
الاول

وبابه الفاعل من لفظ العدد ... بحالتيه قبل واو يعتمد

كم وكأي وكذا

مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا   مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا   إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ   أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

ككم كأيّن وكذا وينتصب ... تمييز ذين أو به صل من تصب

الحكاية

احك بأيٍّ ما لمنكورٍ سُئل ... عنه بها في الوقف أو حين تصل

ووقفاً احك ما لمنكورٍ بمن ... والنون حرّك مطلقاً وأشبعن

وقل

وقل منان ومنين بعد لي ... ألفان كابنين وسكن تعدل

حكاية المثنى المذكر ه

في النصب والجر كما تقول لي منان ه

كما تقول منين بعد قولي ه

وتعدل بسكون النون الأولى لا يحكى بها إلا وقفا فالوقف متضمن الساكن فلتا حركتا في النصب للضرورة ه

وقل لمن قال أتت بنت منه ... والنون قبل تا المثنى مسكنه

ويجوز أن يحكى على لغة التثنية وتقول في حكاية تثنية المؤنث منتان ومنتين بسكون النون الأولى أيضا وإليه أشار بقوله ه

والفتح نزر وصل التا والألف ... بمن بإثر ذا بنسوة كلف

وتأمن موقوف مسكنا ... ان تجاور تقوم وقطنا

بعنادك بالخيال النصب حالي خفيا لات

نعت لمقدم اللفظ جمع قطن مثنى ان تولى قطنا منعوقه والمجرور القوم المرفوع في حكاية قلت

قال في المصباح قطن بالمكان يقطن من باب قتل ... وقطنا

[illegible]

وتصل فاقتضى الأمر يتلف ... وناد من في الطرف يعرف

لتنزل مما ها هنا الى جميع الاحوال

[illegible]

ولعمر الخبير بعد مرة ... ابر ببساط وفي بما قرا

من بعد ذلك بالحجاز اهل لغوي عجمي

اي يعني

الثانية

التأنيث

علامة التأنيث تاء أو ألف ... وفي أسامٍ قدّروا التا كالكتف

ويعرف التقدير بالضمير ... ونحوه كالرد في التصغير

ولا تلي فارقةً فعولا ... أصلا ولا المفعال والمفعيلا

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

وكن باشتها امر مباني في الحي ... ونبذ وضع اريحي والطول

ومطمر وفن نعيمها ... او مصنف وصغير كشعي

وكن بامر سهو بسيط ... ذكر وتشي مع اللغى

كذاك الخماسي مع اشتقاق   وعن لغيو هند استنادا

بها فعالاً افعلالاً مثلث العين وفعلالا

ثم تفعال افعلال افاعيل   وفاعال افعوعل فعيال مفعو

السادس   التاسع   السابع

وطلق

ومطلق العين فعالا وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا

المقصور والممدود

إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر

كفِعَلٍ وفُعَلٍ في جمعِ ما   كفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نحوُ الدُّمى

وما استحقَّ قبلَ آخرٍ ألِفْ   فالمدُّ في نظيرهِ حتماً عُرِفْ

كمصدرِ الفعلِ الذي قد بُدِئا   بهمزِ وصلٍ كارْعَوى وكارْتأى

والعادم

قوله حالا ان من المستتر في [illegible] [illegible] لم يجعلهما حالين من الضمير في العادم العائد على ال مع انه سالم من مراعاة بعض الاقوال وجيا بزيادة العادم كالموصوف

وَنُعِمَ النَّظَرُ إِذَا قَصُرَ وَذَا ... مَبْنِيٌّ كَالْمَجَازِ وَالْمُنْتَهَى

مُقَصِّرٌ ذَا الْأَمْثَالِ مُطَّرِحٌ ... عِنْدَ الْعَالِمِ يَخْتَلِفُ يَقَعُ

كَيْفِيَّةُ تَشْبِيهِ الْمَفْهُومِ فِي وَجْهِهِمَا مُخْتَلِفًا

آخِرُ مَخْصُوصٍ شَبِيهٍ ... إِنْ كَانَ عَنْ تَشْتَمِرُ بَيِّنَا

قوله كمتى) وفي كلام الشارح كابن الحاجب والمكودي وغيرهما التصريح بأن الألف فيها مجهولة الأصل وقال المرادي أنها أصلية اه

كذا الذي اليا أصلُهُ نحو الفتى ... والجامدُ الذي أُميلَ كمتى

في غير ذا تُقلَبُ واوًا الألفْ ... وأَوْلِها ما كان قبلُ قد أُلِفْ

وما كصحراءَ بواوٍ ثُنِّيا ... ونحوُ عِلباءٍ كساءٍ وحَيا

بواو

أي علامة التثنية وهي الألف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر

ومقتضى القياس ... جوازهما ... ومقتضى القاموس

١٢

بألف وهمز وما ذكر غير ... صح ما شذ على نقل قفي

ومنته المقصور جمع على ... حد المثنى ثابتا كملا

والفتح في مثل مسعى ما عرف ... وإن جمعته بتاء وألف

وألفًا اقلب قلبه في التثنيه ... وتاء ذي التا ألزمنّ تنحيه

والسالم العين الثلاثي اسمًا أنل ... إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثًا بدا ... مختتمًا بالتاء أو مجرّدا

وسكّن

وسكّن التالي غير الفتح أو خفّفه بالفتح فكلًّا قد رووا

ومنعوا اتباع نحو ذِرْوَة وزُبْيَة وشذّ كسر جِرْوَة

ونادرٌ أو ذو اضطرار غير ما قدّمته أو لأناسٍ انتمى

جمع التكسير

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

ان كان

إنْ كانَ كالعَنَاقِ والذِّرَاعِ في ... مَدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحْرُفِ

احترز از الشرط الثاني وهو كونه اسما خلافا للصفة نحو شجاع

وغَيْرُ ما أفْعُلُ فيه مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاثي اسْماً بأفْعالٍ يَرِدْ

وغالِباً أغْنَاهُمُ فِعْلانُ ... في فُعَلٍ كقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

٨٠٠

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ اوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ اعْلاَلِ

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

وَفُعَلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فُقِدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ ... وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

في نحو رامٍ ذو اطّرادٍ فُعَلَه *** وشاع نحو كاملٍ وكَمَلَه

يعني فُعَلَة بضم ففتح مطرد في جمع وصف معتل اللام لمذكر عاقل كرامٍ ورماة وقاضٍ وقضاة وغازٍ وغزاة

يعني ان فَعَلَة بفتحتين شائع في الوصف المذكر الصحيح السالم كساحر وسحرة وبارّ وبررة

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِنْ *** وهالكٍ وميّتٍ به قَمِنْ

لفُعْلٍ اسماً صحّ لاماً فِعَلَه *** والوضعُ في فَعْلٍ وفِعْلٍ قلّله

وفَعَل

وفُعَّلٌ لفاعلٍ وفاعلهْ ... وَصْفَيْنِ نحوُ عاذلٍ وعاذلهْ

ومِثْلُهُ الفُعَّالُ فيما ذُكِّرا ... وذانِ في المُعَلِّ لامًا نَدَرا

فَعْلٌ وفَعْلةٌ فِعالٌ لهما ... وقَلَّ فيما عَيْنُهُ اليا منهما

وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

وَفِي فَعِيلٍ وَصْفِ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

وشاع في وصفٍ على فَعْلانا وأنثيَيْهِ أو على فُعْلانا

ومثلُه فُعْلانةٌ والزَمْه في نحو طويلٍ وطويلةٍ تفي

وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كَبِدْ يُخَصُّ غالباً كذاك يَطَّرِدْ

وفُعْلٌ اسْماً مُطْلَقَ الفا وفَعَلْ *** لَهُ ولِلْفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ

وشاعَ في حُوتٍ وقاعٍ مَعَ ما *** ضاهاهُما وقَلَّ في غَيْرِهِما

وفَعَلاً اسْماً وفَعِيلاً وفَعَلْ *** غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلانٌ شَمَلْ

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلّ ... لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ ... وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ

وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

لفاعل وصفا لمؤنث نحو ه

لغير عاقل نحو ه

اسما او صفة نحو ناصية كاذبة خاطئة ه

كما كان غائبا وسابق وشاهد لانها صفات لمذكر عاقل ه

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ ... وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

كسحابة ورسالة وذوابة وصحيفة وحلوبة ه

أي مزال التاء

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

واجعلا

وبعد تعالى غير نسب بجوده كالكرسي يسع العبد

والمراد بشبه ما يا له في اللغة والهيئة وان خالف في الوزن نحو فعائل وفعالة

وبعد ثالث الف منطقا بجمع أو تثنية التقي

فرعيا ورعيا مضى جزاء انتهاء بالفيا

والرابعُ الشبيهُ بالمزيدْ قد يُحذَفُ دونَ ما به تمَّ العددْ

وزائدَ العادي الرباعي احذفهُ ما لم يكُ ليناً إثرَهُ اللذْ خُتِما

والسينَ والتا من كمستدعٍ أزِلْ إذ ببنا الجمعِ بقاهما مُخِلّ

قوله في كونهم اسم الميم اولى في كونه كل من الهمزة والياء
اه حشي

وَلَمْ يُرَ فِي نِسْوَاةٍ الْبَقَا ‏ وَلِمَوْقِفِ الْيَتْمِ مِثْلُ اسْتَبْقَا

وَلِلْيَاءِ آلْوَاوُ فِي آلْخُمَّ مِلْ ‏ لِحَيْزَبُونٍ فَوْكَرُوتَمَا

وَخَيْزَرَى وَمُرِيدِ سِرَنْدَى ‏ وَكُلُّ مَا أُلْحِقَ كَالْعَلَنْدَى

التَّصْغِيرُ

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

وجائز

وجازَ تعويضُ يا قبلَ الطرفْ ... إن كان بعضُ الاسمِ فيهما انحذفْ

وحائدٌ عن القياسِ كلُّ ما ... خالفَ في البابينِ حكماً رُسِما

لِتِلوِ يا التصغيرِ مِن قبلِ عَلَمْ ... تأنيثٍ او مَدَّتِهِ الفتحُ انحتمْ

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

[illegible]

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

[illegible]

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

[illegible]

وهكذا زيادتا فعلان   من بعد اربع كزعفرانا

وقدر انفصال ما دل على   تثنية او جمع تصحيح جلا

والف التانيث ذو القصر متى   زاد على اربعة لن يثبتا

وعند تصغير خماسي بثالثه بُيَيْنُ البين كسر والحيد

ثالثه الف وخامسه الف الثانية المقصورة

بحذف الالف الاولى وابقاء الالف الثانية بنيت

بحيد اي تقول

بحذف الف الثانية وقلب الالف الاولى ياء وادغام ياء التصغير فيها

وإن رد ثانيا لينا فقلب فقيمة صير ونصيب

اصله واو فانقلبت الفا كبير

في باب ايا فانقلبت واو لكسر ما قبلها

اوالفا كنيب

ناب او اصله همزة

فانقلبت ياء كذيب

في ذيب او اصله حرف

ولا يتبين انقلابه كطاقة

وشذ عيين وخثير في عين للجمع فرد التصغير علم

والالف

اذا قيل علم ثم عقب بعده بالكاف ... فالظاهر التمثيل اه

والالفُ الثاني المزيدُ يُجعلُ ... واواً كذا ما الاصلُ فيهِ يُجهلُ

وكمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما ... لم يحوِ غيرَ التاءِ ثالثاً كما

ومن بترخيمٍ يُصغِّرُ اكتفى ... بالاصلِ كالعُطيفِ يعني المِعطفا

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَسِنْ

حال كونه ثلاثياً ... سنينة في سن ودار دويرة واذن اذينة وعين عيينة وجبيرة وجبيلة ... التاء بجميعها ⊙

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

المذكور ⊙ المؤنث

وذلك كاسم الجنس الذي يميز واحده بالتاء ⊙

ست وتسع ... لتوهم الجمع ... فلا تلحقهما التاء ... خميس ... تسيع ⊙

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

اي التاء ⊙

وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

النَّسَبُ

يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ ... وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

قوله يعني أن يصح ... مختار القلب فلا يصح الحذف في الف الاصلي فقوله وللاصلي الخ استدراك مما فهم من قوله ما لها
فيفهم من قوله ان كلا من القلب والحذف يحسنا ويختار في الف الالحاق وليس كذلك الا ان القلب يعتمى ويحسن
ويختار في الف الالحاق ايضا والحذف ليس بحسن ولا مختار فالحسن والاختيار والاعتماد كلها الفاظ
مترادفة فلا اعتراض على الشارح رحمة الله عليه ١٢

وإن تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واواً وحذفها حسن

ألف التأنيث

لشبهها الملحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يعتمى

أي تشبه ألف التأنيث

والألف الجائز أربعا أزل كذاك يا المنقوص خامسا عزل

والحذف

وحذف في اليا [illegible] عاقب فتح ثالث بعد

فقلب بعض مبتدأ بغير همز يعني صفة ثالث يعني أنه الألف المقصورة إذا وبعد المنقوص كانتا ثالثة بجر قلبهما إلى الواو بتخفيف وعصوي عمّي

[illegible]

وأو قلب [illegible] وعين فعل [illegible]

يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه لئلا تستولي الكسرات

يعني إذا قلبت واوا أنه ياء المنقوص مثالنا

[illegible]

وقل في نحو مرمي [illegible] في [illegible] استعمال مرمي

[illegible]

ونحو فتى ياتية مزدوة	وانيب عنه قلب

وعلم حرف النسبة المشددة	ومثل ذا في جمع تصحيح وفي

ثلث من نحو حطيت ف	وظاء في ممدوة الف

وفعلى

وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ ... وفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

بأن تحذف منه تاء التأنيث أولاً ثم تحذف الياء ثم تقلب الكسرة التي قبلها فتحة فتقول في حنيفة حنفي وفي صحيفة صحفي ه

بأن تحذف منه أيضاً التاء أولاً ثم تحذف الياء فتقول في جهينة جهني وفي قريظة قرظي وفي [illegible] ه

وألحقوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيا ... من المثالين بما التا أُوليا

من متعلقة بعريا والباء متعلقة بألحقوا يعني ألحقوا فعيلاً وفعيلاً معتلي اللام خاليين عن التاء بفعيلة وفعيلة في حذف الياء منهما وقلب الكسرة في الأول فتحة نحو علي فتقول علوي وقصوي فإن كانا صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء كثقيف وعقيل فتقول ثقيفي وعقيلي ه

وتمَّموا ما كان كالطويلة ... وهكذا ما كان كالجليلة

بغير حذف ه

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوِ ابْ ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

فيما

فيما سوى هذه بالرسم انسابنا تنون ... مما مر ليس بحذف كعنبال شمال

أي ... للفصل ... أو عين ... أو عين البقى

منسب الحذف لنسبه البعض ... ومنا حذف ... لعنبال ... تبعه منافى

[illegible]

وغير اللام ما منه خذ ... نحو النصارى يذكر دون الف

[illegible]

في جمع تصحيح في التشبيه ... وتحو آيت وجاءت توفية

وبأخٍ أختاً وبابنٍ بنتاً ... أَلحِقْ ويونسُ أبى حذفَ التا

وضاعفِ الثانيَ من ثنائي ... ثانيهِ ذو لينٍ كَلا وَلائي

وإن يكن كشيةٍ ما الفا عدم ... فجبرُه وفتحُ عينِه التُزِم

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

يعني انك اذا اردت النسب الى الجمع رددته الى المفرد ثم نسبت اليه فتقول في النسب الى الفرائض فرضي وفي ... [illegible] او نحو ... [illegible]

فان شابهه بان يكون ... [illegible] كانصار ... [illegible] نسب الى لفظه ... [illegible] ابابيلي والضمير ... [illegible]

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ ... فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

[illegible]

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

[illegible]

الوقف

تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قُلِبْ

وحذف

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما ... لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ويجوز اثباتها كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وما لهم من دونه من وال فان كان المنقوص منصوبا ثبت ياؤه نحو رأيت قاضيا

وغير ذي التنوين بالعكس وفي ... نحو مر لزوم رد اليا اقتفي

من المنقوص المرفوع والمجرور

اسم فاعل من ارى

فالوقف تقول هذا المري ومررت بالمري

وغيرها التانيث من محرك ... سكنه او قف رائم التحرك

الوقف

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا

مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلاَ

والنقل للبعض نظير مستمع ... وذاك في الملأ ويوحى مستتبع

في الوقف يا نسأل سهل ... أن يرى ... وصل

وقل إذا جمع تصير وما ... هما ... بالعكس انتمى

ونفي بلستَ على الفعلِ المعتلِّ ‏ بجزمٍ آخرٍ كالعظم تعرى

تقول أعطه

الفعل المعل بحذف آخر للجزم

ويحتمُ ما في سوى العرف كيخ ‏ بجزمٍ وقد ما في سواه تعوّا

تقول

وما في الأشمنا بحرف حقيقٍ ‏ ألفها وليا المهمات تقف

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

الإمالة

وهي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة فإنما كان يعبر عنها بالألف إذ ذهبت بها إلى جهة الياء كالفتى وإنما تمال الفتحة وبينهما كلمة ولها أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب ۞

400 الألف المبدل من يا في طرف أمل كذا الواقع منه اليا خلف

دون مزيد أو شذوذ ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما

وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت كماضي خف ودن

كذاك تالي الياء والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها ادر

كذاك ما يليه كسر او يلي تالي كسر او سكون قد ولي

كسرا وفصل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله لم يصد

وفخّم الاستعلا المفخّم يكتفي   من بين يا وبالله اكتفى

الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف

إن كان ما يكف متصل بعد   أو بعد حرف وبحرف فصل

كذا إذا وقف مما لم ينكسر   أو يسكن اثر الكسر كالمطروح

وكذا

وكفٌّ مستعيرٌ ينفقُ بأسرِ الغمامِ كما اجفو

وكلُّ السببِ متصلٌ وكلُّ قولٍ وقفٍ ما ينفصلُ

وقد أمالوا التابسَ ذا عَ سوءِ العمادِ وتلا

وَتُمِّمَ مَا أُمِرْنَا تَمَكُّنَا   نُكْ غَيْنُ دُونَ سَمَاعِ هَاءٍ وَغَيْرَنَا

وَفِي الْفَتْحِ كَسْرٌ آنِفًا عَنْ ظَهْرِ   أَمِلْ كُلَّ الْيُسْرِ يَكْفِ مِنَ الْكُلَفِ

لَدَى الَّتِي يَلِيهَا التَّأْنِيثُ فِي   وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

التصريف

وهو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالاول كتغيير المفرد الى التثنية والجمع والتصغير والنسب وتغيير المصدر الى الفعل والوصف والثاني تغيير قول وغزو الى قال وغزى ولهذا بين التغيير من الاحكام كالتخفيف والاعلال وسيأتي تلك الاحكام علم التصريف ولا يدخل التصريف في حروف ولا فيما اشبهها اي الحروف اشار بقوله

حرفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرفِ بَرِي ... وما سِواهُما بتصريفٍ حَرِي

من الاسماء المتوغلة في البناء والافعال الجامدة ه‍ اي التصريف ه‍ يعني انه المختص اتصالا بالزيادة حالة وليعتد لانقلاب البنية فيهما البنية حالة الى حالة اخرى فيجري عليه التخفيف بحسب الملحوظة ه‍

اي حقيق بسبب ه‍ اي الحرف وشبهه ه‍

وليس ادنى من ثلاثي يُرى ... قابلَ تصريفٍ سوى ما غُيِّرا

بعض ما ثبت بفعل بحذف كان نحو يد ودم وقد سمع على زيادة احرف كثيرة في الافعال على بعض الاسماء على مدى ثنائية اسماء نحو زيد فيصير بالعملية التشارك بحوله ه‍

ومنتهى اسمٍ خمسٌ ان تجرَّدا ... وان يُزَدْ فيه فما سبعًا عدا

حروف ه‍ في الاسم ه‍ اي تجاوز

وغير ذي الثلاث في فتح وضم وكسر وذو تسكين ثانيه تعم

وفعل اهمل والعكس نقل لقصد تخصيص بفعل

في فتح وضم وكسر الثاني فعل ثلاثي وذو فتح وضم

ومنها اربع اجزا وزيد فيه ستاعه فما

لسمر جحز باعي فعلا ونعلا وفعلا وفعلا

ومع فعلن فعلا وان علا ثم فعلن نحو فعلنا

كذا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌ وما ... غاير للزيد أو النقص انتمي

[illegible]

والحرف إن يلزم فأصل والذي ... لا يلزم الزائد مثل تا احتذي

[illegible]

بضمن فعل قابل الأصول في ... وزن وزائد بلفظه اكتفي

[illegible]

وقال للأمر إذا أماني ارعبعر فانشق

وإن يكن الرائين معتق فاتبع في الجمع الأمثل

وأبنيتنا في صحو ومسمر ونحو الخلف كلامم

تقعلل

إنك إذا

ملحقة

ا
ه

تاليتي

تالثة

جمع
ه

فالفعل مضارع حيث نشأ   منا كزائد بحيرمين

مفعول لقوله

صفة للالف

ولياء لكن الى واو بمثل تقعا   كما هما في يدعو ويرمي وقعا

حال من تقعا

وهكذا امر منهما قد سبقا   ثلاثة تأصيلها تحققا

الالف للتثنية

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

والهاءُ وقفًا كلِمَه ولم تَرَه ... واللامُ في الإشارة المشتهِرَه

وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثبت ... إن لم تَبَيَّن حُجَّةٌ كحَظِلَت

فصل في زيادة همزة الوصل

للوصل همزٌ سابقٌ لا يثبتُ ... إلا إذا ابتُدي به كاستثبتوا

وهو

وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ۞ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا ۞ أَمْرُ الثُّلَاثِي كَانْصُرْ وَاقْصِدْ بَدَا

وَفِيهِمِ ابْنُ ابْنِهِمِ انْ تَسْمَعِ ۞ وَبَيْنَ أَمْرِي وَتَابِي تَبَعِ

واحرف الابدال ثلثة اقسام الاول ما يكون بدلا ومبدلا منه والثاني ما يكون بدلا ولا يكون مبدلا والثالث ما يكون مبدلا منه ولا يكون بدلا الا نادرا كذا في التصريح ١٢

وَهَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

الإبدال

أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

والمدُّ زِيدَ ثالثاً في الواحدِ همزاً يُرى في مثلِ كالقلائدِ

كذاك ثاني لَيِّنَيْنِ اكتنفا مَدَّ مفاعلٍ كجمعِ نَيِّفا

وافتح وردَّ الهمزَ يا فيما أُعِلّ لاماً وفي مثلِ هراوةٍ جُعِلْ

وَهَمْزًا اَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الْاَشُدْ

وَمَدًّا اَبْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ اِنْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ

اِنْ يُفْتَحْ اِثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا وَيَاءً اِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمّ ... وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا وَأَؤُمّ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

في آخرٍ أو قبلَ تا التأنيثِ أو زيادتَيْ فَعْلانَ ذا أيضًا رأَوْا

في مصدرِ المعتلِّ عينًا والفِعَلْ منه صحيحٌ غالبًا نحوُ الحِوَلْ

وجمعُ ذي عينٍ أُعِلَّ أو سَكَنْ فاحكُمْ بذا الإعلالِ فيه حيثُ عَنّْ

وصححوا

وصحح فُعَلة وفي فِعَل ... وجهان والإعلال أولى كالحِيَل

والواو لاما بعد فتح يا انقلب ... كالمعطيان يرضيان ووجب

إبدال واو بعد ضم من ألف ... ويا كموقن بذا لها اعترف

وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليَا مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ ... كَذَا اذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

وان

وإن تكن عينًا لفُعْلى وَصْفا ... فذاك بالوجهين عنهم يُلْفى

فصل

مِن لامِ فَعْلى اسمًا أتى الواوُ بَدَل ... ياءٍ كتَقْوى غالبًا جا ذا البدل

بالعكسِ جاء لامُ فُعْلى وصفا ... وكونُ قُصْوى نادرًا لا يَخْفى

فصل

انيسكن النسا بتفرق وانسالا وفرعوعنا

فياء الو واقلبن مدا وشده معطي ما دري سما

فرباء او وبحرا املا الفاب بعد فتحه متصلا

ان

إن حرك التالي وإن سكن كف　　إعلال غير اللام وهي لا يكف

إعلالها بساكن غير ألف　　أو ياء التشديد فيها قد ألف

وصح عين فعل وفعلا　　ذا أفعل كأغيد وأحولا

وَإِنْ لِمَعْنَى التَّفَاعُلِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

وقبل

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

فصل

في نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبله وذلك في أربع مسائل الأولى في الفعل وإليه أشار بقوله

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

وَمَفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّ

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

فصل

ذُو اللِّينِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا ... وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

طَاتَا

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالًا بَقِي

فصل

فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ... احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا

الادغام

أول مثلين محركين في كلمة ادغم لا كمثل صفف

وذلل وكلل ولبب ولا كجسس ولا كاخصص ابي

ولا كهيلل وشذ في ألل ونحوه فك بنقل فقبل

وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر

وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر

وفي كل حيث من غير سكان لكونه مضمر الرفع قرينة

نحو لك تاما ما اشترى في جزم وجر غير شبه أمر قفي

وفي كل نبي في التعجب الدم ولثر ذا ما نصا في همر

وما

وبما جمعته فيه كمل نظما على حسب ما اشتمل

منتخب الخلاف في الكافية أحصى كما اقتضى عنا بلا اختصار

فالحمد لله مصليا على محمد خير نبي أرسلا

وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة

تمت قصيدة الألفية بعون

الله الملك الوهاب

برحمتك يا أرحم

الراحمين

آمين

الكلام وما يتألف منه

أقلّي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن

قالت بنات العم يا سلمى وإنن ... كان فقيرا معدما قالت وإنن

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

المعرب والمبني

والله أسماك سُمًا مباركا ... آثرك الله به إيثاركا

فأما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

بأبه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

دعاني من نجد فإن سنينه ... لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ ... أبًا برًّا ونحن له بنين

شديد القوة

رُبَّ حيٍّ عرندسٍ ذي طلالٍ ... لا يزالون ضاربين القبابِ

وماذا يبتغي الشعراءُ مني ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين

على أحوذيين استقلت عشيةً ... فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ

أعرف منها الجيدَ والعينانا ... ومنخرين أشبها ظبيانا

تنورتُها من أذرعاتٍ وأهلُها ... بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي

رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مباركًا ... شديدًا بأعباء الخلافة كاهلُه

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي ... بما لاقت لبونُ بني زيادِ

النكرة والمعرفة

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاكِ ديّارُ

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

فوي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

عندي اصطبار وأما أنني جزع يوم النوى فلوجد كان يبريني

أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ　　إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ　　فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً　　فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ　　وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

قَالُوا أَتَعْرِفُ مَا الْمَنَازِلُ مِنْ مِنًى　　وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا　　فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ　　بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَادِمِ

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ　　بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا　　وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ بَاقِيَا

مرضعة

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَصَيْتُ صَائِمًا

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

إِذْ يَقُلْهُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ حَرِيٌّ أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَا

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

أَوْ تُخْلِني بِرَبِّكَ العَلِيِّ   إِنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً   لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

أَمِنْ نَظْرَةٍ يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا   أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

إِنَّ الرَّبِيعَ الجَوْنَ وَالخَرِيفَا   يَدَا أَبِي العَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجُبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ   فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ   وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

شلت يمينك إن قتلت لمسلما   حلت عليك عقوبة المتعمد

بأنك ربيع وغيث مريع   وأنك هناك تكون الثمالا

علموا أن يؤملون فجادوا   قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

وصدر مشرق النحر   كأن ثدياه حقان

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب   فمحذورها كأن قد ألما

ويوما توافينا بوجه مقسم   كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

إن الشباب الذي مجد عواقبه   فيه نلذ ولا لذات للشيب

هذا لعمركم الصغار بعينه   لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

لا نسب اليوم ولا خلة   اتسع الخرق على الراقع

وما هجرتك حتى قلت معلنة   لا ناقة لي في هذا ولا جمل

فلا

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً علي وتحسب

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

متى تقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما

أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا

قالت وكنت رجلاً فطينا هذا لعمر الله إسرائينا

فيه أن اسمها وهو لفظ سفاهة ليس قبيحاً في ذاته وإنما [illegible]

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها تهدي إلي غرائب الأشعار

وما عليك إذا أخبرتني دنفاً وغاب بعلك يوماً أن تعوديني

أو منعتم ما تسألون فمن حد ثتموه له علينا العلاء

أنبئت قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن

خبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى   لنفسِكَ العذرَ في إبعادِها الأملا

لا يَركنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ   يومَ الوغى متخوِّفاً لحِمامِ

لئنْ كانَ بردُ الماءِ هيمانَ صادياً   إليَّ حبيباً إنّها لحبيبُ

غافلاً تعرضُ المنيّةُ للمرْ   ءِ فيُدعى ولاتَ حينَ إباءِ

تقولُ ابنتي إنّ انطلاقَكَ واحداً   إلى الرَّوعِ يوماً تاركي لا أبا ليا

رهطُ ابنِ كوزٍ محقبي أدراعِهم   فيهم ورهطُ ربيعةَ بنِ حذارِ

لقي ابني أخويهِ خائفاً   مُنجديهِ فأصابوا مغنما

أصِخْ مُصيخاً لمن أبدى نصيحتَهُ   والزمْ توقّيَ خلطِ الجدِّ باللعبِ

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي   وهل بدارةَ يا للنّاسِ من عارِ

فلمّا خشيتُ أظافيرَهم   نجوتُ وأرهنُهم مالكا

ع الأظفار وجمع ظفر ويراد بها الشوكة والقوة وقيل المراد بالأظافير الأسلحة ه

[illegible]

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ　لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا　لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

دَهْرَ الشِّتَاءِ وَلَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً　وَالصَّبْرُ فِي السَّبَرَاتِ غَيْرُ مُطِيعِ

كَالسَّبْتَرِ الْوَرِقِ الْبِيضِ أَبًا　وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا　وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلَا

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ　رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى　وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلَا　وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا　يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا　بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

شربن بماء البحر ثم ترفعت … متى لجج خضر لهن نئيج

وكم موطن لولاي طحت كما هوى … بأجرامه من قلة النيق منهوي

فلا والله لا يلفى أناس … فتى حتاك يا ابن أبي زياد

ربه فتية دعوت إلى ما … يورث الحمد دائبا فأجابوا

خلى الذنابات شمالا كثبا … وأم أوعال كها أو أقربا

ولا ترى بعلا ولا حلائلا … كه ولا كهن إلا حاظلا

وإني لتعروني لذكراك هزة … كما انتفض العصفور بلله القطر

إذا رضيت علي بنو قشير … لعمر الله أعجبني رضاها

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب … عني ولا أنت دياني فتخزوني

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط … كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ولقد

قوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم والتمائم جمع تميمة وهي تعويذ تعلق على صدر الانسان وقد نهى عنها النبي عليه حيث قال من علق تميمة فلا اتم الله له ويد وقيل هي خرزة واما المعاذات اذ اكتب فيها القرآن واسماء الله تعالى فلا بأس بها ام حاشي مراح ه

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا ... كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ ... لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيِلِ

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

أَنَّى الْفَوَاحِشُ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ ... وَلَدَيْهِمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمَالُ

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى   وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

دعوت لما نابني مسورا   فلبى فلبي يدي مسور

على حين عاتبت المشيب على الصبا   وقلت ألما أصح والشيب وازع

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا   في النائبات وإلمام الملمات

ألا تسألون الناس أيي وأيكم   غداة التقينا كان خيرا وأكرما

فأومأت إيماء خفيا لحبتر   فلله عينا حبتر أيما فتى

وما زال مهري مزجر الكلب منهم   لدن غدوة حتى دنت لغروب

فريشي منكم وهواي معكم   وإن كانت زيارتكم لماما

لعمرك ما أدري وإني لأوجل   على أينا تعدو المنية أول

ولقد سددت عليه كل ثنية   وأتيت نحو بني كليب من عل

فقط

فساغ الي الشراب وكنت قبلا ... اكاد اغص بالماء الزلال

اكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

فرشني بخير لا اكونن ومدحتي ... كناحت يوما صخرة بعسيل

كما خط الكتاب بكف يوما ... يهودي يقارب او يزيل

نجوت وقد بل المرادي سيفه ... من ابن ابي شيخ الاباطح طالب

وفات كعب بجير منقذ لك من ... تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

سبقوا هوى واعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

قد كنت داينت بها حسانا ... مخافة الافلاس والليانا

ضروب بنصل السيف سوق سمانها ... اذا عدموا زادا فانك عاقر

اخا الحرب لباسا اليها جلالها ... وليس بولاج الخوالف اعقلا

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَّقُوا عِرْضِي   جِحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا   وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ   غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا   كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيًا   كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

جَزَى اللّٰهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ   رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا   وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةُ هِنْدٍ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى   وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً   فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

ولو

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

وَرَجِي الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا ... أَبُو حُجُرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ ... أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا ... أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

يا ابنتي لا زلت فينا قائما   لنا امل في العيش ما دمت عائشا

اطوف ما اطوف ثم اوي   الى بيت قعيدته لكاع

تضل منه ابلي بالهوجل   في لجة امسك فلانا عن فل

درس المنا بمتالع فابان   فتقادمت بالحبس فالسوبان

يا لقومي ويا للامثال قومي   لاناس عتوهم في ازدياد

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب   يا للكهول وللشبان للعجب

يا يزيد يا امل نيل عز   وغنى بعد فاقة وهوان

ألا يا قوم للعجب العجيب   وللغفلات تعرض للاريب

يا عجبا من هذه الفليقة   هل تذهبن القوباء الريقة

يا ربنا اليوم على المسير   سيري واشفاقي على بعير

حمل

فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خل بالعقيق نواصله

يا حسن هذا الشجر وماء ... عاعيت لو ينفعني العيعاء

هلا تمنن بوعد غير مخلفة ... كما عهدتك في أيام ذي سلم

فليتك يوم الملتقى ترينني ... لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم

أفبعد كندة تمدحن قبيلا

يا صاح إما تجد في غير ذي جدة ... فما التخلي عن الخلان من شيمي

يمينا لأبغض كل امرئ ... يزخرف قولا ولا يفعل

قليلا به ما يحمدنك وارث ... إذا نال مما كنت تجمع مغنما

يحسبه الجاهل ما لم يعلما ... شيخا على كرسيه معمما

من يثقفن منهم فليس بآئب ... أبدا وقتل بني قتيبة شافي

لاتمين

فما كان حصن ولا حابس　　يفوقان مرداس في مجمع

أان تقرأن علي اسماء ويحكما　　مني السلام وان لا تشعرا احدا

اذن والله نرميهم بحرب　　تشيب الطفل من قبل المشيب

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها　　وأمكنني منها اذن لا اقيلها

لاستسهلن الصعب او ادرك المنى　　فما انقادت الآمال الا لصابر

وكنت اذا غمزت قناة قوم　　كسرت كعوبها او تستقيما

يا ناق سيري عنقا فسيحا　　الى سليمان فنستريحا

فقلت ادعي وادعوا ان اندى　　لصوت ان ينادي داعيان

الم تسأل الربع القواء فينطق　　وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

أبيت ريان الجفون من الكرى　　وأبيت منك بليلة الملسوع

ونزيد

قوله ومن ثم الخ وكثيرا ما يستعملون المتقدم ... وقد يتراءى انهم استعملوا للقريب فانهم يذكرونها واحدها ويقولوا على اثرها ومن ثم كان كذا وكذا فكأنهم نزلوا المتقدم منزلة
البعيد لانقضائه والفراغ منه او عدوا بعيد المنزلة باعتبار شرفه معنى ... فالشارح في ... ثم بالفتح

[illegible]

قوله والصلوة من الله الرحمة) اي وتفسير الصلوة من الله فلا يقال ان الصلوة اسم عين والرحمة اسم معنى فلا يجوز الاخبار ولا يقال الظرف
انه من الله حال وهو مبتدأ فلا يتأتى على مذهب الجمهور بل على مذهب سيبويه كما قاله الشرقاوي اهـ

قوله من الله) انما متعلق بمحذوف موصوف صفة للصلوة اي الكائنة من الله وهذا انسب بجانب المعنى وانما لم يقدر المتعلق نكرة على انه صفة
مع تصريح السعد في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده
بخلاف المعهود الذهني ولا على انه حال بناء على جواز انتصابها من المبتدأ ولا يرد عليه ان الحال قيد في عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لان
محل ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالابتداء او بناء على ان الصلوة لكونها مفسرة مفعول للتفسير معنى كانه قيل تفسير الصلوة لما قيل في مثل
هذا المقام من ان المقصود تفسير الصلوة من الله لا الصلوة حال كونها من الله وان كان المآل واحدا وقس على هذا امثاله وراع جزالة المعنى وان
احوجتك اليه زيادة تعديل في الالفاظ واسم الفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول
مع بعض صلته وانما ظرف لغو متعلق بالصلوة كما جوزه ابن السيد في قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد حيث قال وقد ذكر بعض الادباء
ان نحو القصة والشجاعة والحديث ونحوه يجوز اعمال معاني الخاص خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب
وهل اتاك نبأ حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز اعمالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن
ان يجعل قوله في المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدري اهـ ومنع الغزي ذلك ورد قياس الفصاحة على القصة
ونحوها بابداء الفرق وذلك كله يقال في قول الشارح هنا او متعلق بما اشتملت عليه الجملة وان كان جزآها جامدين من نسبة المسند
الى المسند اليه وحمله عليه كون المسند اليه هو المسند وذلك معنى للفعل كما في الحفيد والخطائي وغيرهما ويرد ذلك على جعل الجملة العامل المعنوي
في الابتداء والخبر قال الشبراملسي واورد على من جعله ظرفا لغوا متعلقا بالنسبة انه لا نسبة بين المعرف والمعرف لعدم الحكم بينهما والا كان قضية
ولو سلم فهي اي النسبة غير مستقلة ولذا اسمى اهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة واداة فلا يجوز اعمالها واجيب بان اهل الادب يجوزون
اعمال غير المستقل حتى جوزوا اعمال حرف التشبيه في هذا بعلي شيخا اهـ فتأمل اهـ وبهذا يظهر ما في خط بعضهم من الاقتصار اهـ
فان قلت كيف تكون الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار مع حصرهم الموضوع اللغوي في الدعاء بخير او في الدعاء مطلقا اجيب بانهم
اصطلاحي بالنسبة للمعنى الشرعي فلا ينافي وجود معنى آخر كالرحمة قوله ومن الملائكة الاستغفار اي اذا اضيفت اليهم كما يقال فيما قبله وفيما بعده
قال الرشيدي في حاشيته على المنهاج للنووي رضي الله عنه ينظر ما معنى استغفارهم له صلى الله عليه وسلم الذي الكلام فيه مع ان الاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم
فان قلت المراد بالاستغفار بالمعنى اللغوي الذي هو طلب الستر وقصد الحيلولة بينه وبين الذنب فيرجع الى العصمة قلت بعد تسليمه انما يظهر
في استغفارهم له في حياته اما بعد وفاته فلا وان كان خفيا لانه ليس فيها تكليف فان قلت المراد من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع
قلت فما حكمة المغايرة في التعبير بين دعائهم ودعاء المؤمنين اهـ بحروفه واجاب البجيرمي ونص عبارته واجيب عن اصل الاشكال
بانه من باب حسنات الابرار سيئات المقربين اهـ اي ان الامر الذي وقع منهم سهوا او على وجه النسيان او على وجه الاباحة
معصية بالنسبة الى درجاتهم ومراتبهم العلية بمعنى انه لا يناسب ولا يليق تلك المراتب اهـ او المراد من الاستغفار طلب التوفيق
مرتبة السامية التي بعدها او المراد من الاستغفار الاستغفار للامة لاجل النبي اهـ افاده بعض المشايخ اهـ فتدبره

حال جوهر اللفظ ومادته لغة ومن اصله وفرعه الاشتقاق ومن هيئته التصريف ومن حال اجزاء التركيب ومن حاله مطابقته مقتضى حال المعاني ومن اختلاف التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان ومن محسنه البديع ومن وزنه العروض ومن اخر الموزون القافية ومن كيفية النطق الخط وترتيب فرض الشعر ومن كيفية انشاء من خطب والرسائل ومن كيفية ايراده في الكتابة على الخط فهذه اثنا عشر علما ينقسم اليها علم العربية والعروض وفرض الشعراء العروض وتمييز الموزون من غيره وكون الشعر يعرف به كيفية انشاء الموزون المقفى السالم من العيوب بناجي ده

قوله والصلوة من الله الرحمة) ظاهره انها اصل الرحمة وعليه فيشكل العطف في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لان العطف يقتضي المغايرة ويجاب بان العطف في الاية للتفسير وبعضهم فسر الصلوة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف في الاية من عطف العام على الخاص ولم يفسر الشارح كذلك لعله لما فيه من البحث بان تلك المقرونة بالتعظيم لخصوص المقام النبوي وليس من جملة المعنى الموضوع له اه باجوري على شرح الشنشوري بتغيير يسير

قوله الرحمة) وقيل مغفرة وقيل كرامة وقيل ثناء ه عند الملائكة ووجه الاستوى للاول ان الرحمة رقة في القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلا يناسب تفسير الصلوة بها بل بالمغفرة عليه وعليه فالعطف في الاية من عطف المغايرة فلا اشكال فيها اصلا ولكن يأتي اشكال اخر وهو انه لا معنى للمغفرة فيها ويجاب بانه جمعت فيها لتعددها بعدد الذنوب المغفورة والمراد بالمغفرة بالنسبة للانبياء رفع درجاتهم لا محو الذنوب لاستحالتها في حقهم ولذلك يقولون المغفرة لا تستدعي سبق الذنب هـ منه بتغيير يسير والتفسير الثاني وهو قريب من الاول كما قال الشيخ الامير بل هو قريب مما قبله باعتبار تفسير المغفرة برفع الدرجات ووجهه بعضهم بان الرحمة بمعنى الرقة في القلب مستحيلة والمغفرة تشعر بالذنب فلا يليق تفسير الصلوة بذلك بل بالكرامة والتفسير الثالث وجهه بعضهم بان الرحمة بمعنى التراحم مستحيلة والمغفرة موهمة للذنب والكرامة نوع من الكمال والنبي صلى الله عليه وسلم قد اجتمعت عليه الكمالات كلها فالانسب ان تفسر بالثناء عليه عند الملائكة ورد بان ما من كمال الا وخزائنه اعلى منه اهـ

قوله واله المستكملين) الاولى ان يقول وعلى اله ليكون فيه رد على الشيعة لانهم ينكرون دخول على بين محمد وبين اله ويقولون في ذلك حديثا وهو من فصل بيني وبين الي بعلي لم ينل شفاعتي واهل السنة يدخلون على بينهما ويقولون لا نسلم صحة هذا الحديث لانه لم ينقل عن الثقات ولو سلم صحته فالاشتباه انما نشأ لهم من وضع حرف الجر موضع الاسم العلمي والمراد من الحديث ان من فرق بيني وبين الي بعلي رضي الله عنه ورجحه على ابي بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما كما هو مذهب الشيعة لم ينل شفاعتي فيكون المراد منه ذم الشيعة فيكون عليهم لا لهم اهـ نفيس فاحفظه ١٢

قوله مضيئا) [illegible] الانشائية لا تقع حالا الا بالتاويل [illegible] الا انها [illegible] وهو لا يكون انشاء [illegible] قلت [illegible] ويجوز يكون انشاء
على الاصح [illegible] غلب [illegible] النعت لانه قيد والقيود [illegible] مع [illegible] والانشاء [illegible] لكن [illegible] بالالفاظ [illegible] افاده

قوله (احمد ربي الله) لما كان مضمون البسملة التبري من القوة والاعتراف بان الفعل انما هو بمعونة [illegible] الله [illegible] يعني
ان يشكر ما يدل على شكره والثناء عليه حيث ان الامر كله منه واليه وانما يتم باسمه [illegible] وصفه [illegible] ١٢
من الائمة على البسملة لانه مبدا حمد او العمل على الاقتصار عليها [illegible] الاكمل ولكون كان الاولى التعقيب بالحمد [illegible] الفصل بينهما
بين البسملة [illegible] كما قال غيره ويجاب بما قال المحقق فراجعه اه افاده الامير على شرح الملوي على رسالة [illegible]

قوله تفضيلا على) اخذه من قوله [illegible] خاتمة [illegible] اعتراض [illegible] الناظم [illegible] فاضلا [illegible] ليس مقصودا
[illegible] انما المقصود [illegible] مغلطا [illegible] من باب [illegible] انما [illegible] ١٢ [illegible]

قوله [illegible] [illegible] من اسماء الذات [illegible] من اسماء [illegible] الرب
[illegible] عليه [illegible] على [illegible] لكون حمد [illegible] مقابلة النعمة [illegible] شاكرا [illegible] اه
[illegible] قد علم [illegible] محمد [illegible] الانشاء [illegible] لا الاصل [illegible] لا يخفى اه
[illegible] ١٢
قوله قال محمد [illegible] الرحمن [illegible]
[illegible] نحو العلماء [illegible] الاستغفار [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] التوبيخ [illegible] لقول ابن ادهم
[illegible] الهي عبدك العاصي [illegible] ذلك [illegible] عامية وخاصية فالعامية [illegible]
اجراء [illegible] المصنف [illegible] نفسه ويجوز ان يكون [illegible] المذكورة [illegible] اه فاحفظه [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] بمعنى حكم وبمعنى [illegible] وبمعنى [illegible] وبمعنى [illegible] جهل [illegible] حكم [illegible] اجتهد
[illegible] وقال [illegible] جهل [illegible] والمراد هنا [illegible] اه قوله خير مالك) [illegible] استعمال افعل التفضيل [illegible] شروط
[illegible] تضيف [illegible] الاضافة [illegible] افضل [illegible] زيادة [illegible] المضاف [illegible]
[illegible] احسن [illegible] افضل [illegible] لا تضيف الى جماعة [illegible] داخلا
[illegible] المفضل [illegible] ولا يرد [illegible] على هذا التفضيل الشيء على نفسه [illegible] الى المضاف اليه فقط
[illegible] المقصود تفضيله على من يشاركه في هذا المفهوم فلا يلزم التفضيل على نفسه والاظهران ما [illegible] من الاول كذا حققه البعض
[illegible]
[illegible] في مثل هذا التركيب اه
[illegible]
[illegible]
[illegible]

باب العلم

قوله ثم من جهة المعنى) اعلم ان مذهب الناظم ان علم الجنس معرفة لفظا ونكرة معنى وان مذهب الجمهور انه معرفة فيهما ورد مذهب الناظم بامور منها ان
تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلمه في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى ايضا اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم اى ترجيح
الشيئ بلا مرجح ومنها ان تفرقة النحاة بين علم الجنس واسمه تؤذن بانه معرفة معنى ايضا كما اشار اليه س بما حاصله ان علم الجنس
موضوع للماهية باعتبار حضورها اى تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له او شرط قيل الثاني هو الصحيح وان اسم الجنس موضوع
للماهية بلا قيد اصلا من حضور او غيره وان لزمه الحضور الذهني ايضا لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كما في الاول وان شئت قلت
ان الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى ان
تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ المقصود في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة واسم
الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى ان الصدق هو المعتبر الملحوظ المقصود في وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا
غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من ال والاضافة اه ثم ان ظاهر كلام الشارح على مذهب الجمهور ولعله جرى عليه مع ان
الاولى الجري على مذهب الناظم كما هو اكثر عادته في غير موضع لكونه مذهبهم ودائر مفهوم عندهم كما عرفت قبل فقوله مدلول شائع كمدلول النكرة
تفسير لقول الناظم عم وقوله لا يختص به واحد بعينه بدل او عطف بيان على الجملة قبله وقوله لانه يحتمل ان يكون علة لقوله وهو عم
فما هو متعلق به ويجوز ان يكون متعلقا بقوله شائع او بقوله لا يختص اذ المحذوف كما هو ظاهر فلا تنافي بين العلة والمعلول
لان معنى قوله مدلول علم الجنس شائع كمدلول النكرة في الاستعمال اى لا يختص به واحد بعينه كاسامة فانه يطلق على كل اسد
باعتبار استعماله على الماهية المعينة ذهنا لانه انما يعين مسماه تعيين المعرف بال الجنسية او الحضورية كالرجل فانه لا يختص به
واحد بعينه كزيد وعمرو وبكر وغيرهم بل صالح لكل من حضر منهم ولكنه اذا استعمل في معين لم يشاركه غيره كالضمير وكالموصول واسم
الاشارة بخلاف علم الشخص فانه موضوع لمعين ولا يستعمل في غيره وحاصل الكلام ان علم الجنس يوافق علم الشخص في حكمه اللفظي
ويخالفه في حكمه المعنوي لان علم الجنس لا يعين مسماه الا تعيين ذي الاداة الجنسية او الحضورية وقد عرفت ان ذا الاداة فيه
عموم باعتبار ذاته وان لم يكن فيه عموم بسبب الاستعمال وعلم الشخص ليس فيه عموم باعتبار ذاته ولا بالاستعمال فاعرفه فان قلت فعلوم من
قولهم ومن التفرقة المتقدمة ان علم الجنس معين في الذهن اى ذهنا الموافق للناظم قولان وان تعيينه مستفاد من جوهره لا من
التعيين مع ان ظاهر قوله تعيين ذي الاداة خلافه كما قال الاشمامي اجيب بان معنى قوله تعيين ذي الاداة اى تعينا مثل
مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد وهو حقيقة او الفرد الحاضر اه قيل ويمكن حمل كلام الشارح على مذهب
الناظم بان يقال ان التشبيه في قول الشارح كمدلول النكرة مع انه نفس مدلولها لملاحظة حق التعريف في اللفظ بان يسلط النفي في قوله
لا يختص للعلة والمعلول والمناسب فاللام في قوله لانه علة للنفي اى يختص فهو متعلق به فالمعنى لا يختص به واحد بعينه ولا يعين
مسماه تعيين ذي الاداة الجنسية او الحضورية ولا يكون قوله اسامة اجرأ من ثعالة بمنزلة الاسد اجرأ من الثعلب في الاول وهذا اسامة
مقبلا بمنزلة هذا الاسد مقبلا وبان يقال ان تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية او الحضورية مستفاد من فحوى الكلام ومقتضى المقام كما استفيد من
نحو هذا الرجل وهذا الاسد الحضور ومن نحو اسد اجرأ من ثعلب الحقيقة مع انهما نكرتان اتفاقا اه والله اعلم اه

والحال سبعة انواع الاول دائمة والثاني حال منتقلة والثالث حال متواطئة والرابع حال مؤكدة والخامس حال مترادفة والسادس حال
متداخلة والسابع حال مقدرة اهـ من ذريعة الامتحان

الكلام وما يتألف منه الكلام

قوله (وما موصولة) ويجوز ان يكون موصوفة ويرجح الاول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه لان الاصل في العطف الاتحاد تعريفا وتنكيرا واعترض على جعلها موصولة بانه يجب في الصلة ان تكون معهودة عند المخاطب قبل الاخبار والمخاطب بهذه المقدمة المبتدئ وهو لا يعرف من اي اشياء يتألف الكلام واجيب بان الصلة معهودة بالنسبة الى من عرف الاشياء الذي يتألف الكلام منها والمبتدئ موثوق عليه وهو يتنبه اه قوله (وهو مشتق من الكلم) كذا ذكره غير واحد كالمحقق التفتازاني في اوائل شرح العقائد ما نصه استبعد بعض المحشين اشتقاق الكلام من الكلم بمعنى الجرح تبعا للرضي الاسترابادي لكن لم يذكر الرضي مستند الاستبعاد وقد استند المحشي اليه ان الكلام لم يستعمل بمعنى الجرح بناء منه على ان المراد الاشتقاق الصغير اذ يعتبر فيه التوافق في المعنى والحروف الاصلية بترتيبها وليس مرادا من قال ان الكلام مشتق من الكلم بمعنى الجرح الاشتقاق الاكبر ولا يعتبر فيه الا التناسب في المعنى ويكتفي فيه بالتوافق في بعض الحروف كثلم وثلب ووجه التناسب بينهما ان الكلام يؤثر في الفؤاد كتأثير الجراحة في البدن قال الشاعر وجرح اللسان كجرح البدن اه اح مرش اه قوله (واقل ما يتألف الخ) فاقل مبتدأ وما مصدرية او موصولة فعلى كونها موصولة والعائد محذوف تقديره اي يتألف منه الكلام ومن زائدة او بيانية وعلى الاول يكون اسمين خبر اقل وعلى الثاني يكون خبره كزيد قائم لا من اسمين لان مدخول من البيانية لا يكون خبرا فيكون حالا او صفة اه اح مرش ١٢

قوله (والا لقالوا) قال الدماميني ادخال اللام في جواب ان الشرطية ممتنع مع ان المصنفين فعلوه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد يحتج به كذا في الفصل الاخير من كليات ابي البقاء وفي حاشية الشهاب تحت قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى انهم لا ايمان لهم اي لا ايمان لهم على الحقيقة والا لما طعنوا الخ ما نصه وفي قوله والا لما طعنوا ادخل لانه ادخل اللام في جواب ان الشرطية وهو خطأ لكنه مشهور في عبارات المصنفين كما في شرح المغني وعندي انه ليس بخطأ لان المراد والا فلو كان لهم ايمان لما طعنوا الخ كما هو المعروف في تمهيد الاستدلال فاللام واقعة في جواب لو المحذوف للاختصار ولا مرد فيه اه حاشية سيد الامير اه اه

قوله (الحمد هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الاصح لا محل له من الاعراب ويصح ان يكون مبتدأ ثانيا والثناء خبره والجملة خبر الحمد هذا وقال في المغني زعم البصريون انه لا محل له من الاعراب ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس ويشترط ان يكون بلفظ المرفوع وان يطابق ما قبله فلا يجوز زيد اياه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله ان يكون مبتدأ في الحال او في الاصل وكونه معرفة انتهى مع تغيير في مواضع اه تشويق الخ اه

باب النكرة والمعرفة

قوله قدم الاخص الخ قال الشاطبي قول الناظم وقدم الاخص في اتصال وقدمن ما شئت في انفصال معناه ان الضميرين في الابواب الثلاثة اعني باب سال وباب كان وباب ظن يجب تقديم الاخص من الضميرين فيها حيث اتصلا ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل احدهما فتقول على الاول اعني حال الاتصال سلنيه وكنته وخلتنيه وعلى الثاني سلني اياه وكنت اياه وخلتني اياه وسلنيه اياي وكان اياي وخلته اياي ويلزم من ذلك انه يشترط لجواز الوجهين في الابواب الثالث تقديم الاعرف وانه اذا تقدم غيره تعين الانفصال اه وتبين على التصريح واما غير الابواب الثلاثة فضابطه ان يرفع احد الضميرين في غير باب كان كضربتنا فعلونا فيجب اتصال الضميرين وتقديم المرفوع وان كان انقص لجبره لكونه كالجزء بجزء من العامل فلا يجر المنصوب من الاتصال على اصل الضمير بلا معارض بخلاف الابواب الثلاثة فان قلت قد يشكل على في مسألة ضربكاه مع تقديم غير الاعرف نحو الاخوة كانوا اياهم فلم لا يجوز الاتصال اذ المرفوع كجزء من العامل ولهذا اجاز ... جيب الاخوة ضربوكم قلت ... بالفرق بين باب كان وغيره لان ... باب كان يجب الانفصال فيه لو عاية حق تجبر فنظرنا فيه الى كراهة تقديم الاعرف وان كانت خفيفة لكونه مرفوعا فاوجبنا الانفصال نحو الاخوة كانوا اياهم وغيره لا تقتضي به فيجوز الانفصال فنظرنا فيه الى اصل وضع الضمير وهو الاتصال فاوجبناه نحو ضربوكم ولم ننظر الى كراهة تقديم غير الاعرف لكونها خفيفة لما تقدم ح اه احمد الشيرازي رحمه الله تعالى

هذا التوجيه وكان جزء والسعي ١٣

المعرب والمبني اه

قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغني عنه وذكر المصنف في الحواشي له فائدة اخرى وهي الاشارة الى انحصار علل
بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمي فائدة التصريح بمعنى المعرب وظاهر ما بطله اذ لا يلزم من كون المبني ما اشبه الحرف الشبه
المخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة بجواز ان يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يستوف ما يلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة اه
وهو في غاية الحسن اه حاشية

قوله على ما يجزم به مضارعه اي من السكون وحذف النون وحذف آخر الفعل فالسكون لكونه الاصل فيما ليس فيه مقتضى العدول عن السكون اليه لمجانسة المضارع وحذف
آخر الفعل فيما فيه مقتضى العدول عن السكون اليه كذا لكن هذا التقدير يدخل في الاول امر الاناث فانه مبني على السكون والامر المؤكد بالنون فانه مبني على السكون مقدرا مع انه خارج
كل منهما ليس مجزوما لبنائه كما صرح به كلام المصنف وظاهر عليه هذا ان المراد بمضارعه نوع لا شخص واي هذا اشار في التصريح بقوله المبدوء بتاء الخطاب اه شيخنا ٥٥٥٥

Scanned by CamScanner

قوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ) مفهومه انه في حال الفردرة يجيء المنفصل مع امكان المتصل وهو غير صحيح على مذهب الناظم من ان الفردرة ما وقع في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ويجاب بانه جرى هنا على مذهب جمهور من ان الفردرة ما وقع في الشعر وان كان للشاعر مندوحة اوانه لتوله وفي اختيار ودعلى بهذا يدل صنيع الاشموني حيث لم يأخذ له مفهوما وجعل الفردرة من اسباب عدم تأتي الاتصال وتبعه بعضهم اوانه لانه لا الاتصال عدم المانع في صناعة النحو الا ان البيت لا يتزن مع الاتصال والى هذا اشار ابن عقيل في شرحه حيث قال وقد جاء في الشعر الضمير منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا كقول الشاعر بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير اهـ ثم جواب الثاني لا يأتي على كلام الشارح حيث قال واما قوله وما اصاحب الى اخره فانه اخذ مفهوم قوله وفي اختيار ومل وعلى كلام المصنف على ثبوت قوله الآتي مع اختلاف وما نحو ضمنت اياهم الارض الفردرة اقتضت فانه موجود في بعض نسخ الالفية وعليه شرح الشارح اهـ احمد

اتفقوا على انه اذا دخل على ما لا ينصرف الالف واللام او اضيف انصرف ثم قيل السبب فيه ان الفعل لا تدخل عليها الالف واللام والاضافة فحينئذ دخولها على الا

قوله (خير مالك) والمالك المتصرف بالامر في الاعيان المملوكة كيف شاء مأخوذ من الملك بكسر الميم ابلغ منه ملك بكسر اللام وهو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين مأخوذ من الملك بضم الميم فبينهما العموم والخصوص الوجهي لان المالك يتصرف في الاعيان المملوكة ~~كيف شاء~~ مأمورة او لا والملك يتصرف في الاعيان المأمورة مملوكة او لا اه افاده شيخ الاسلام على البيضاوي فيجتمعان في امر تصرف في مملوك له وينفرد الملك في الامر المتصرف في غير المملوك له وينفرد المالك في تصرفه في الاعيان المملوكة له ووجه البلغية ملك دلالته على التعظيم من حيث انه الى العقلاء لا يقال ملك الدواب وانما يقال مالك الدواب اه بجيرمي على الاقناع اه

الابتداء

اعترض بان هذه الترجمة لم يوافق لعبارة احد من النحاة وبان في ما فارق بين الترجمة والمترجم له وكان باجوبة الاول انه مجاز لغوي مرسل من ذكر الملزوم وارادة اللازم وثانيا من اطلاق المصدر على اسم المفعول والثالث انها بالحذف والاصل جزء الابتداء والرابع انه من باب الاحتباك والاصل الابتداء والمبتدأ والخبر فاسقط المبتدأ من الثاني لدلالة ما بعده واسقط منه ذكر ذلك كله العلامة ابو سعيد ونكتة العدول عن العبارة المشهورة ما في الشباك وشفي في الجمع الخ

٣١

(الابتداء)

قوله وقال الكوفيون ترافعا الذي في الرضي وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقال بعضهم المبتدأ الاول يعني ما بين بالوصف المار يرتفع بالابتداء والخبر لما قال الخلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر لاشتماله الضمير فاعرابه جامد ايضا كما يجيئ اهـ ثم قال الرضي والعامل في المبتدأ الثاني مجرده عن العوامل للاسناد والخبر وعلى ما اخترنا في هذا العامل رافع هو وخاطب المبتدأ الاول وجزءه لان كل واحد منهما عمدة تقوم بالاخر فالمبتدأ والخبر اهـ احمد الشيرازي ١٢

قوله والمراد بالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه وهو غير الجملة وشبهها فيشمل المثنى والمجموع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه لم يكتف به الشارح بالمراد فان تبادر المراد في مكان الذي يتبادر رفعه بعكس المتبادر كما هنا وحيث اطلق المفرد فيتبادر الى المفرد في باب الاعراب وهو الى المفرد في باب الاعراب مقابل المثنى والجمع والجملة المشهور عند النحاة فالمتبادر الى المشهور فيخرج به المثنى والجمع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه فهذا غير جائز فيعرف ان ليس المراد بالشارح كما لا يخفى اعترض بهذا الحد بانه غير جامع لان المنقوص والمقصور والمبنيات غير داخل في هذا الحد لان تسلط العامل غير الموجودة فيهما كما لا يخفى واجيب عنه بان تسلط العامل موجود بحسب الاصالة وداخل في هذا لان عدم تسلط العامل على لفظه لمانع فيهما كما لا يخفى وقوله بحسب الاصالة بالاجابة غير ظاهر بالنسبة الى المبنيات غير ظاهر بالنسبة الى المنقوص والمقصود فيحتاج الى اخره وهو انه لم يمنع مانع فلا اعتراض في القيد بان الجملة داخل بهذا القيد في هذا الحد لان الجملة خارج بقوله بحسب الاصالة لان الجملة الاصالة في الاعراب خاص في المفرد لان الاعراب وضع للمفرد بل معنى التركيب المتبادر في الاسم فانه يتبادر في الجملة عارض فاصالة الاعراب خاص في المفرد كما لا يخفى بل الصواب ان يدخل وهذا الحد المنقوص والمقصور والمبنيات بقيد بحسب الاصالة فتامل قوله ما للعوامل فان اريد ما اللفظ ففيه اعتراض كبير عند اعادة الضمير في قوله على لفظه على لفظ اللفظ ولو قال الشارح في مكان على لفظه عليه لراجح لارادة اللفظ فقوله مع ما لا يخفى واجيب عنه بان الاضافة في قوله على لفظه للبيان فلا اعتراض فيه بانحاد المضاف والمضاف اليه بان في قوله على لفظه في ارجاع الضمير على ما والاستخدام وان اريد بما لما هو فيه على اي اعتراض فيه بان الاضافة اضافة العام على الخاص لان اللفظ عام والخبر خاص قوله تسلط على لفظه اي تأمل تلك لفظ اهـ

قوله اي نفس المبتدأ) المراد بالنفس ههنا ذات الشيء والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما قال ابن مالك في شرح التسهيل فانه لو كان المراد انها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة والخارج فكل خبر كذلك ليصح لحمل اهـ يس وبه تعلم ان المراد بالشأن هنا الحديث ونحوه وان المراد بجزء لفظ الجملة كما في منظمي اسم حسبي وقال البناني في حاشيته على مختصر السعد ولم يحتج الخبر الجملة هنا اي في قولك هو زيد قائم الى رابط لانه عين المبتدأ معنوي فحكم المفرد
 الشأن اي الحديث حد اللفظ اهـ احمد

قوله وابرزته) الضمير راجع لقوله ضمير مستكن وتضمينه ان ذلك خاص بالضمير في الخبر المفرد وليس كذلك بل يجب الابراز في الجملة ايضا نحو زيد عمرو ضاربه هو لان المحذور موجود فيها سيما في ويمكن ان المص اكتفى في الجملة بالعلم بالمقايسة كما اكتفى به في الحال والصفة والصلة ولا يختص الابراز بالمشتق منها بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما فيجب فيهما الابراز مطلقا عند البصريين ويشترط اللبس عند الكوفيين لوجوب المفرد وفي الجمع كما في الهمع قوله ليس معنا حاله محتملا اي ليس معنى الجزء هاهنا من ذلك المبتدأ بل كان صادرا من غيره وفي نحو الجليل قال الفارضي وفي هذا البيت بعض تعقيد ويتبين في الكافية اسهل من هذا انه قال وان تلي غير الذي تعلقا به وابرز الضمير مطلقا ثم استحسن مذهب الكوفيين فقال في المذهب الكوفيين شرط ذلك ان لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن اهـ

قوله اي الضمير المتصل وجوبا) المراد بالوجوب بالنظر الى الوصف مقابل الامتناع فيدخل تحت الوجوب والجواز على التوزيع اهـ

قوله اذا كانت الهاء للغلام) هذا التقييد للصحة وفي اي وانما ابرز الضمير هنا اهـ قوله واختار الناظم هنا في الكافية عبارة شرح ابن عقيل واختار المص في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وابرزنه مطلقا يعني سواء امن اللبس او لم يؤمن واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم اهـ

قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لان معناها غير معين والاخبار عن غير معين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية عبارة قوله والمبتدأ مخبر عنه) لا يخفى ان الكلام من قوله والخبر الى المتن النائدة الى آخر الباب في مبتدأ مخبر عنه وخبره اما الوصف المبتدأ فشرطه التنكير كما نصوا عليه لانه محكوم به لا عليه وكان هذا ان لا يشترط تنكير ولا تعريف كالفعل لكن لما لم يكن تجرد الاسم عنهما جرده عما يطرؤه ويحتاج الى علامة وهو التعريف قوله والاخبار عن غير معين لا يفيد لا يرد مجيئ الفاعل نكرة مع انه مخبر عنه في المعنى لتخصيصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه قال الصبان كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم عليه خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع انه مبحوث فيه بان اختصاص الفاعل بالحكم بعد حكم فيكون الحكم على مختص ولذا اختار الرضي ان الفاعل كالمبتدأ فيما مثل

اه احمد

قوله والاصل فيه الاخبار اى الارجح والاغلب فيها ذلك قوله لانها وصف لها الخ علل في التصريح بقوله لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لانه محكوم به اهـ واورد على التعليلين انهما جاريان في الفاعل ولم يتقدم واجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم ورتبة العامل قبل رتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه وبان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل اهـ احمد الشرازي

قوله الرافع لضمير المبتدأ المستتر كذا في التصريح اخذا من التوضيح وجرى عليه الاشموني وغيره تبعا للمصنف في الكافية كما علمت ولم يقيد بالمستتر جماعة منهم الجامي والرضي وعبارته ان كان الخبر فعلا له اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فهلا يجوز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول مع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدأ مقدما الخبر من انتهت قال عبد الغفور محشي الملا جامي من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل اهـ احمد الشرازي اهـ اهـ

قوله ويجب تقديم الخبر في اربع مسائل) قال الدنوشري ويجب تقديم الخبر ايضا اذا اقترن المبتدأ بفاء الجزاء نحو اما في الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم اشارة نحو هنا زيد وثم عمرو وكذا اذا كان الخبر كم الخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منه مع التأخير مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير نحو لله دره اذ لو اخر لم يفهم منه التعجب وكذا اذا استعمل في مثل نحو في كل واد بنو سعد اهـ بالمعنى من شرح الغنية الشيبطي اهـ سن على التصريح وزاد مثله وهي اذا وقع منذ ومذ اسمين وقيل انهما خبرين فيجب تقديمهما اهـ اح قوله اذ لو اخر لم يتعين الذي في الجامي اذ في التأخير لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتح لخفائها وفي الكتابة اهـ قال الرضي وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة ولم يرفع الفتح الخفيف اللبس لكون الموقع المكسورة لانه لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة ولا يرفع مجيئ خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن ان خبر بعد خبر ان المكسورة او يظن في الظرف فعلت بخبر ان واذا تقدم الخبر عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصول وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان لها العذر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غيراه ومثل يقال في الفرق بين المؤكدة والتي بمعنى لعل كما لا يخفى

اهـ احمد

[illegible]

قوله والرابعة قبل حال اي كائنة قبل حال والانسب بما مر ان يقول والرابعة ان يكون المبتدأ قبل حال لجواز ان متعلق الظرف خاص اي والرابعة مصنوعة قبل حال في وجودها فقوله الآتي بان يكون المبتدأ الخ مبني على هذا متعلق بمصنوعة المقدرة وعلى الاول بقوله لاتصلح الخ قوله مسد مسد الخبر اي الخبر الظاهري بالمباشرة وحقيقي بالواسطة كما يعلم مما يأتي قوله لاتكون اي لاتصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الخ اي لجريانها في المعنى على غيره والمراد لاتصلح خبرا بالنظر الى ذاتها كالمثال الاول او لقصد المتكلم كالمثال الثاني في غاية المقصود وجعله حالا من الحق فاندفع ايراد ان المثال الثاني في كلام الناظم يصلح الحال فيه للخبرية اه سجاعي قوله من المبتدأ الذي الخ اشار الشارح الى ان الذي صفة لمحذوف وفائدة الاتيان بهذه الصفة مع ان معناها معلوم بالعطف لان قوله وقبل حال معطوف على قوله بعد لولا لوجوب حذف الخبر معلوم منه ان الشرط ان لاتصلح الحال خبرا عن المبتدأ المحذوف الخبر وان صلحت خبرا عن غيره وليس الشرط ان لاتصلح للخبرية اصلا اه احمد الشيرازي ١٢

قوله والاصل حاصل اذا كان او اذ كان مستأنف ان حاصل الخ في الرضي والقرينة الدالة على تعين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين اي في مسائل ضربي زيدا قائما هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لايمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف والاصل عندهم ضربي زيدا حاصل اذا او اذ كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير وحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف العام مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لايكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة لم يسمع مع كثرة الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه وسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم الاصل حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولانظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دل عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما فالعامل في الحال حاصل والعامل في صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا فنقول حذفنا كائنا او حاصلا العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه اه احمد الشيرازي ١٢

قوله ولا يلي العامل معمول الخبر يعني ان كان واخواتها لا يليها معمول اخبارها مطلقا وذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها تصريح ويزيد
قال سم ومقتضاه منع جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الشاطبي لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه ولعل ان
هذا التقريب ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص
بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف اه ملخصا قلت ظاهر ايراد المص هذا في هذا الكتاب وهذا الحكم اذ تخصيصه بهذا الباب
بل قوله وظاهر الشاطبي البيت كالتصريح فيه وقال الرضي ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها وبين المرفوع بها بمعمول
الخبر الا بالظرف والجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله
من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان
زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا ووافق بعض البصريين ايلاء الجزء الاول
المنفصل بعد كان المعمول الفاصل وهو اذا لم ينفصل مجوز في المتصل نحو كان زيد ضاربا عمرا ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا
وما اوهم خلاف ذلك قدره البصريون ضمير الشأن اسما لكان واخواتها نحو زيدا الحمى تأخذ او كان زيد انا تأخذ الحمى قال فنا
فقد هذا اجوب حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان اه وما ذكره الرضي من الفرق بين الفعل
الفعل الناقص وغيره وهو المتجه عندي وقوله عمرا كان زيد ضاربا لعله تنظير لا تمثيل اه قوله واجازهما الكوفيون
اي ان يلي المعمول في معنى المعمول تصريح قوله وابو علي وابنا السراج اه وعصفور الاول اه واجازا ابو علي اه والاولى ان يقول
الشارح فالاول ابو علي وابن السراج وعصفور وانما اجازوا الاول لان المعمول من كمال الخبر وكانه جزء منه ولم يجوز الثاني اذ لا فصل بين
الفعل ومرفوعه باجنبي اه تصريح اه من ش

الفاعل

قوله والفاعل الخ اعترض عليه بان هذا التعريف الفاعل فلا يجوز فيه ذكر او لان ان يقال الممنوع او التي للتشكيك او للابهام وامثالها والتي للتقسيم فيجوز ادخالها فيه على ان المعنى المعرف قسمان قسم كذا وقسم كذا فان التي ذكره الشارح للتقسيم فلا يرد ما ذكر اه قوله او ما في تاويله معطوف على قوله اسم فيه ان الاصل في العطف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك ما هنا لان المؤول اسم اجيب بان المراد بالاسم المعطوف عليه وليس كذلك ما هنا لان الاسم الصريح والمؤول جملة اسمية او فعلية ظاهرا او من عطف الخاص على العام لكونه مهتما به قال اللقاني ما واقعة على لفظ وفي للظرفية وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول من جملة الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك ما بمعناه ثم لا يخفى ان تاويله مراد به معناه اللغوي من ترجيع اللفظ الى الاسم في الاول والفعل في الثاني باي وجه لا العرفي الذي هو ترجيع بالشكل من الفعل وحرف مصدري والا يخرج الفاعل الذي هو لفظ جملة كاعجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور ولو قال بدل ذلك وما يؤول لكان اظهر واخصر بالنسبة الى اداء المعنى المراد قوله اسند اليه) وانما افرد الضمير لكونه العطف باو وهو جائز عند البصريين خلافا للكوفيين وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين او التنويعية والتخييرية وغيرهما ومقتضى كلام م في باب المفعول فيه ان او اذا كانت للتنويعية لا يجوز الافراد وعليه افراد الضمير باعتبار كل واحد او المذكور اه قوله اسند اليه ايضا من على وجه الاثبات او النفي او التعليق او الانشاء كما في الصبان وغيره ولكن في هذا التعميم نظر بان الاسناد لا يشمل التعليق لان تعريفه من الاسناد ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد اجيب بان المراد بالاسناد هنا يطلق الضم والربط فاله الدنوشري فدخل الفاعل في نحو لم يضرب وان ضرب وخرجت المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحا مسندا اليها لا منصوبا بل متعلقا بها والمتبادر من الاسناد الاسناد اصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحروف لان الاسناد فيهما تبعي قال س على انما لا نسلم الاسناد في البدل بناء على ان عامله مقدر من جنس الاول قال العلامة المدابغي فالمنعوت لم يسند اليه اصلا وكلامنا فيه اه وانما يفيد التوابع لتوضيح المتبوع او تخصيصه او لتاكيده اه وقوله ~~فعل~~ فعل) والمراد الفعل الاصطلاحي لا الفعل الحقيقي الذي هو الحدث الذي تكرر قوله او ما في تاويله وكان ينبغي عليه ان يقيد الفعل بالتام ليخرج اسم كان واخواتها وافعال المقاربة الا ان يقال ان المتبادر من الفعل التام وقال م لا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بتقييد الاسناد اذ لم تسند اليه اصلا فانها الا حدث لها بل هو روابط وقيود للمسند وهو خبرها ظاهر وانما لم لها حدث ما مطلقا وهو الحصول والثبوت فلانه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافا لاسمها ومعنى كان زيد قائما حصل قيام زيد اه وفيه نظر لان الرضي صرح ان كان تدل على حدث يفيد الخبر فاذا قلت كان زيد قائما فكانك قلت حصل زيد اي ثبت زيد حصل القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل فكان مسندا لاسمها على تقدير مضاف قوله مقدم) قال اللقاني سيأتي ذكر في الاحكام فاخذه في الحد دور ورد ويجاب بان المأخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه اي المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم يندفع الدور بان يكون الحد لفظيا اي بالنسبة الى من عرف تم لفظا اسند اليه فعل مقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل اه وقال الشهاب ابن القاسم قد يجاب بمنع لزوم الدور لامكان التصور تقدم الفعل على اسم اسند اليه بدون تصور الفاعل تأمل اه وقد يرد الاعتراض من اصله بجعل قوله مقدم والصاي المحل مذكور الزيادة الوضوح لا من تتميم الحد لان المخرج بهما وهو زيد قام وقائم زيد خارج بقوله اسند اليه الخ اذ الفعل والوصف فيهما انما هما مسندان الى الضمير استشكل ما تقدم ابقول اهل المعاني ان في نحو زيد قام افادة تقوي المعنى بتكرر الاسناد فيقصد ان الفعل مسند الى زيد اجيب بان تكرر الاسناد بواسطة الاسناد الى الضمير بخلاف هنا لان المراد به هنا الاسناد بالمباشرة اه ش

قوله نحو خليفة الخ ظاهره انه لا يجوز فيه الجر وليس كذلك بل يجوز فيه النصب والجر لان محل وجوب النصب بما سوى التالو اذا لم يكن التالو
مما يفصل به بين المتضايفين وما هنا كذلك لان التالو هنا ورد في الارض مما يشبه الظرف وهو مما يجوز به الفصل بين المتضايفين كما صرح به
ابن عقيل في شرح قوله في شرح قوله فصل مضاف شبه فعل الخ اجيب بانه التمثيل مبني على القول بعدم جواز الفصل بين المتضايفين مطلقا ظرفا كان او غيره كما هو مذهب
جمهور وكما صرح به الشارح رح في شرح قوله فصل مضاف شبه فعل الخ او بان المراد بالوجوب بالنسبة الى هذا التمثيل عدم جواز العدول الى الجر وهو كذلك ما لم ترد قراءة
بالجر او بانه تمثيل للنصب بما سوى التالو بقطع النظر عن الوجوب او بان المراد بالوجوب بالنسبة الى التمثيل عدم الامتناع او بانه مبني على ظاهر المتن حيث لم يبين فيه محل وجوب النصب واما القول
بان التمثيل فرضي فيما لا يجوز تسيطر مثله في الصحائف كما لا يخفى اه فتدبراه

(في باب جمع التكسير) عرّف الشارح وهو ما تغير فيه بناء الواحد

وعرف الشمونى جمع التكسير هو الاسم الدالّ على اكثر من اثنين بصورة
تغير لصيغة واحدة لفظا او تقديرا (قوله هو الاسم الدال) قال البعض تبع لشيخنا
قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فان اخرج
بان تغييره لاخر واحده لا لصيغته ورد صنوان في صنو الا ان يقال ذلك
التغير في نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل ه
قوله ذلك التغير اي الذي في جمع المذكر السالم وقوله في نية الانفصال اي
فكانه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيرا اصلا وقوله لانه اعراب الكلمة اي
لاجل اعرابها اي واعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف
صادق على جمع المؤنث السالم اه وانا اقول الباء في قوله بصورة باء الالة
كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لان التغير فيهما
لا دخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزمها
التغير لا يقال يرد حينئذ صنوان لان الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه
من الزيادة لانا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التي منها
تلك الزيادة ه حسن ه

قوله على جهة التبجيل) على نجني مع متعلقه بالتشبيه والثالثة جهة لما بعده بيانية واحترز به لكنها كان على جهة الاستهزاء والسخرية بانه مخالف لما هو حاله او اعتقاده
لسانه وهذا الا انه يقتضي ان يحمد اللغوي يكون بغير القبيح لا باعتبار كل من فعل الحسان والاحكام الفاضلة من حيث انه كثير الشكل الا الشكل او وزاد بعضهم سواء تعلق
بالفضائل ام بالفواضل والفضائل جمع فضيلة وهي المزية القاصرة والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية هكذا افرق بينهما او اعرض بانه ان نظر الى المكات
فقاصرة في كل او الى متعلقه في كل فالاولى في الفرق بان الاولى هي التي يتعقل اتصاف الشخص بها وان لم يتعد اثرها للغير كالعلم الذي لم يعلم اتصاف الشخص
وان لم يعلم والثانية هي التي لا يتعقل اتصافه بها الا بتعدي اثرها للغير كالكرم اذ لا يعلم اتصاف الشخص به الا اذا عطي

هذا كتاب كشف النقاب عن وجوه الطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وازواجه
وذرياته واصحابه اجمعين وبعد فلما كان كتاب نزهة الطلاب في نظم قواعد
الاعراب لبعض الفضلاء المحققين والادباء العاملين ثقفين رحمه الله ونفعنا به كثير الفوائد
جليل العوائد قد حوى مع صغر حجمه من قواعد الاعراب لبابها وتضمن مع
اختصاره اصول احكامها وابوابها بكثرة انتفاع طلبة هذا الزمان ويرغب
في حفظه اهل الاوان اردت ان اكتب له شرحا ممزوجا بلفظه مبينا لمراده معينا
للحفظ مضموما اليه ما في اصله من الفوائد ومتمما لما لا بد منه من الاحكام و
القواعد وسميته بكشف النقاب عن نزهة الطلاب والله ارجو ان لا يخيب رجائي
فيه يوم الدين وان يسعدني بكرمه المبين وان يوفقني للصواب وان يمن علي بجزيل
الثواب انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم قال الناظم رحمه الله أقول بعد حمد ربي الحمد هو
الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم بسبب كونه منعما فبينهما عموم وخصوص من وجه لان الحمد لا يكون الا باللسان
ويكون في مقابلة نعمة وغيرها والشكر لا يكون الا في مقابلة نعمة ويكون باللسان والقلب
والجارحة فالحمد اعم متعلقا واخص موردا عكس الشكر ويجتمعان في ثناء باللسان

في مقابلة نعمة كما اذا اثنيت على زيد بالكرم في مقابلة كرمه فهو اعم من الحمد
مطلقا لشموله الثناء باللسان على ما لا اختيار للموصوف فيه كحسن الوجه
ورشاقة القد فان الوصف به يسمى مدحا لا حمدا والرب هو المالك وهو
في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف
به للمبالغة كالعدل او صفة مشبهة من ربه يربه فهو رب بعد جعل
المتعدي لازما بالنقل الى فعل بالضم كقولك نم ينم فهو نم سمي به المالك لانه
يحفظ ويربي ما يملكه ولا يطلق على غير الله تعالى الا مقيدا كقوله ارجع الى ربك والاحد
معناه في الاثبات الواحد واما في النفي فانه يعم القليل والكثير يقال ما في الدار احد اي ما في
الدار واحد ولا اثنان ولا ثلاثة بخلاف الواحد فانه يصح ان يقال ما في الدار واحد بل اثنان ثم بعد صلوته
اي الرب الاحد وهي من الله الرحمة ومن الملئكة الاستغفار ومن المؤمنين التضرع والدعاء على
محمد هو علم نبينا صلى الله عليه وسلم منقول من اسم المفعول من التحميد سمي به لكثرة خصاله
المحمودة ولعلم الله تعالى بنبيائه على ذلك الهم اهله ان يسموه بذلك الاسم تفاؤلا بان المسمى
وانما صدر الناظم مقاله بالحمد اداء لحق ما وجب عليه من شكر نعمائه التي هذا المنظوم من
اثارها واتباعا للقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو اقطع وفي رواية
بحمد الله وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو اجذم رواه الترمذي وغيره وحسنه ابن
الصلاح والنووي ومعنى ذي بال اي له حال يهتم به ومعنى اقطع ناقص قليل البركة واجذم معناه هو